

العولمة والطبقة الوسطى متعدية الجنسية في مصر

تأليف
الدكتور محمد عبد المنعم شلبي



الناشر

شركة نوا بيج الفكر

العولمة والطبقة الوسطى متعدية الجنسية في مصر

تأليف

الدكتور محمد عبد المنعم شلبي

الناشر

شركة نوا للبحر الفكرية

الطبعة الاولى
٢٠٠٨ هـ - ١٤٢٩
حقوق الطبع محفوظة للناشر
شركة نوابغ الفكر
١٩ القطامية (القاهرة)

هاتف: ٢٥٩٣٦٤٠٢ ، فاكس: ٢٧٨٦٥٥٥٣

E-mail: nawabgh_elfekr@hotmail.com

العولمة والطبقة الوسطى متعددة الجنسيات في مصر، تأليف: محمد عبد المنعم شلبي
ط ١ - القاهرة : شركة نوابغ الفكر ، ٢٠٠٨
تدمك : 978-977-6305-11-3

١- المجتمع الطبقي

١- العنوان

ديوى : ٣٠١،٤٤

مقدمة:

حظيت العولمة، كمفهوم نظري من ناحية، وكمعملية ذات آليات تتغلغل في كافة مناحي الحياة على مستوى الكوكب من ناحية أخرى، بقدر كبير من الاهتمام، سواء على مستوى النخب الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، أو على المستويات الشعبية.

هذا المفهوم الذي حفل بكافة تناقضات الواقع الذي يعكسه ويحتويه، فكان واسعاً فضفاضاً إلى حد الميوعة واللاتحديد. في بعض الطروح، وكان ضيقاً، وحيد الاتجاه، تميطي في البعض الآخر منها، كل حسب إطاره النظري وتوجهه الأيديولوجي الذي انطلق منه في تحديده للمفهوم، وموقفه من محتواه، وكيفيات عمل آلياته، وما تقضي إليه من نتائج على كافة المستويات.

وقد كان من أهم المهام التي سعت إليها دراستنا منذ البداية - مناقشة مفهوم العولمة وفقاً للمقاربات النظرية التي انطلق منها، وبالتركيز على جوهره الرأسمالي المهيمن من ناحية، ومناقضات هذا الجوهر الرأسمالي ومضاداته من ناحية أخرى.

ورغم أن للعولمة "الرأسمالية تحديداً" تأثيرات عديدة على كافة البنى والعمليات المجتمعية على مستوى الكوكب، فإن تركيزنا الأساسي قد انصب في هذا الصدد - على الدور الذي تقوم به هذه العملية فيما يتعلق بأنساق القيم الاجتماعية في المجتمع المصري، وبالتأسيس على وجود شرائح طبقية متعددة الجنسية، خلقتها العولمة الرأسمالية على مستويات مختلفة، اقتصادية، وسياسية، وبيولوجية، حيث تبلور هدفنا الرئيس في تبين ماهية أنساق قيم بعضاً من هذه الشرائح المعولمة - متعددة الجنسية - المنتمية تحديداً إلى المواقع الطبقية الوسطى المصرية، تلك المواقع التي تمثل مفصل البنية الطبقية ككل، وملتقى تفاعلاتها، وأحد أهم ساحات الصراع داخلها.

فمن بين كافة الأنساق الاجتماعية، تحتل أنساق القيم مكانة بالغة الأهمية، فإذا كانت القيم - في أحد تحديداتها المجردة - تمثل حكماً عقلياً و/أو انفعالياً على أشياء مادية أو معنوية توجه اختياراتنا بين بدائل السلوك في المواقف المختلفة،

فإنها قد تمثل بوصلة ناجعة توجهنا نحو عمليات التحول المجتمعي بكل ما تحفل به من تناقضات في لحظة تاريخية دينامية بعينها، حيث يتم استجلاء القيم من البنية المجتمعية، في نفس الوقت الذي قد تدلنا فيه تلك القيم ذاتها على تحولات البنية المجتمعية بمستوياتها وصعدها المختلفة والمتباينة، ولدر من خلال تلك الأنساق القيمية أنماط علاقات التفاعل والجدل بين المحلي والكوكبي، ولنتبين أوجه الاتساق والتناقض المتولدة عن هذه العلاقات والتفاعلات.

هذا الهدف الذي سعت الدراسة إلى تحقيقه من خلال استعراض ومناقشة قضايا العولمة، والشرائح الطبقيّة متعدية الجنسية، والقيم والسوعي الكوكبي ...، باعتبارها تمثل الإطار النظري لدراستنا، وهو الإطار الذي شمله الباب الأول، والذي عد بمثابة المنطلق نحو دراسة تحولات أنساق القيم الاجتماعية لدى الشرائح الطبقيّة الوسطى البازغة المصرية، بمستوياتها المختلفة، الاقتصادية، والسياسية، والثقافية ... الخ، والتي انطوى عليها الباب الثاني من الدراسة، والذي استعرضنا وناقشنا عبر فصوله نتائج دراستنا، فضلاً عن خاتمة اشتملت على مناقشة مكثفة لأهم وأبرز استخلاصاتنا في هذا الصدد.

الفصل الأول

العولمة : المقاربات النظرية والفعاليات

مقدمة :

شغلت العولمة، كمفهوم وعملية، وماتزال تشغل العديد من الباحثين، والكتاب، والمفكرين، وحتى العامة .. الذين اتخذوا منها مواقف شتى، ما بين التأييد، والرفض، والمقاومة، وصولاً الى محاولة طرح البدائل في القليل من الحالات.

وتثار بصدد العولمة تساؤلات بشأن ماهيتها؟ وهل هي عملية/ظاهرة قديمة أم حديثة؟ ما الذي استجد رآهنا ليستدعي الاهتمام الطاغي بها؟ هل هي عملية ذات اتجاه واحد من المركز إلى المحيط، أم أن بالإمكان الحديث بشأن أقليمتها وفقاً للخصوصيات الاجتماعية/الثقافية للمجتمعات المحلية؟ ما مدى تأثيرها على البنى المجتمعية لكافة المجتمعات الانسانية، إيجاباً وسلباً؟ .. وما إلى ذلك من تساؤلات.

ونحاول في هذا الفصل مناقشة هذه التساؤلات، مع التركيز على أهم المقاربات النظرية للعولمة، بما تحويه من تحديدات، وأبعاد، ومتغيرات تتقاطع أحياناً، وتختلف وتتباين في أحيان أخرى.

العولمة وتحول العالم لذاته :

لعل الحقيقة المؤكدة أن العالم بقاراته، ومحيطاته، وحالته الطبيعية التي هو عليها الآن كان موجوداً منذ آلاف السنين، فالعالم في ذاته In itself ككيان طبيعي واقعي يتسم بالقدم، بيد أن التحول الذي طرأ على حالة هذا العالم بحيث أصبح عالماً لذاته For itself -إن صح التعبير- يرجع إلى فترة أكثر حداثة في تاريخ البشرية . هذا التحول الذي جعل الشعوب جميعاً

- ورغم التباينات في مستوى التقدم والتخلف التنموي - تنتمي الي منظومة عالمية واحدة، كان للنزعة الرأسمالية فيه الدور الرئيسي، وذلك منذ القرن الخامس عشر الميلادي، في حين كان لوسائل الاتصال والاعلام الجماهيري الحديثة الدور الأعظم في ازدياد حدة الوعي بهذا العالم بوصفه كلا واحداً، وذلك خلال العقود القليلة الماضية . وبهذا انتقل العالم من كونه عالماً في ذاته ليصير عالماً لذاته .

هذا وعلي الرغم من "أن الوعي بالعالم قد اقتصر قديماً علي مفهوم تاريخي، فلسفي، ديني بوصفه يرمز الي ادراك شامل لمجموع ما تم اكتشافه . وتدوينه في كتب الرحلات والجغرافيا^(١)، فإن الوعي الحديث بالعالم يعد وعياً علمياً يتضافر في تشكيله كل من النشاطات الاقتصادية العالمية، والعلاقات الدولية، الي جانب الدور الأعظم لنظم المعلومات والاتصالات التكنولوجية الحديثة^(٢) . وذلك مع الوضع في الاعتبار -بالطبع- أن امكانات تريف هذا الوعي، بكيفية أو بأخري، واردة تماماً، وفي كافة الأوقات والظروف، بيد أن حديثنا ينصب -في هذا الصدد- علي أن المعرفة العلمية بالعالم في كليته لم تكن متاحة قديماً أما الآن فمعرفته من خلال العلم والتكنولوجيا ونظم الاتصال المتقدمة تصبح متاحة وممكنة بشكل يسير .

واذا كنا قد ميزنا بين ما هو موضوعي -الوجود- وما هو ذاتي -الوعي- فيما يتعلق بالعالم، فإن هناك من أقام تمييزاً بين جانبيين للعولمة، أحدهما ذاتي والآخر موضوعي . وإن كان قد إنحاز -كما سنرى- إلى التأكيد علي الجانب الموضوعي، في التحليل الأخير . حيث ينطلق (الجانب الذاتي) للعولمة -وفقاً لمنظوره- "من وجهه نظر الفرد المتأثرة حياته بالعولمة،

(١) أنور عبد الملك ، تغيير العالم ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد (٩٥) ، نوفمبر ١٩٨٥ ، ص ١٣ .

(٢) سمير أمين ، تأملات حول النظام العالمي ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،

بيروت ، العدد (١٣٥) ، يونيو ١٩٩٥ ، ص ص ٧٥-٨٥ .

كإستخدامه لوسائل الاعلام، وموقفه الوظيفي، وسلوكه الانتخابي، واختياره الاستهلاكي ... أما (الجانب الموضوعي) فيبدأ من قوى العولمة ذاتها، كمؤسسات الاعلام الجماهيري، وقوى الاقتصاد الكوكبي، والمؤسسات التي تصيغ السياسات، ومؤسسات التسويق الكوكبي^(١).

ولا يفترض وجود الوعي الكوكبي -أي الجانب الذاتي للعولمة وفقا لهذا الطرح- لمجرد "أن ملايين من الناس حول العالم تشاهد نفس البرامج والمسلسلات والاعلانات التليفزيونية، وتتخذ من نفس النجوم العالميين نماذج تقتدي بها، وتشتري المنتجات نفسها عبر العالم أجمع، إنما الاحتكام الأساسي يكون إلى الحقائق الموضوعية، والمتمثلة في كيفية استخدام وسائل الاعلام، وإدراك أسماء المشاهير، والمعدلات العامة للمبيعات العولمية، هذا هو الجانب الموضوعي للعولمة، والذي لا يعتمد في صدقه على الوعي الكوكبي لأي فرد كان^(٢).

وهكذا، وكما نلاحظ، ورغم الحديث عن جانبين للعولمة، ذاتي وموضوعي، نجد أن ما تم التركيز عليه وتأكيداه بالفعل هو الجانب الموضوعي فقط، في حين تم التشكيك في الجانب الذاتي للعولمة، والمتعلق بوعي الأفراد والجماعات بهذه العملية، فلا مشاهدة البرامج والمسلسلات العالمية، ولا الاقتداء بالنجوم العالميين، ولا الاقبال على شراء السلع والمنتجات ذات الاسماء التجارية العالمية،، يعكس وعيا كوكبيا، رغم ان هذه الممارسات جميعها بالإمكان اعتبارها - من وجهة نظرنا - تجليات ذاتية للتأثر بالعولمة في جانبها الموضوعي ذي الطابع المؤسسي.

ومن ثم فقد يكون من غير الصائب اصدار حكم كلي مطلق بانتفاء هذا الوعي الذاتي، ويكون من الأوقع التساؤل بشأن "مستويات" الوعي

^(١)Leslie Sklair, Globalization, capitalism and its Alternatives, third edition, oxford university Press, oxford, 2002, p:2.

^(٢)Ibid,p:3 .

ذاته • فقد نشاهد نفس البرامج والمسلسلات ونحن متمتعين بمستوي من الوعي الذي يمكننا من فهمه والتواصل معه ايجابيا ، وصولا الي حد نقده علميا ، وقد لانتمتع بهذا المستوي من الوعي فنكون مجرد مشاهدين سلبيين • وبين هذا وذاك تتراوح مستويات الوعي لدي المشاهدين علي مستوي كوكبي • وما ينطبق علي المشاهدة ينطبق كذلك علي اقتناء الملابس ذات الاسماء التجارية العالمية ، والاقتداء بنجوم عالميين •

ومن ثم فإن الممارسات التي قد تبدو "ذاتية" فيما يتعلق بالوعي الكوكبي تتفاعل جدليا مع الأخرى الموضوعية، والعكس بالعكس •

وإجمالاً فإن مسألة "الوعي الكوكبي" مازال محل جدال، وحسب ما يقرر (سكلير) ذاته "فإنها تعد بمثابة سؤال اميريقي مفتوح، ذلك أن أحداً من منظري العولمة العديدين لم يدرس هذا الأمر دراسة فعلية ^(١)"

مفهوم العولمة :

ولعل هذا السؤال النظري/الاميريقي المفتوح ينسحب علي مفاهيم عديدة، سواء أكانت قديمة ذات طابع كلاسيكي في التراث السوسيولوجي، أو حديثة فرضتها تطورات الواقع الذي يشهد تغيرات، بدلت وعدلت كثيراً من أساليب النظر والتحليل لهذا الواقع المعقد • ذلك ان التطورات المتسارعة أصبحت تفرض علينا ضرورة التعامل معها من خلال بعض المفاهيم التي قد تعبر عن بعض خصائصها وسماتها في مرحلة التحول • حيث تمثل مراحل سقوط الاثمونات السائدة The Paradigms فراغاً مفاهيمياً لا يملئه سوى الطروحات المتواترة والمحملة بكثير من القلق المعرفي - الذاتي والموضوعي معاً - تلك الطروحات التي لاتكاد تستقر علي حال، فهي موسومة بطبيعة المرحلة التي تحاول جاهدة توصيفها تمهيدا لصياغة نموذج علمي جديد ملائم • ومن ثم تقضي بنا متابعة الأدبيات الي مفاهيم من قبيل:

(١) Ibid,p3.

ما بعد الحداثة، ما بعد البنيوية . . فضلا عن نهايات الايديولوجيا، والفلسفة، والتاريخ . . الخ وهي مفاهيم لم تتجح - كما هو واضح - سوى في تقديم التوصيف لطبيعة المرحلة ، ومن ثم جاءت في هيئة الانتقال أو المرحلي الذي قد يفضي مستقبلا الي ما هو اكثر تبلورا . وقد لانجافى الحقيقة والواقع اذا ما أكدنا أن المفاهيم التى تطرح تكون - فى أحيان عديدة - ذات أبعاد سياسية وايدىولوجية ، فهى تارة محافظة وتارة أخرى راديكالية ، وبينهما مناطق عديدة للتقاطع . هذا مع وعينا بأن مفاهيم المحافظة والرادىكالية ذاتها مفاهيم نسبية ، كما وأنها لم تعد مرتبطة ، بشكل قاطع ، باليمين أو اليسار ، مع التبدل الذى أصاب الواقع ، ومن ثم أعاد صياغة معظم أنساقنا المفاهيمية ، تلك المفاهيم التى تمثل - فى التحليل الأخير - أهم مكونات النظريات التى تحاول تحليل الواقع وتفسيره .

هذا ولعل من أبرز المفاهيم التى طرحت على الساحة الثقافية خلال السنوات الأخيرة ، مفهوم العولمة The Globalization والذي يحوى العديد من تناقضات الواقع الذى يعكسه ، كما وأن المواقف تجاهه تتباين وفقا للتوجهات النظرية المختلفة والتى تتراوح بين القبول والتأييد من ناحية ، والنقد والمعارضة والرفض من ناحية أخرى ، مع وجود طيف واسع من تباينات المواقف النظرية بين هذا وذاك

المقاربات النظرية لمفهوم العولمة :

ونستعرض فى هذا الصدد بعض أهم المحاولات التى بذلت لتصنيف هذه المقاربات النظرية ، أحدهما قام بها كلا من (فيك جورج v. George) و (بول وايلدينج P.Wilding) ، والأخرى كانت ل (ليزلى سكلير L.Sklair) . وهو ما ننتلوه بمحاولة قام بها الباحث لتصنيف هذه المقاربات من خلال مجمل المساهمات المطروحة.

(I) على امتداد فصل كامل ، حاول كل من : جورج ووايلدينج ، تقديم تصنيف شامل للمقاربات الرئيسية للعولمة ، واسفرت محاولتهما هذه عن وجود أربعة مقاربات اجتهدا في عنوانتها بعناوين ذات دلالة ، وجاءت على النحو التالي :

١- المتحمسون للتكنولوجيا Technological Enthusiasts : والذين يركزون على المتغير التكنولوجي معتبرين إياه المتغير الأكثر أهمية في تفعيل عملية العولمة .

٢- المتشائمون الماركسيون Marxisant Pessimists : وهم الأكثر نقدا للعولمة بالتأسيس على التراث الماركسي الرافض للامبريالية والاستغلال الرأسمالي، والذي يعتبر أن العولمة تمثل امتدادا تاريخيا للرأسمالية العالمية .

٣- البراجماتيون التعدديون pluralist Pragmatists

وينزعون الي تناول العولمة من خلال متغيرات متعددة منها ما هو سياسي ، وما هو اقتصادي ، أو تكنولوجي ، الخ . ولا يحاولون الفصل بين هذه المتغيرات ، وإنما يتناولونها بقدر من التعادل . ورغم أنهم يؤيدون العولمة إجمالا ، فإنهم ينتقدون - بدرجات متفاوتة - محاولتها للهيمنة الثقافية على العالم .

٤- الدوليون المشككون Sceptic internationalists :

وإذا كانت المقاربات السابقة ثوات موقف من العولمة ، سواء بالتأييد أو الرفض ، ومن ثم يعترفون بوجودها مبدئيا ، فإن المنتمين إلى هذه المقاربة " الدوليون " لايعترفون بوجود العولمة من الأساس على اعتبار أن

التطورات الراهنة علي مستوي العالم ، لم تفض بعد الى تحول جذري من الحالة الدولية إلى الحالة العولمية ^(١)

(II) وإلى جانب محاولة (جورج ووايلد) ، كانت هناك محاولة أخرى قدمها (سكلير) ، والذي صنف - كسابقه - المقاربات إلى أربع رئيسة ، اشتق مسمياتها من نفس المسميات التي اطلقها عليها أصحابها والمنتمين اليها . وقد جاءت على النحو التالي :

١- **مقاربة النظم العالمية The world – systems. A** . والقائمة على أساس مساهمة (ايمانويل والبرشتاين) التي قدمها خلال عقد السبعينات من القرن العشرين ، وقسم خلالها الدول إلى مركزية ، ومحيطية ، وشبه محيطية ، في اطار النظام الرأسمالي العالمي .

وينتقد (سكلير) منظرو هذه المقاربة لغلبة توجهاتهم الاقتصادية، ولارتكاز تحليلاتهم - في هذا الصدد - علي الدولة القومية ، التي انتهى زمانها من وجهة نظره ، وكذا استخدامهم مفهومى الكوكبي والدولي بشكل تبادلي دون تمييز .

٢- **مقاربة الثقافة الكوكبية The Global Culture. A** : ومن أبرز روادها (جيدنز A.Giddens) و(روبيرتسون R.Robertson) وهم يتجهون - في الأساس - نحو جعل المتغير الثقافى متقدما في الصدارة ، سابقا على السياسى و/ أو الاقتصادى . كما أن بينهم اهتمام مشترك بالتساؤل بشأن كيف تظل هوية الفرد و/أو الأمة باقية وحية في مواجهة الثقافة الكوكبية " البازغة"

ومن أبرز مساهماتهم - في هذا الصدد - طرحهم لمفهوم (العولمية Glocalization) ، والذي أنصب على تبين وفهم

^(١) Vic George and Paul wilding, Globalization and Human welfare, First published by Palgrave, New York, 2002, pp:3-15 .

الشبكة المعقدة الضخمة ذات الأوجه المتعددة للعلاقات المحلية – الكوكبية ، مع تأكيدهم الواضح على التوجه " المحلي " ، وينتقدونهم (سكلير) لتركيزهم " الثقافي " على عملية العولمة .

٣- مقارنة المجتمع الكوكبي *Global society.A* :

وتناقش انحدار قوة الدولة القومية، وصعود المؤسسات عبر القومية والكوكبية ، وانضغاط الزمان –المكان ، وعلاقة ذلك بالناس في جميع أنحاء العالم .

وينتقدونهم (سكلير) لشموليتهم المفرطة ، وتفاولهم غير المبرر بالعولمة .

٤- مقارنة الرأسمالية الكوكبية *Global capitalism. A* :

ويتبناها (سكلير) ويدافع عنها ، حيث يقرر أن النظام العالمي قد تجاوز خلال السنوات الأخيرة – وبفعل العولمة – مفهوم الدولة القومية ليتحول نحو الكيانات متعددة القومية ، حيث يعمل بشكل كلي على ثلاث مستويات من الممارسات متعددة الجنسية " القومية " ، الاقتصادية ، السياسية ، والثقافية ، وكل ممارسة من هذه الممارسات محكومة " أو مهيمن عليها " من خلال مؤسسة رئيسية تقود خطاها نحو العولمة ، حيث نجد أن الشركات متعددة الجنسية هي المحرك الرئيس للممارسات الاقتصادية متعددة الجنسية ، والطبقة الرأسمالية متعددة الجنسية هي المحرك الرئيس للممارسات السياسية متعددة الجنسية ، كما أن المحرك الرئيسي للممارسات الأيديولوجية

الثقافية متعددة الجنسية يتمثل في الأيديولوجية الثقافية للزراعة الاستهلاكية^(١)

(III) ومن جانبنا نعتقد أن بالإمكان ادماج المقاربات النظرية الأربع للعولمة التي قدمها (جورج ووايلدينج) من ناحية ، و (سكلير) من ناحية أخرى في ثلاث أساسية . حيث تدمج - في المساهمة الأولى - مقارنة (المتحمسون للتكنولوجيا) مع مقارنة (البراجماتيون التعدديون) ، فالتكنولوجيا هي أحد المتغيرات التي من الممكن تضمينها بين المتغيرات المتعددة التي يركز عليها المنتمون إلى المقاربة البراجماتية . خاصة - وهو الأهم - أن الإطار النظري والمنطلق الأيديولوجي لكلا المقاربتين لا يختلف كثيرا ، فالاختلافات بينهما كمية .

وعلى الجانب الآخر ، نجد أنه من الممكن - إلى حد كبير - دمج مقارنة (النظم العالمية) مع الأخرى الموسومة بمقاربة (الرأسمالية الكوكبية) لدى (سكلير) ، فمنطلقاتها متشابهة إلى حد بعيد ، حيث التركيز على نقد العولمة الرأسمالية من منظور كلي شامل ، ماركسي في الأساس ، هذا إذا ما تجاوزنا عن اختلافهما حول الموقف من الدولة القومية ودورها الراهن في صدد عملية العولمة كما وكيفا .

* وبالترتيب عليه ، نرى أنه قد يكون من الملائم تصنيف مقاربات العولمة المتعددة والمختلفة على أساس وجود فريقين رئيسيين ، يضم الأول المعترفين بالعولمة ، في حين يضم الآخر غير المعترفين بها والمشككين في وجودها ، الذين أسماهم (جورج ووايلدينج) : الدوليون المتشككون .

^(١) L.sklair, competing conceptions of Globalization, Journal of world – systems research, vol 1999, pp:149-157.

هذا على مستوى ، وعلى مستوى آخر ، بالإمكان التمييز داخل الفريق الأول - المعترفين بالعولمة - بين توجهين أيديولوجيين رئيسيين هما :

(أ) الليبرالي (ب) اليساري .

وبشكل أكثر تفصيلاً :

(أ) يتطوى الليبرالي على مساهمات مؤيدو العولمة ، بتنوعاتهم المختلفة ، من المحافظين إلى الإصلاحيين ، حيث نبدأ بمن يبدون التأييد المطلق لها ، كالمتمحمسين للتكنولوجيا (فى مسمى جورج وويلدنج) وأصحاب مقاربة المجتمع الكوكبى (كما فى تصنيف سكلير) ، وننتهى عند الذين يقبلون العولمة بشكل عام ، وإن كانوا ينتقدون بعض جوانبها ، خاصة الثقافية ، وهم من أسماهم (جورج وويلدنج) البراجماتيون التعدديون ، ووردت مساهمتهم لدى (سكلير) تحت عنوان مقاربة الثقافة الكوكبية .

(ب) فى حين يضم اليساري مساهمات متعددة لأصحاب توجهات نظرية يسارية ، تطورت تاريخياً فى اشتباك نقدي دائم مع الرأسمالية العالمية ، وقد اطلق عليهم (جورج وويلدنج) مسمى : المنشائمون الماركسيون ، فى حين صنفهم (سكلير) ضمن مقاربتين هما : النظم العالمية ، والرأسمالية الكوكبية .

تعريفات العولمة :

هذا ونعرض فيما يلى نماذج لأبرز التعريفات التى طرحت بشأن العولمة ، وذلك وفقاً للتصنيف الذى اقترحناه للمقاربات النظرية للعولمة .

وقد نلاحظ - بداية - أنه رغم الاختلافات والتباينات النظرية والأيديولوجية لدى التيارين الرئيسيين : الليبرالي واليساري ، فإنهما يتفقان نسبياً على مقولات تتعلق بإنكماش Shrinking ، وانضغاط Compression الكوكب بفعل عوامل ومتغيرات يختلفون نسبياً حول أولويتها ، فقد تكون تكنولوجية ، أو اقتصادية ، أو ثقافية ، أو أيديولوجية

.. الخ . إلا أن الخلاف الواضح بينهما يقع دون لبس ، حينما يعبرون عن موقفهم إزاء هذه العملية - العولمة - ومدى ايجابيتها وسلبيتها على مستوى العالم .

ونستعرض فيما يلي نماذج لتعريفات العولمة ، طرحها هذان التياران الرئيسيان ، إلى جانب رؤية التيار الثالث الذي لايعترف بهذه العملية من الأساس .

أولا : الليبراليون :

(١) يقرر (جيدنز A.Giddens) انها تكثيف للعلاقات الاجتماعية على اتساع العالم ، وهى العلاقات التي تربط البلدان المتباعدة بالطريقة التي تصبح خلالها الأحداث المحلية مشكلة من خلال أحداث تقع على بعد أميال بعيدة عنها ، والعكس بالعكس (١) .

(٢) ويذهب (سكولت J.scholte) إلى أنها تشير إلى العمليات التي تتمتع فيها العلاقات الاجتماعية بحالات من تلاشى المسافات والحدود نسييا (٢)

(٣) كما يعتبر (هيلد وآخرون . D.Held et al.) أن العولمة تتطوى مبدئيا على امتداد الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية عبر الحدود (٣) .

(٤) ويعرفها (روبرتسون R.Robertson) بأنها تتطوى على إنضغاط الكوكب وازدياد حدة الوعي به بوصفه يمثل كلا واحدا (٤)

(٥) ويؤكد (فولشر J.fulcher) على نفس المعنى السابق تقريبا حينما يذهب إلى أن العولمة هى تنمية وتطوير لعلاقات بلا مسافة نسييا ،

(١) A.Giddens, The consequences of modernity. polity Press, cambridge, 1990, p:64 .

(٢) J. scholte, The Globalization of world politics, in:J. Baylis And S.smith (eds) The Globalization of world politics, oxford (Univ) Press, oxford, 1997, p:14 .

(٣) D.Held et al , Global Transformations, Polity press, cambridge, 1999, p : 15.

(٤) R.Robertson, Globalization, social Theory and global culture, sage publishers, London, 1992, p:8 .

تلك العلاقات التي تمتد إلى ما وراء الوحدات الوطنية وتتطوى على نمو وعى بالعالم في كليته (١) .

ثانيا : اليساريون :

وإذا كانت تعريفات الليبراليين للعولمة قد ركزت على عوامل انضغاط الزمان - المكان ، وتكثيف العلاقات بين البشر في تجاوز الحدود الوطنية ، فإن تعريفات اليساريين تعكس تنوعاً لعلاقات تتباين في درجة قوتها وكثافتها بالتراث الماركسي . وقد نلاحظ ذلك في تركيزهم على " رأسمالية " العولمة بشكل واضح ، وفي أمثلتها لتعريفاتهم أيضاً لذلك :

(١) حيث يقرر (سيفاناندان A.sivanandān) أن عملية العولمة قد قادت إلى المرحلة المتأخرة من الرأسمالية ، إنها الرأسمالية الكوكبية . وإذا كانت الإمبريالية هي المرحلة الأخيرة للرأسمالية ، فإن العولمة هي المرحلة الأخيرة للإمبريالية (٢) .

(٢) كما تتضح صلة (هارفي D.Harvey) بالعولمة من خلال تقريره : ان انضغاط الزمان يعنى انضغاط المكان ، ذلك الذى يقارب المسافات الجغرافية . وهو الانضغاط الذى مكن الرأسمالية من أن تعمل على نطاق عالمي ، بحيث تختار مواقع الانتاج التي تعد الأكثر فائدة من أجل امكانية تحقيق أعلى ربح . وفي حين يكون الانتاج محلياً يغدو الاستهلاك كوكبياً (٣) .

(١) J.fulcher, Globalisation, The nation- state and global society, The sociological Review, vol 48, no.4.Nov 2000, p: 525.

(٢) A.sivanandan , Globalism and The Left, Race And class, Vol (40), No. (2/3), 1998/99, p:5

(٣) D.Harvey, Th condition of postmodernity, Blackwell press, oxford, 1989, p:293 .

- وأيضاً : ديفيد هارفي ، الرأسمالية " مصنع التفكيت " ، في تيمونز روبرتس أيدي هايت (محرراً) : من الحداثة إلى العولمة ، ترجمة سمر الشيشكلي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، عدد (٣١٠)

(٣) أما (سكلير L.Sklair) فيتحدث عن مفهوم للنظام الكوكبي القائم على أساس الممارسات متعددة الجنسية " القومية " ومن ثم تحدد العولمة لديه باعتبارها "طريقة خاصة لتنظيم الحياة الاجتماعية عبر الحدود القائمة للدولة القومية" :

وبقدر أكبر من التحديد يقرر : ان دراسة العولمة تعتمد على بروز ظاهرتين ترتبطان بها هما : (١) بزوغ الاقتصاد المعولم ، القائم على نظم انتاج ، وتمويل ، واستهلاك جديدة (٢) إلى جانب فكر الثقافة الكوكبية (١) ، وفى اضافة بالغة الأهمية ينبه (سكلير) إلى وجود لبس فى التعريفات التى قدمت بصدد العولمة والعولمة الرأسمالية ، ويعتقد - محققا من وجهة نظرنا - أن التمييز بينهما يمنح الفرصة للحديث بشأن الحركات المضادة للعولمة الرأسمالية ، ذلك أن العولمة الرأسمالية هى صيغة تاريخية ، ولكنها ليست الصيغة الوحيدة الممكنة للعولمة ، وقد يكون مفهومى للعولمة الاشتراكية محاولة لجعل العولمة موضوعاً جديلاً ، الموضوع الذى من الممكن خلقه عبر النظر والممارسة (٢) .

(٤) ويذهب (لاولين T.Lewellen) فى التعريف الذى قدمه للعولمة الى أنها . " عبارة عن التدفق المتنامى للتجارة ، والتمويل ، والثقافة ، والأفكار ، والناس من خلال تقنية معقدة للاتصالات ، والسفر ، وبواسطة الانتشار العالمى واسع النطاق للرأسمالية الليبرالية الجديدة ، هذا من ناحية ، والتكيفات والمؤامات المحلية لها من ناحية أخرى ، والمقاومات الموجهة ضد هذه التدفقات من ناحية ثالثة " (٣) .

وإذا كنا نتفق - اجمالاً - مع ما ورد من تعريفات تخص هذه المقاربة ، فإننا نؤكد - تحديداً - على مساهمة (سكلير) ، بما تضمنته من

(١) L.sklair, competing conceptions, (op.cit) , pp :143 -146

(٢) L.Sklair, Globalization, capitalism and its Alternatives, (op.cit) , p :5 .

(٣) T.Lewellen, The Anthropology of Globalization, westport, Bergin and Garvey, 2002, pp :7-8

تميز بين مفهومي العولمة والعولمة الرأسمالية ، فإذا كانت العولمة تشير إلى كافة المؤسسات ، والتنظيمات والبنى " العلاقات " ، والتصرفات ، والرؤى ، المتعدية للجنسية " أو القومية " بشكل عام ، ومن ثم فهي تحوى داخلها ما هو رأسمالى وما هو مضاد للرأسمالى ، فإن العولمة الرأسمالية - تحديداً - هي تلك المرتبطة بالقيم ، والرؤى ذات الطابع الرأسمالى ، والتي تنفع في هذا المسار دون غيره ، مع تقديم كافة الدفوع من أجل دعم استمراريتها .

ومن ثم ، لا يمكننا النظر إلى مفهوم العولمة بوصفه مفهوماً وحيد الاتجاه ، فهو مفهوم معقد يحوى العديد من تناقضات الواقع الذى يعكسه . ولذا لا يجب النظر إلى العولمة - مفهوماً وواقعياً - إلا فى إطار وضعية التعقد Complexity ، التى ترسى فى قناعاتنا خطأ النظرة أحادية الاتجاه ، أو حتى المانوية الحدية التى تتحاز إلى أحد اتجاهين ولا ترى الصحة فى غير ذلك مهما تبنت أمامها العديد من التقاطعات والتواصلات ، والتى تحمل بداخلها تناقضات تتفاوت كماً ونوعاً .

وبالترتيب على ذلك ، نتساءل : إلى أى حد يكون من الممكن ان تفضى هذه الحالة - نقصد العولمة بما تتضمنه من عولمة رأسمالية وحركات مضادة لها - إلى مآل يختلف اختلافاً جوهرياً عن وضعيتنا الراهنة فى ظل نظام رأسمالى عالمى مهمين ؟ أم يظل هذا النظام متواجداً فى خطوطه العريضة مع تزايد التنويعات داخل نطاقه ؟

نتساءل هذه التساؤلات متفقين منذ البداية على أن هذه العملية ليست وحيدة الاتجاه ، وأن ما هو كامن Potential داخلها مايزال واعداً ، خاصة واننا نتحدث بشأن مستقبل ، أو مستقبلات - ولا ننحصر داخل نطاق " الراهن " ، الذى قد يوقعنا أسر التفكير من خلاله إلى التسليم كلية بأن " المستقبل " هو مجرد امتداد خطى له - أى الحاضر - لا أكثر ولا أقل ؟ وأياً كانت الاجابات الاستشرافية على هذا التساؤل ، فإن التفاعلات الداخلية للعولمة ، والنتيجة عن جهود فاعلية (Actors) مؤثرين ، سيكون هو

الفصل فى تحديد الاتجاهات الأساسية للعولمة وانتقالها من مرحلة إلى أخرى من التطور .

ثالثاً : غير المعترفين بالعولمة :

(١) رغم نفي كلا من (طومبسون G.Tompson) وزميله (هيرست P.Hirst) للعولمة ، وعدم اعترافهما بوصول العالم إلى مرحلة العولمة بعد ، خاصة على المستوى الاقتصادى ، فإن (طومبسون) يطرح تعريفاً للعولمة " الاقتصادية " ، حيث يرى أنها " العملية التى عن طريقها تصبح الاسواق والانتاج فى الدول المختلفة تعتمد كل منها على الأخرى بشكل متزايد ، بسبب ديناميكات التجارة فى السلع والخدمات وتتدفق رأس المال والتكنولوجيا (١) .

(٢) أما (ويز Weiss) فيرى أن المشهد الراهن لا يتجاوز " ازدياد أهمية الأسواق الخارجية " الأجنبية " مقارنة بالأخرى الداخلية " المحلية " ، وهو ما يقضى إلى انفتاح متعاضم واعتماد متبادل داخل النظام الدولى . ومن ثم يصبح الاقتصاد العالمى أكثر اتصالاً اليوم بأكثر مما كان عليه خلال عقدى الستينات والسبعينات (٢) .

* هذا ويلخص (طومبسون وهيرست) حجج هذا الفريق غير المعترف بالعولمة فى عدة نقاط تتمثل فيما يلى :

(١) ان الاقتصاد الراهن المتسم بطابع عالمى عالى المستوى ليس غير مسبوق ، فهو واحد من عند من الأوضاع أو الحالات المتميزة للاقتصاد العالمى التى وجدت منذ أن بدأ اقتصاد مبنى على التكنولوجيات الصناعية الحديثة فى أن يصير معماً ابتداء من ستينات القرن التاسع عشر . وفى بعض الأوجه يعتبر الاقتصاد

(١) جراهام طومبسون ، تحديد موقع العولمة ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد (١٦٠) ،

يونيو ١٩٩٩ ، ص ١٠ .

(٢) L.. Weiss, The Myth of the powerless state, Polity Press, cambridge, 1998, p :170 .

العالمى الراهن أقل انفتاحا وتكاملا من النظام الذى ساد من ١٨٧٠ إلى ١٩١٤ .

(٢) يظهر أن الشركات متعددة الجنسية بحق نادرة نسبياً؛ فمعظم الشركات

ذات قاعدة قومية وتتاجر على المستوى متعدد القوميات على أساس من قوة موقع قومى رئيسى للإنتاج والمبيعات ، ويبدو أنه لاوجود لميل رئيسى نحو نمو شركات عالمية بحق .

(٣) ان حراك رأس المال لاينتج تحولا ضخما للاستثمار والعمالة من

البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية ، بل يتركز الاستثمار الخارجى المباشر بقدر كبير وسط الاقتصادات الصناعية المتقدمة ويظل العالم الثالث هامشياً فى كل من الاستثمار والتجارة بصرف النظر عن أقلية ضئيلة من البلاد المصنعة حديثا .

(٤) أن اقتصاد العالم - كما يقر بعض الغلاة من أنصار العولمة - بعيد

عن أن يكون كوكبياً بحق ، بل إن التجارة والاستثمار والتدفقات المالية متركزة فى ثلاثى : أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية ، ويبدو أن هذه السيطرة مهيأة للإستمرار .

(٥) وهكذا فإن لهذه القوى الاقتصادية الكبرى (مجموعة الثلاثة) القدرة

، خاصة اذا نسقت سياساتها ، على ممارسة ضغوط تحكم وتوجيه قوية على الأسواق المالية والميول الاقتصادية الأخرى ، وعلى هذا النحو لا تكون الاسواق العالمية على الاطلاق متجاوزة التنظيم والتوجيه حتى على الرغم من أن النطاق الراهن والأهداف الجارية للتحكم الاقتصادى محدودان بواسطة المصالح المتباعدة للقوى العظمى والمذاهب الاقتصادية السائدة بين نخبتها (١) .

(١) بول هيرست ، جراهام طومبسون ، مساعلة العولمة ، الاقتصاد الدولى وامكانيات التحكم ، ترجمة

ابراهيم فتحى ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٤ - ٥ .

* ولكن ورغم أننا نعتقد بأن النظام الرأسمالي العالمي - وفي القلب منه الشركات متعددة الجنسية - لم يصل بعد إلى المرحلة (أو الحالة) التي شرحها كل من (طومبسون وهيرست) والتي يصبح فيها الاقتصاد العولمي الجديد ذاته هو الكيان الرئيسي الذي يعمل من أعلى ، وبشكل مستقل عن الاقتصادات القومية ووكالاتها ، ويحدث تأثيره فيهم ، ويطبعم بطابعه ، مشتملهم كلية داخل ديناميكيته ^(١) .

رغم ذلك ، فإنه قد يكون من المتوقع الوصول إلى هذه الحالة - المرحلة - بالفعل إذا ما استمرت عملية العولمة في طريقها دونما معوقات رئيسية تناقضها وتوقف مسيرتها ، والأهم طروحات بديلة تنسم بجديتها وفاعليتها .

(١) بول هيرست ، جراهام طومبسون ، المرجع السابق ، ص ص ٩ - ٢٥ .

فعاليات العولمة في إطار التيارين : الليبرالي واليساري :

إذا كنا قد أوضحنا - في مواضع سابقة - أن كلا التيارين يسلم مبدئياً بوجود العولمة ، وأن الخلاف والتمايز فيما بينهما يتضح في أولوية المتغيرات الدافعة والمحركة من ناحية ، ومدى ايجابية أو سلبية هذه العملية - العولمة الرأسمالية بالتحديد - من ناحية أخرى ، فإن لنا أن نستعرض في التالي أبرز المساهمات النظرية لكلا التيارين ، بالتركيز على عدة أبعاد نبلورها فيما يلي :

(١) البدايات التاريخية للعولمة .

(٢) المتغيرات الدافعة " المحركة " .

(٣) الانعكاسات وردود الفعل .

أولاً : البدايات التاريخية للعولمة :

في حين ينزع قسم مهم من المنتمين إلى التيار الليبرالي ، وهم ذوو المقاربة الثقافية تحديداً ، إلى القول بأن للعولمة تاريخ طويل تزامن مع بدايات الحداثة في نهايات القرن الخامس عشر ^(١)، فإن قسماً آخر من المنحازين إلى المتغير التكنولوجي ، ضمن نفس التيار ، يتجه إلى رؤية أنها قد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) كنتيجة للتكنولوجيات الحديثة في النقل والاتصالات ، وهي التكنولوجيات التي تصاحبت مع إيديولوجيا جديدة هدفت إلى تطوير عولمة الأسواق ورأس المال ^(٢) .

* وعلى الجانب الآخر ، وإذا كان هذا التيار - اجمالاً - قد ربط بين العولمة من ناحية والحداثة من ناحية أخرى ، فإن اليساريون ، بتبايناتهم

(١) I.Scholte, Globalization: a critical introduction, Macmillan, Basingstoke, 2000, pp:9-22.

(٢) Vic george and P.wilding, Globalization, (op.cit),p:3

المختلفة ، لا يرون العولمة إلا فى ظل الرأسمالية وتطوراتها التاريخية .
 وذلك ما يقرره (روبنسون Robinson) بقوله : " ان العولمة تمتد بأصولها
 إلى بدايات الرأسمالية فى أوروبا الغربية ، وفى فجر الامتداد الاستعماري
 الاوروبى والنظام العالمى الحديث منذ خمسمائة عام ، حيث الانتشار الحثيث
 لنمط الإنتاج الرأسمالى حول العالم ، واستبداله لعلاقات الإنتاج ما قبل
 الرأسمالية " (١) .

ورغم أن للعولمة تاريخ طويل فى ارتباطها بالرأسمالية ، وفقا لهذا
 المنظور ، فإنها قد اكتسبت زخما قويا خلال فترة ما بعد الحرب الثانية بفعل
 عاملين رئيسيين ، هما : الابتكارات التكنولوجية وسقوط الاتحاد السوفياتى ،
 حيث عجل الأول من عولمة رأس المال والأسواق ، فى حين جعل الآخر
 من النظام الرأسمالى نظاما يفوق البدائل الاشتراكية المتواجدة (٢) .

* وسواء ارتبطت العولمة " تاريخيا " بالحدثة أو بالرأسمالية ، فإن
 تطوراتها خلال هذا الزمن البعيد ، كانت بمثابة التراكمات الكمية ، التى
 أفضت إلى تحول كفي خلال السنوات القليلة الماضية ، حيث انها أصبحت
 أكثر شمولاً ، وقوة ، وسرعة وتغلغلاً فى حياة أقسام واسعة من البشر ،
 وعلى كافة المستويات والصعد ، سواء أكانت اقتصادية ، أم تكنولوجية ، أم
 اجتماعية ، أم ثقافية .

وهى تمضى فى طريقها عبر مسارات تتفاوت فى قوتها النسبية على
 مستوى كوكبى . وهى وإن كانت ذات طابع رأسمالى غالب ومهيمن فى
 الراهن ، فإن تناقضاتها الداخلية بالإمكان متابعتها بدرجات مختلفة من القوة

(١) W.Robinson, Globalisation: Nine Theses on our epoch, Race And class, Vol (38), No.(2), 1996, p:15.

(٢) V.george, Globalization -, (op.cit), p:9 .

والفاعلية ، متمثلة في أنماط وأشكال متباينة في مستويات نضجها وعلى مدى طيف واسع من الرؤى والتوجهات النظرية والايديولوجية .

ثانياً : المتغيرات الدافعة " المحركة " :

تتباين الرؤى حول المتغيرات الدافعة والمحركة لعملية العولمة وفقاً للأطر النظرية الكامنة خلف هذه الرؤى . فإذا كان نمط الانتاج الرأسمالي هو القوة الرئيسية المحركة لهذه العملية بالكامل لدى المنتمين إلى التيار اليساري ، بما يشتمل عليه من تنوعات واختلافات ، فإن التيار الليبرالي كان الأكثر تبايناً في هذا الصدد وفي حين كانت (المقاربة الفيبيرية) هي الغالبة على تناولهم النظري ، بعدم تحديدها لمتغير أو قوة رئيسة بعينها ، وإنما حشدها لعديد من المتغيرات : سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية ، فإن قسماً منهم كان أشد نزوعاً نحو (المتغير الثقافي) من (منظور بارسونزي) ، في حين ركز قسم آخر على (المتغير التكنولوجي) بطريقة توحى بحتميته وأولويته على غيره من المتغيرات والسياقات الحاكمة .

ونستعرض فيما يلي هذه المتغيرات بقدر من التفصيل :

(١) التيار الليبرالي :

يذهب قسم واسع من المنتمين إلى هذا التيار إلى أن القوى الدافعة لعملية العولمة متعددة ، تتضمن التكنولوجيا ، والانتاج الرأسمالي ، والقوة السياسية ، كتكوين الدولة القومية وأنشطتها ، فضلاً عن الايديولوجيا . ولا توجد لديهم - كما يقرر جورج ووايلدينج - ضرورة لتصنيف هذه القوى إلى أساسية ومترتبة (١) .

أنهم يعتقدون " أنه من الخطأ فصل الثقافة عن السياسة أو الاقتصاد ، أو النظر إلى الثقافة كظاهرة لاحقة (٢) .

(١) V.george, Ibid, p:13.

(٢) T.Spybey, Globalization and world society, Polity press, cambridge, 1996, p :81.

ونتيجه لذلك فإن هذا القسم ، ذي المقاربة الفيبرية الواضحة ، " يعطى وزناً أكبر - مقارنة بغيره - للتأثير الذى تمارسه الأفكار والحركات الاجتماعية فى تغيير ادراكات كلا من العامة ونظم الحكم على حد سواء (١) * قسم آخر داخل النطاق الليبرالى ، ينحاز بشكل أكثر وضوحاً إلى (المتغير الثقافى) الذى ينظر إليه بوصفه الفاعل الأكثر دينامية وتأثيراً فى حركة العولمة ، حيث نجد (روبرتسون R.Robertson) يقف فى مقدمة المدافعين عن هذه المقاربة الثقافية ، ذات التوجه البارسونزى ، والتي تمنح مكانة مهيمنة للعامل الثقافى على النظم الفرعية الأخرى فى المجتمع . وفى تحليله لعملية العولمة يقرر (روبرتسون) : " أريد أن أذهب إلى ما وراء النماذج المبسطة نسبياً : " للسياسة العالمية " أو " الاقتصاد العالمى " ، وذلك بالتركيز على الديناميات المستقلة للثقافة الكوكبية وللوضعيات الاشكالية للعامل الثقافى فى المنظور الأكثر تداولاً للنساق العالمية (٢) .

وبالترتيب على ذلك ، فإنه يعتقد أن هناك أربعة قضايا كوكبية كبرى من الممكن مناقشتها فى ارتباط بهذا العامل الثقافى ، وهى تحديداً :

(أ) **الاعتماد المتبادل الكوكبى** ، حيث يلعب الوعى الكوكبى دوراً كبيراً فى هذا المقام - يتجلى فى الاهتمام بمصير العالم بوصفه يمثل كلاً واحداً ، وكذا بالأجناس البشرية ، خاصة بسبب تهديدات الإهمال الايكولوجى ، والكارثة النووية ، والايذز ، واستعمار الحياة المحلية بواسطة الحياة الكوكبية عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرى فى الأساس (٣) .

(ب) **العمومية والخصوصية** ، والتي تجعلنا جميعاً - من وجهة نظره - شهوداً على ، ومشاركين فى عملية ضخمة ذات شقين ترتبط بالفهم .

(١) V.George, Globalization , (op.cit), P:13

(٢) R.Robertson, Globalization - (op.cit), P:61

(٣) Ibid, p :87

التبادلي لعملية كوكبة الخصوصية وتخصيص الكوكبية ، وهي العملية التي تسهم في تشكيل الثقافة الكوكبية . حيث ينطوي الشق الأول على فكرة أن العالم قد أصبح معطى ككيان بشري كوكبي ملموس ، بينما ينطوي الشق الآخر على الانتشار الممتد لفكرة أنه ليس هناك -تقريباً - حداً للخصوصية ، والتفرد ، والاختلاف ، والآخرية (١) .

(ج) **البحث عن الأصول من منظور كوكبي** ، ويرصد خلالها ثيمة شائعة وعملية تتم عالمياً في الوقت الراهن بشكل موسع ، وهي تتعلق ببحث الناس عن الأصول ، وهي ترتبط بتعبيرات شائعة كوكبياً تتعلق بالتقاليد ، والهوية ، والبيت ، والانتماء ، والمحلية ، الخ (٢) .

(د) **الرأسمالية الكوكبية بين التجانس والتباين الثقافي** ، حيث نجاح الرأسمالية في إتاحة التجانس بالدرجة نفسها التي تتيح بها التباين الثقافي ، في ارتباطه بتنوع الأسواق ثقافياً ، ووطنياً ، ونوعياً ، واثنيّاً ، وتدرجاً اجتماعياً ، الخ (٣) .

٢ هذا وإذا كانت هذه المقاربة تعطي الأولوية المطلقة للثقافة وفواعلها ، فإن لنا أن نقرر - في هذا الصدد - أنها ، وكما تشرح المشهد الراهن للعولمة من خلال هذا المنظور ، تكشف لنا بقدر من الرصانة عن مدى هيمنة الثقافة الغربية المتنفذة كوكبياً ، في ذات الوقت الذي تحفز فيه على وجود الثقافات الأخرى المحلية ، والتنبيه إلى أهمية أن تقوم بدور في الوجود النشط ، حتى لا تنمحي وتستوعب تماماً داخل نطاق هذه الثقافة الكوكبية الغالبة المهيمنة .

٢ أما القسم الثالث داخل هذا التيار ، فيذهب إلى أن القوة الدافعة المركزية التي تقف وراء العولمة هي التكنولوجيا ، خاصة الاتصالات والحاسبات ، والتي تجسدت في ثورة المعلومات خلال النصف الثاني من القرن

(١) Ibid, pp : 100 -102

(٢) Ibid, p : 96 .

(٣) Ibid, p :173 .

العشرين ، والتي دفعت وعملت على استمرارية أسواق المال الجديدة ، بوصفها قلب عملية العولمة (١) .

ويعبر (رستون W.Wriston) عن ذلك بقوله : " يختلف نظامنا المالي الدولي الجديد عن سابقه في أنه لم يبن من خلال السياسيين ، أو الاقتصاديين ، أو البنوك المركزية - لقد بنى بواسطة التكنولوجيا ، ومن خلال رجال ونساء تواصلوا فيما بينهم عبر الكوكب بوسائل الاتصالات والحاسبات (٢) .

لقد كونت شبكة الاتصالات الحديثة سوقاً عالمية في هيئة ظواهر سهلة التقييم كالأموال ، والسندات ، وبرامج الكمبيوتر ، والتصاميم الهندسية . هذه الاتصالات العالمية لم تخلق سوقاً جديدة في الاقتصاد فحسب ، بل في الثقافة ، والتسلية ، والموضة ، وحتى في الحكومة أيضاً .

لقد تم نقل قرية (مارشال ماكلوهان M.McLuhan) العالمية - حسب ما يقرر رستون - إلى دنيا الواقع بجذب العالم أجمع تقريباً إلى محاثة عالمية واحدة ، تقوم بالتقييم ، والمواقفة ، أو الرفض عالمياً على المنتجات ، والخدمات ، والمؤسسات والأفكار التي كانت تقيم أصلاً في الأسواق المحلية (٣)

هذا ، ورغم أن المتشيعون لهذه المقاربة التكنولوجية لا يتجاهلون المنظور السياسي والاجتماعي للعولمة ، فإنهم يصرون على أن المنظور التكنولوجي له الأولوية ، وهو يحدد المجالين السياسي والثقافي (٤) .

(٢) التيار اليساري :

تتعلق مساهمات هذا التيار من منظور أكثر تماسكا ومباشرة في تحديده لفواعل العولمة ومتغيراتها الدافعة ، وهو ما اتضح منذ البداية في

(١) V.George, Globalization (op.cit), p:4

(٢) W.Wriston, Technology and society, Foreign Affairs, col (67), 1988/89, p:71.

(٣) ولتر ، رستون ، أفول السيادة ، ترجمة سمير نصار وجورج خوري ، دار النشر للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٤ ، ص ٦٠ .

(٤) V.George __, Globalization - , (op.cit), p:5

تعريف العولمة بأنها عولمة للرأسمالية ، ناهيك عن الحركات المضادة لها ،
والتي هي في اشتباك معها بدرجات متفاوتة ، في التحليل الأخير ،
ومن ثم كان الحديث عن الرأسمالية ، بمثابة الاطار الجامع لكافة
المتغيرات بمستوياتها المختلفة ، وبالترتيب عليه ، لم تكن هناك ضرورة
لنشيت الانتباه والتوزع عبر متغيرات جزئية وفرعية ، كالمتغير التكنولوجي
، أو الثقافي ، أو حتى بالحديث عن الفواعل في كليتها دون تمييز بين
أساسي ومترتب .

هذا وتمثل النزعة التوسعية المضطردة للرأسمالية العالمية ،
بأيديولوجيتها الليبرالية الجديدة ، العامل الأهم والغالب على كافة العوامل
التي أسهمت وتسهم في بلورة ما يطلق عليه عملية العولمة ، لدى المنتمين
إلى هذا التيار . فقد أصبح النمط الرأسمالي المعمم عالمياً يمثل - بمستوياته
المختلفة - ما يمكن أن نسميه موضوعياً - وبصرف النظر عن أحكام القيمة
الايجابية والسلبية - حضارة عصرنا الراهن .

انها تحقق موضوعي لوحدة انسانية شاملة لأول مرة في التاريخ ،
ذات نمط انتاجي محدد وسائد على اختلاف مستوياته ، هذا النمط الذي يعد
امتداداً لنمط الانتاج الرأسمالي منذ القرن السادس عشر وحتى الثمانينات من
القرن العشرين . ففي هذه الثمانينات أخذ هذا النمط الانتاجي ينتقل نقلة
كيفية من حالة العالمية التي كانت تتمثل في التوسع والاحتكار والتركيز في
أشكال متنامية مختلفة من الكارتيلات والسنديكات والترستات ، أي
الاحتكارات الكبرى داخل المجال القومي الواحد ، ثم بين الاحتكارات متعددة
القومية إلى الحالة التي نصفها بالعولمة ، التي تتمثل في هيكله العالم كله
وقولبته داخل نمط الانتاج الرأسمالي بمستوى أو آخر ، ويتجلى هذا في
السيادة العالمية للاحتكارات الرأسمالية الكبرى متعددة القومية التي أصبحت

لها قوانينها الذاتية ومؤسساتها الخاصة غير الحكومة بشكل مباشر من دولها القومية ، وان لم تكن منفصلة أو معزولة عنها (١) .

و يمثل اغراء تدفق رأس المال الخارجى ، وبالتحديد من البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى الأخرى النامية ، أكبر دافع ومحفز للحكومات الوطنية لنبذ السياسات الاقتصادية التى تهدد الأرباح أو تضعف من عملية التدفق ، ومن ثم فتح اقتصاداتها أمام قوى السوق وتبنى السياسات الليبرالية الجديدة (٢)

• وإذا كانت الرأسمالية بطابع انتاجها واستهلاكها وايدئولوجيتها المميزة، هى المتغير الرئيسى المحرك لعملية العولمة بشكل عام، فإن هناك من المنظرين من حاول بلورة رؤية أكثر تحديداً لأهم متغيراتها الداخليه الفاعلة. ومن أبرز المساهمات فى هذا الصدد، المساهمات التى قدمها (سكلير) و (روبنسون) والذين اهتموا بكيانات فاعلة تتمثل فى الشركة متعددة الجنسية، والطبقة الرأسمالية متعددة الجنسية، والايدئولوجيا الاستهلاكية .

حيث قام (سكلير) بتصنيف الشركات متعددة الجنسية وفقاً للقطاع الذى تعمل فيه ، وكانت المحصلة الانتهاء إلى وجود خمس قطاعات عمل رئيسية هى: (١) السلع والخدمات الاستهلاكية ، (٢) الخدمات المالية (٣) الصناعة الثقيلة (٤) البنية التحتية (٥) الاليكترونيات .

وهو يقرر " ان هذه الشركات متعددة الجنسية خلقت مستويات غير مسبوقة من التحالفات الاستراتيجية والتشبيك الكوكبى ، وهو ما قد يحدث بين أقسام مختلفة من نفس الشركة ، أو بين أقسام مختلفة لأكثر من شركة متعددة الجنسية ، أو بين شركتين أو أكثر من هذه الشركات من أجل تحقيق هدف بعينه ، وهو ما يفضى إلى خلق شكل جديد للإقتصاد الكوكبى ،

(١) محمود أمين العالم ، العولمة وخيارات المستقبل ، كتاب قضايا فكرية ، العدد التاسع عشر

والعشرون ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٩٩ ، ص ١١ .

(٢) J.Fulcher, Globalisation, The Nation – state, (op.cit), p:530

الرأسمالية المتحالفة • وهو ما تتبأ به نظرية العولمة الرأسمالية. ان الشركات متعددة الجنسية تفك ارتباطاتها مع بلدان المنشأ وتبحث عن حلفاء حول العالم من الشركات الأخرى الشبيهة من أجل تحقيق الفوائد والمكاسب التجارية (١)

وتمثل هذه الشركات قلب عملية العولمة - خاصة الاقتصادية - وهي تعد الفاعل الرئيسى فى عولمة رأس المال العولمى ، وعولمة نمط الانتاج الرأسمالى • وهى الشركات التى تمتد أنشطتها وتنشعب ، وتتولد عن أنشطتها هذه أربعة أخماس الطاقة الاقتصادية العالمية (٢) •

٢ أما المكون الثانى الفاعل فى الرأسمالية الكوكبية فيتجسد فيما اطلق عليه (سكلير) و (روبنسون) و (هاريس) الطبقة الرأسمالية متعددة الجنسية - وحسب ما يقرر (روبنسون W.Robinson) و هاريس (J.Harris) فإن هذه الطبقة قد بزغت بالفعل • وهى طبقة حاكمة كوكبياً ، حيث تسيطر على آليات حركة الدولة بمؤسساتها عابرة القومية ، الى جانب عملية صنع القرار الكوكبى • وهى طبقة تشكل كتلة متجانسة جديدة مكونة من قوى اقتصادية وسياسية متعددة ، والتى ستصبح القطاع المهيمن للطبقة الحاكمة عبر العالم ، بين الدول المتقدمة فى الشمال وكذا فى الجنوب • وسياسات وبرامج هذه الكتلة الحاكمة مشروطة بالبنية الكوكبية الجديدة للتراكم والإنتاج الرأسمالى (٣) •

٣ وعلى مستو ثالث نجد المكون الايديولوجى / الثقافى للعولمة • حيث نجد أن عديداً من المنظرين يقررون أن القوة الدافعة للعولمة تكمن ليس على

(١) I. Sklair, Globalization, capitalism and Alternatives, (op,cit). Pp:64 -65 .

(٢) G. Thompson, Economic Autonomy and The Advaced industrial state, in : A.Mcgrew and P.Lewis(eds) Global Politics, Globalization and The nation - state, Polity press, cambridge, 1992, p : 203.

- Also : R.J.Barnet and cavanagh.J, Global Dreams, simon and schuster, new york, 1999,pp :14-17.

(٣) W.Robinson and J.Harris, Towards A global Ruling class, Globalization and Transnational capitalist class, Science and society, col. 64, no. 1, spring 2000, p:11.

النطاق الاقتصادي ولا السياسي، وإنما على النطاق الثقافي
الايديولوجي (١).

ويهدف المشروع الايديولوجي / الثقافي للرأسمالية الكوكبية إلى دفع
الناس لأن يستهلكوا ليس لإشباع احتياجاتهم البيولوجية والاعتيادية ، بل
كاستجابة لرغبات خلقت اصطناعياً ، وذلك من أجل المزيد من مراكمة رأس
المال (٢)

وهو ما دعا الباحثون في العولمة إلى التركيز على دراسة التحولات
في المجال الكوكبي لأنماط خاصة من المؤسسات متعددة الجنسية ، تلك التي
تملك وتسيطر على وسائل الاتصال والاعلام الجماهيري ، والقنوات
التليفزيونية ووكالات الاعلان متعددة الجنسية . وهي مرتبطة غالباً بأنماط
خاصة من الاستهلاك وثقافة وايديولوجيا الاستهلاك على نطاق كوكبي (٣)
* تلك هي القوى الدافعة للعولمة ، وفقاً لأحد أهم وأحدث المساهمات
اليسارية ذات الطابع النظري والتطبيقي المحكم . وهي القوى التي وصفها
(سكلير) وصفاً تصويرياً بقوله : " تمثل أيديولوجيا الثقافة الاستهلاكية
الوقود الذي يشحن محرك الرأسمالية الكوكبية . أما قائد المركبة فهو الطبقة
الرأسمالية متعددة الجنسية ، لكن عجلة القيادة نفسها في يد المؤسسات متعددة
الجنسية الهائلة ، كما أن من يملكون ويسيطرون على الشركات متعددة
الجنسية هم القواد الرئيسيون للعولمة الرأسمالية (٤) .

ثالثاً : انعكاسات العولمة وردود الفعل إزاءها :

وكما تباينت الرؤى والمواقف إزاء عملية العولمة ، تاريخها وفواعلها
، وفقاً للإطار النظري والمنطلق الإيديولوجي نجد الشيء نفسه إزاء
الانعكاسات والنتائج وردود الفعل .

(١) Ibid, p:105 a

(٢) Ibid, p: 62

(٣) Ibid, p: 146 .

(٤) Ibid, pp: 62-63 .

وفي عبارة ، تعد تأثيرات العولمة ونتائجها في منظور الليبراليون ايجابية على طول الخط لدى التكنولوجيون منهم، ومتراوحة بين الايجابية والسلبية في رؤى الثقافايون ، في حين تعد سلبية تماماً لدى المنظرين اليساريين.

وهي العبارة التي فصلها فيما يلي بقدر أكبر من الوضوح .
أولاً : الليبراليون :

(١) في المنظور التكنولوجي :

على المستوى الاجتماعي ، يؤكد الاتجاه العام لكتابات هذه المجموعة على النتائج المرغوبة للعولمة ، وينظر إلى التغيرات في الاقتصاد ، والسياسة والثقافة على أنها ستكون ذات نفع للجميع في أنحاء العالم ، لأنها ستؤدي الى رفع مستوى الانتاجية ، والنمو الاقتصادي ، ومستويات المعيشة ، " أنهم يخلقون عالم المجتمعات الديمقراطية في النظام الكوكبي ، ويجعلون الناس يتحاورون معاً ثقافياً ، ورغم وجود المشكلات فإنها تعد مشكلات الاصلاح والتوافق والتي ستحل تدريجياً مع نضج العولمة (١)

وهم يتحدثون بحماس عما أحدثته الطفرة الكيفية في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، حيث يقررون أن الأفراد والتنظيمات والمؤسسات ... لم يعودوا مقيدين بمواقعهم الجغرافية ، حيث توافر امكانات متزايدة للإنتفاع الداخلي والخارجي ، في اندفاع محموم للمشاركة والتواصل مع الآخر ، سواء أكان مشابهاً لنا أو مختلفاً عنا ، وهو النشاط الذي يمكن من خلاله إعادة تشكيل العالم الاجتماعي بمقادير متفاوتة نسبياً من الفاعلية ، وبالإحتكام إلى القوة النسبية التي يحوزها الفاعلون على مستويات وصعد متعددة (٢)

(١) V.George ..., Globalization - , (op.cit) p:6 .

(٢) James slevin, The Internet and society, polity press, combridge, 2000, pp:149 – 156.

حقاً لقد غيرت تقنية الأقمار الصناعية العالم إلى الأبد ، ولم تصل النتائج الكاملة إلى نهايتها حتى اليوم ، حيث تربط الأقمار الصناعية العالم الآن من خلال بنية تحتية إلكترونية تنقل الأخبار والمال والبيانات إلى أي مكان في العالم بسرعة الضوء ^(١)

هذا ولعل قوة هذه المقاربة " التكنولوجية " تكمن - كما يرى البعض - في أنها تضيء السبل التي أثرت من خلالها التكنولوجيا والأسواق على طبيعة العمليات الاقتصادية ، وتحويل البعض منها ، كالتدفقات المالية ، إلى قوى كوكبية .

أما ضعف هذه المقاربة فيكمن في أنها تحدد العولمة - مبدئياً - في تعبيرات اقتصادية ، وهي تصيغ ادعاءات وافرة بشأن حدود العولمة في الوقت الراهن ، وتتنبأها بأن العولمة ستخلق عالماً من النيوليبرالية خال تماماً من الحدود في المستقبل ^(٢)

* ونتيجة للتركيز " وحيد الاتجاه " - تقريباً - على المتغير التكنولوجي وآثاره الإيجابية غير المشكوك فيها ، وكذا عدم رؤية هذا المتغير في سياقه المجتمعي الأشمل ، نجد أن تحليلات ورؤى هذه المقاربة لايمكنها معاينة الفجوة التكنولوجية بين دول متقدمة وأخرى نامية أو متخلفة ، فضلاً عن تاريخية هذه الفجوة ، والدور الذي تلعبه المراكز الرأسمالية في صدد تكريس هذه الوضعية .

وهناك من يرصد كيف " تمكن الثورة التكنولوجية الاتصالية الراهنة المراكز الرأسمالية المتقدمة من إعادة هيكلة أدوارها في النظام العالمي ، والاكتفاء بالتخصص في فروع التكنولوجيا الأرقى والبازغة ، وفي إنتاج

^(١)Walter Wriston, The Twilight of soveteignty, Mcmillan publishing company, new york, 1992, pp:142 -158

^(٢)Vic.george, Globalization -, (op.cit), p:7

المعرفة الضرورية لتشغيل هذه الفروع (البحوث الأساسية والابتكارات وميدان البحث والتطوير) . وفي المقابل ، يتم نقل فروع الانتاج الكلاسيكي إلى دول مختارة من العالمين الثاني والثالث ، وتحظى التجارة الدولية بقوة دفع مع تطور ونمو الاستثمارات المباشرة التي تقوم بعملية النقل هذه ، ومع تغير المزايا النسبية للانتاج في هذه الفروع الصناعية الكلاسيكية (١) .

• وإذا كان أصحاب هذه المقاربة " التكنولوجية " يتحمسون للتأثيرات والنتائج الايجابية المتوقعة للعولمة إلى الحد الذي يجعلهم نوح منظر وحيد الاتجاه ، فإن المنتمين إلى المقاربة الثقافية - ضمن نفس هذا التيار الليبرالي - يبدون قدراً أكبر من العمق في تناولهم لهذا الجانب ، ذلك أن تأثيرات العولمة - بالنسبة لهم - يتجادل فيها الكوكبي والمحلي من ناحية ، والايجابي والسلبى من ناحية أخرى .

ومن ثم ، نجد أن الرسالة المركزية لأصحاب هذه المقاربة مؤداها : " أنه رغم خضوع العالم لعملية متنامية من التواصل البينى والاعتماد المتبادل ، فإن هذا لايعنى أن التأثيرات المحلية قد اختفت من حياة الناس ، حيث ينظر إلى الناس كفاعلين نشطين ايجابيين ، تفاعليين Reflexive يستجيبون " بالتفكير " فى التأثيرات العولمية التى تأتى إلى طريقهم . وبهذا تكون " التفاعلية " أمراً مركزياً لفهم العولمة (٢)

ويحددها (جينز Giddens) بأنها تعنى " نوعية الفعل البشرى إزاء موضوع الممارسات الاجتماعية المتعلقة بالاختيار والاصلاح المنظم فى ضوء معرفة متحصلة بشأن هذه الممارسات ، والتي تفضى إلى تحويل بنائى منظم فى شخصياتهم (٣)

(١) محمد السيد سعيد ، العولمة والقيم الثقافية فى مصر ، كتاب قضايا فكرية ، العدد التاسع عشر والعشرون ، (م ش ذ) ص ١٧٨ .

(٢) V.George, Globalization - , (op.cit), p:13

(٣) A. Giddens, The consequences of modernity, (op.cit) p: 38

ولكن ، وعلى الرغم من الطرح ا لايجابى لمفاهيم كالتفاعلية ، ومحاولات نقد هيمنة المركز " الثقافية تحديداً " على المجتمعات المحلية غير الغربية ، يظل هامش الحركة قاصراً على نطاق الثقافة ، ومن ثم نجد أن " تفاعلية " جينز المقترحة لا تتعد نطاق الاستجابة " بالتفكير " فى التأثيرات العولمية من جانب الأفراد والجماعات المحلية ، دون حديث عن مستويات أوسع نطاقاً أو أكثر عمقاً ، تتعلق بسياقات تشكيل وإعادة انتاج البنية الثقافية وآليات حركتها وفاعليتها .

- هذا وبالإضافة إلى (مفهوم التفاعلية) الذى يتحمس له المنتمون إلى هذه المقاربة ، نجدهم يطرحون مفهوماً آخر مشابهاً فى هذا الصدد ، وبنفس القدر من الحماس . . وهو مفهوم (العولمالية The Glocalization) ، والذي يعد بمثابة المساهمة الأساسية لمقاربة الثقافة الكوكبية . وقد طرحه مجموعة من الدارسين من عدة بلدان ، كان همهم الرئيسى منصباً على تبين وفهم الشبكة المعقدة الضخمة ذات الأوجه المتعددة للعلاقات المحلية - الكوكبية ^(١) حيث علاقة التفاعل الدينامي بين تأثيرات العولمة - بآلياتها المختلفة - وكيفيات الاستجابة والتفاعل معها فى المجتمعات المحلية .

" واذا كان (ملينار Mlinar) هو المطور الأوروبى لنموذج العولمالية ، فإن (الجر Alger) هو المطور الأمريكى لهذا المفهوم . ولعل ما يجمع بين ملينار والجر هو محاولة التنظير والتساؤل البحثى حول ما يحدث للهويات المحلية ، داخل وعبر البلدان ، فى سياق عملية العولمة ^(٢) .

وبناء على هذا المفهوم نجد من الباحثين من يقترح ألا يكون التعامل مع التدفقات الثقافية الغربية حاداً وقاطعاً بالرفض ، حيث أن ذلك الأمر لا يعد مجدياً فى ظل هيمنة الثقافة الغربية فى عصر العولمة . ومن ثم فالأوفق -

(١) L.Sklair, competing conceptions, (op.cit). p:153

(٢) Ibid, p : 153 .

من وجهه نظره - " أن يتم هذا التعامل من خلال تبني مفهوم العولمة المحلية .
 وإذا كان هذا المفهوم قد صك ليصف عملية بيع السلع والخدمات على نطاق
 كوكبي ، وان يكن بمراعاة الملائمة مع أسواق محلية بعينها ، فإنه قد يصدق
 أيضاً على مجال الثقافة ، حيث فكرة التهجين الثقافي ، أو عملية خلط
 الأجنبي بالمحلي لصياغة منتج جديد ^(١) .

وعلى مستوى آخر ، ينتقد البعض مقولات تتعلق بالهيمنة الثقافية
 المطلقة للمركز الرأسمالي على الدول المحيطة على أساس " أن عملية
 العولمة (الحالية) تثبت أن الثقافات التقليدية ماتزال متواجدة ولم تقم الثقافة
 العولمية بإزاحتها ^(٢) ، وإن من يقول بغلبة هذه الهيمنة الثقافية وحيدة الاتجاه
 إنما يغفل بذلك عملية نشطة للعولمة المحلية " ، حيث إن الأشكال والمعاني الثقافية
 المتدفقة من الغرب لا تتقابل مع أنماط ثقافية جامدة وساكنة ، ولكنها تتواجه
 مع أشكال ومعان ثقافية محلية قائمة بالفعل ، حيث يتم الحوار فيما بينهما ،
 حيث لاتعبر رؤى وخبرات السكان المحليين عن مجرد مستهلكين سلبيين
 ومتلقين غير ناقدين للثقافة الغربية . إنهم يلعبون - في الغالب - دوراً نشطاً
 وإيجابياً ومبدعاً في تحويل ثقافتهم أثناء تعاملهم مع العناصر الثقافية المتدفقة
 عليهم من الخارج ^(٣) .

٢ ورغم الإيجابية الواضحة لهذا الطرح ، نجد أنه من الخطأ الاعتقاد بأن
 التحولات العولمية ، ذات الجوهر الاقتصادي ، ستكون لها تأثيرات
 فورية على المستوى السوسيو/ ثقافي في المجتمعات المحلية ، فالأخير
 يحتاج إلى فترات أطول نسبياً كي يستوعب ما يتدفق عليه من خارجه .
 وقد تناول (وليم أوجبورن) منذ عقود طويلة وضعية كهذه ، حيث أطلق
 على حالة عدم الاتساق في التحولات التي تطرأ على البنى التكنولوجية

^(١) Tony Schirato And Jen Webb, Understanding Globalization, Sage publishers, London, 2003, p: 156.

^(٢) محمد السيد سعيد ، العولمة والقيم الثقافية ، (م س ذ) ، ص ص ١٦٥-١٦٧

^(٣) Ulrike Schnerkens, The Sociological and Anthropological Study of Globalization and Localization, current sociology, May/july. 2003, vol 51(314) p :215.

من ناحية ، والثقافية من ناحية أخرى مسمى (الهوة الثقافية The cultural Lag)

ومن ثم فليس معنى أننا لم نلاحظ تحولاً فورياً شاملاً للبنية الثقافية تتسق مع تحولات البنية الاقتصادية التكنولوجية ، أن الأولى بمنأى عن عمليات التحول التي تصيب الأخيرة ، بل أننا نشهد بالفعل مظاهر وتجليات عديدة لما يطلق عليه قشور الثقافة العالمية في مجتمعاتنا المحلية على اتساع المعمورة . ورغم ذلك ، يظل هامش المناورة قابلاً للاتساع مع كل تفاعل ايجابي يحمل قدراً من الابداعية، والتنظيم، والاستمرارية ، وذلك مع الوضع في الاعتبار لدرجات ومستويات التأثير المتفاوتة بين كلا النطاقين المحلي – العولمي ، كما وكيفاً .

ثانياً : اليساريون :

لاير المنتمون إلى هذا التيار في العولمة الرأسمالية سوى آثارها السلبية ، حيث " أن تأثيراتها على الرفاهية البشرية هي في أفضل الحالات سلبية ، وفي أسوأها مدمرة ، سواء على المدى القريب أو البعيد ^(١) وفي هذا يذهب (سمير أمين) إلى أنه " في حين تعد شبه النظرية الليبرالية وخطابها الايديولوجي البشرية بأكملها بالخلاص ، فإن هذا الوعد يتجاهل جميع دروس التاريخ ، فالليبرالية المعولمة القائمة بالفعل لايمكنها تقديم سوى المزيد من اللامساواة بين الشعوب (زيادة الاستقطاب العالمي) ، وفي داخل الشعوب (سواء في الجنوب أو الشمال) . هذا الافقار الشديد ، المرتبط بطبيعة التراكم الرأسمالي ، يجعل الديمقراطية مستحيلة ، ملغياً قدرتها على الابتكار في المراكز المتقدمة ، فتحل ديمقراطية منخفضة المستوى محل التقدم في السيطرة الاجتماعية على التحول ، ويحول تبني التخوم لأشكال سياسية ذات مظهر ديمقراطي إلى مهزلة ^(٢) .

(١) V.George, Globalization -, p: 10 .

(٢) سمير أمين ، الفيروس الليبرالي ، الحرب الدائمة وأمركة العالم ، ترجمة سعد الطويل ، سلسلة كراسات غير دورية رقم (١٨) ، مركز البحوث العربية والافريقية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٣ .

وتظل العولمة الرأسمالية قائمة ومؤثرة بشدة ليس فقط على الرؤى المادية لحيوات الناس ، ولكن أيضا على توجهاتهم ، وقيمهم ، وسلوكياتهم ، وذلك عبر وسائل الاعلام الكوكبية المهيمن عليها بواسطة مؤسسات ضخمة متعددة الجنسية . ونتاج ذلك يتمثل في الهيمنة على الثقافات ، وكذا وضع معايير لأساليب الحياة ، وجعلها متطابقة . وكما يقرر (دوبيينوس De Benoist) : لم تعد الرأسمالية تباع السلع والبضائع فقط ، انها تباع أيضا الشارات " العلامات " ، والأصوات ، والصور الذهنية Images ، والبرمجيات Software ، والاتصالات ، والعلاقات ، انها تستعمر الخيال وتهيمن على الاتصالات بين البشر (١) .

ان هناك وعي مستقر مفاده : ان تبنى الأنماط الثقافية الغربية ، وبشروط معينة ، يؤدي إلى نجاح التغلغل الرأسمالي في شقة الاقتصادى الصرف . ومن ثم نجد " أن عولمة الرأسمالية تنتج ثقافة كوكبية جديدة مرمزة بـ : س ، ان ، ان ومجموعة من المنتجات الاستهلاكية ذات العلامة المسجلة مثل : كوكاكولا ، مكدونالدز ، ليفيز ، موسيقى اليوب ، المولات التجارية ، المطارات الدولية ، سلاسل الفنادق ، الخ .

هذه الوضعية التى تتيح للأقلية المتميزة التى تشارك كلية فى هذه الثقافة مجالا ممتدا ومثيرا من الفرص والخبرات الجديدة ، بينما هى بالنسبة للأغلبية ، خصوصا فى العالم غير الغربى الذى يعيش فى الهوامش ، ويتغذى على فتاته ، ثقافة دخيلة ومخيفة (٢) .

وعلى المستويات الثقافية الأعلى فى تلك البلدان ، نجد العديد من البشر ، والذين منهم المشتغلون بالثقافة ، وهم معيشون فى ظل قيم يتعاملون بها دون فهم حقيقى لجوهرها ، فى كثير من الأحيان ، حتى اننا نجد مشهدا

(١) V.George, Globalization, (op.cit) p :10

(٢) Mel Gurtov, Global Politics in The Human Interest, Lynne Reinner Publishers, colorado, 1999,p:12.

ثقافياً تتواتر خلاله العديد من المقولات والمفاهيم العالمية الشائعة ، والتي لم تتولد أو تشتق بشكل طبيعي من خلال السياق السوسيوي/ ثقافى لتلك المجتمعات المحلية ، حيث يتم التعامل معها تعاملًا تغلب عليه السطحية والابتذال ، فى حين تتوارى وتتضاءل الفرص أمام الطروح الثقافية الأصيلة ، والتي تتبع فى الأساس من خلال منظومة بنائية تعمل فى اتساق وفق استراتيجية عامة ، وان لم نعد وجود تلك الطروح النادرة التى تصدر على مستويات فردية أو جماعية محدودة النطاق ، مرتبطة بتكوينات فريدة ذات تميز وقدرات خاصة .

٢- وإذا كان (سكلير) قد لخص أزمات العولمة الرأسمالية فى أزمتين رئيسيتين هما : أزمة الاستقطاب ، خاصة الطبقي ، والأزمة البيئية ، فإنه قد تجاوز مرحلة التوصيف والتحليل لهذه الوضعية ، لي طرح فكرته المتعلقة بإمكانية التحول من العولمة الرأسمالية (الوضع الحالى) إلى الديمقراطية التعاونية (شكل انتقالى للمجتمع) حتى العولمة الاشتراكية (حيث لا بد أن نتجه) ، بما يصاحبها من أيديولوجيا ثقافة حقوق الإنسان الكونية (Universal) . وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال الأزالة التدريجية لأيديولوجيا الثقافة الاستهلاكية واستبدالها بالأيديولوجيا الثقافية لحقوق الإنسان . يعنى ذلك ، أنه بدلا من التركيز على التملك والاستحواز تغدو حياتنا معاشة بتقدير أكبر للنظام الكونى لحقوق الإنسان ومسئولياتنا تجاه الآخرين وجقوقهم . لا يستدع ذلك بالطبع التوقف عن الاستهلاك ، وإنما ينطوى على النظر الى استهلاكنا فى ضوء الحقوق والمسئوليات^(١) .

(١) L. Sklair, Globalization, capitalism And its Alternatives, (op.cit),p : 299 .

هذا التحول الذي يعتمد على تبني رؤى مضادة وبديلة لما هو قائم ومهيمن في الراهن ، والحركة من أجل تحقيقها ، فإذا كانت هناك عولمة من أعلى تصير مجمل مضاداتها بمثابة العولمة من أسفل .

العولمة من أسفل :

تتبنى الحركات المضادة للعولمة قناعات عامة مؤداها أن العولمة في مفهومها الأشمل والأعمق ليست قاصرة على الرأسمالية ، بل إن البدائل ممكنة ، وهي في طور التبلور تجاه ما هو أكثر إنسانية . وكما أن عملية العولمة " الرأسمالية " محملة بقيم غالبية تقتصر للربح ، والاستغلال ، والاستهلاك ، واستنزاف الفوائد . . فإن بالامكان تماماً بقيم العدالة ، وحقوق الإنسان ، والتفاعل الإيجابي الخلاق بين البشر ، وهو اتجاه يتنامى في الغرب وينتشر عبر العالم بقدر متزايد ، من خلال من يطلق عليهم : مضادو العولمة ، والذين يشكلون جبهة رافضة تتكون من أشخاص وجماعات تنتمي إلى خليط أو موازاييك من الاتجاهات التي تمثل ألوان الطيف ، من اليمين إلى اليسار ، والذين ينتقدون ، ويتظاهرون ، ويحتجون قولاً وفعلاً على العديد من الممارسات ذات الطابع الاستغلالي والاستهلاكي للعولمة الرأسمالية . وهم يتقاطعون على أرضية مشتركة مع أصحاب اتجاه آخر سابق عليهم منذ عقود عديدة خلت ، ونقصد بهم " مقاومو الهيمنة الثقافية - Counter culturalism ، الذين ينتقدون قيم الهيمنة الثقافية الغربية . ويقرر (واجار W.Wagar) أن ما يعد المساهمة الرئيسية للمخيلة السياسية المستقبلية لأصحاب هذا الاتجاه تتمثل في إصرارهم على لامركزية القوة ، حيث يستشرفون مستقبل الديمقراطية متمثلاً في تحول المسؤولية إلى الناس مباشرة ، ولمجتمعاتهم المحلية العديدة والمتنوعة (١).

(١) W.Wagar, The Next Three futures, paradigms of things To come, Green wood press
London, 1991, pp :90 - 94

ورغم وعينا باختلاف الأوزان النسبية للقوة التي تحوزها مؤسسات العولمة الرأسمالية وكياناتها المهيمنة على مستويات وصعد مختلفة ، فى مقابل الحركات المناقضة لها ، تظل هناك امكانية متاحة أمام جهود تبذل فى الراهن والمستقبل بهدف استبدال عولمة الرأسمالية ، أو على الأقل تعطيل مسيرتها ، مهما بدت تلك الجهود جنينية فى الراهن .

هذا ولعله من المهم للغاية أن نعلم " أن قوتنا كأناس عاديين فى التأثير على مستقبل العالم على اتساعه قد نالت مؤخرا دعما غير متوقع من علماء الرياضيات والحاسبات الآلية الذين يدرسون " الفوضى chaos " ، انهم يدرسون الفوضى من خلال ما يطلق عليه " تأثير الفراشة The Butterfly Effect "، حقيقة ان فعلا ضئيلا للغاية كحركة جناح الفراشة قد يكون ذا تأثيرات ضخمة على النظام العشوائى الكامن والظاهر . يعنى هذا أنه عندما نختار كأفراد ، فإننا نختار بشكل حتمي لكل الجنس البشرى . هذه المعرفة التى تمنحنا شعورا وحسا مضاعفا بالمسؤولية تجاه ما نقوم به من أفعال (١) ، بالإضافة الى نزوع نحو التفاؤل بقدرة الانسان على التغيير ، حال وعيه بدوره وقدراته ، مهما تفاوتت كما وكيفا على مستوى كوكبى .

اننا نمايز هنا بين عولمه من أعلى Globalization from Above تقوم بها الرأسمالية بشركاتها الكبرى ، وأسواقها ، ومستثمريها ، ونخبتهـا الاجتماعية والثقافية ، وعولمة من أسفل G.From below تعارض وتتناقض الأولى من خلال الناس العاديين فى القواعد Grass-roots حول العالم ، والذين يتواصلون معا لإبراز مطالبهم ، ومصالحهم ازاء عملية العولمة (٢) .

(١) Ibid, p:X .

(٢) Jerry Brecher. Et al, Globalization from below, WWW. Southendpress. Org/books/globalexc. Shtml, p:1.

هذا وتتطوى عولمة الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة الرأسمالية على " تأسيس شبكات متعددة الجنسية من الناس نوى المصالح والاهتمامات المتشابهة - إلى حد ما - والهويات المتقاربة ، وذلك خارج نطاق السيطرة الدولية ، ونظام الدولة ، والسلطات المحلية (١) .

وقد كانت البدايات الفعلية لهذه الحركات فى نهايات عام ١٩٩٩ ، حينما شارك عشرات الآلاف من المحتجين خلال مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذى انعقد فى سياتل . هؤلاء المحتجون ليسوا من عمال الصلب والصناعة فقط ، بل من كليات جامعية ، وأعضاء لجماعات كنسية ، وجماعات المستهلكين ، وأصدقاء الأرض والمجتمع الإنسانى . (٢) .

ولا تمثل هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهديدا للعولمة الرأسمالية فقط ، بل انها تمثل تهديداً أكبر لنظام الدولة القومية كذلك . حيث " تواجه الدولة القومية تحدياً متزايداً مع اتساع أرضية الحركات النسوية الجديدة ، وجاذبية حقوق الانسان ، وحركات السلام ، فضلاً عن حركات البيئة ، والتي أصبحت منظمة كوكبياً . وهى كحركات نشطة ، تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق شبكات تمتد عبر الحدود الوطنية ، وتمكنها من نشر رسائلها وتحريك الرأى العام العالمى ضد نظم ، وسياسات ، وممارسات دول بعينها ، مستخدمين فى ذلك وسائل الإعلام الكوكبية لتعميم قضاياهم بشكل درامى (٣) .

ورغم إن هذه الحركات لا تحوز أى سلطة لتنفيذ مبادئها وأفكارها وقيمها فى مقابل حكومات الدول ، إلا أنه من المحتمل ، مع هذا ، أن تقوم بدور مهم على المسرح العالمى ، ذلك ان بإمكانها تقدير المواقف بكثير من

(١) L.sklaire, Globalization - , (op.cit), p:278

(٢) J.Brecher, Globalization - , (op.cit), p:1

(٣) James Fulcher, Globalization, The Nation- state and Global society, (op.cit) .p :532.

الحرية والمرونة بأكثر من الحكومات النظامية ، وتستحوذ على رأى الجماهير بقدر أكبر مما تستحوذ عليه اتحادات الشركات التى تتبع مصالح أصحاب الأسهم فيها (١).

ورغم ان كافة المشاركين في هذه الحركات يتشاطرون التزاما بمقاومة العولمة الرأسمالية ، أو العولمة من أعلى ، فإنهم يختلفون فيما يتعلق بالبديل الذى من الممكن ان يحل محلها . حيث نجد أن البعض منهم يهدف إلى العودة بالعولمة إلى الوراء والمحافظة - حقيقة أو تصورا - على الاقتصادات الوطنية الماضية ، والبعض يقدم أجندة لإصلاحات جزئية لتصويب مسار العولمة . والبعض الآخر مستعد لاحتضان عالم أكثر تواصلا وأقل محلية ، شرط أن يكون مختلف جذريا عن عالم العولمة المتواجد فعليا والمخلوق من أعلى .

ويقرر (بريشر وزملاؤه) : " ان هذه الحركات ستتجح فقط اذا استمرت في المقاومة والاصلاح ، والتحول ، التحول المتجذر في مقاومة اليوم . فضلا عن خلق المؤسسات التى تحافظ على الديمقراطية ، والتنوع ، والتوازن البيئى الذى نمرته العولمة من أعلى . هذا التحول الذى يتطلب استراتيجية متعددة المستويات ، وبرامج لوضع قواعد جديدة للاقتصاد الكوكبى ، يتم من خلاله نقل الثروة والقوة إلى الناس العاديين : المقرطة السياسية والاقتصادية على اتساع العالم (٢)

(١) كيمون فالاسكاكيس ، العولمة كمشرحية ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد (١٦٠) ،

يونيو ١٩٩٩ ، ص ص ٢٩ - ٣٢ .

(٢) I.Brecher, Globalization from below, (op.cit).p:2

الفصل الثاني

العولمة والبنى الطبقيّة متعدية الجنسية

مقدمة :

يعمل كل نمط إنتاج محدد على خلق بنية الطبقيّة المتوائمة معه والمحققة لأهدافه ومصالحه في الوجود والاستمرارية والفاعلية ، وهي العملية التي تحدث بوتائر متفاوتة في سرعتها ، ومتباينة في مدى عمقها ، كما وكيفاً .

وفي هذا الصدد ، نجد أن العولمة " الرأسمالية " قد عمدت - ومن منطلق الايديولوجيا الليبرالية الجديدة - إلى خلق شرائح وفئات طبقيّة رأسمالية وأخرى وسطى " معولمة " متعدية الجنسية ، ذات أنشطة ومصالح تقع على أرضية مشتركة ، في حين قلصت من دور وفاعلية شرائح وفئات وسطى تقليدية ذات طابع محلي ، إلى جانب تفتيتها لكيان الطبقة العاملة " التقليدية " ، والتي قد تزداد كماً في الراهن ، في حين تتضاءل كيفاً ، على كافة المستويات .

البنية الطبقيّة في كليتها - إذن - هي في حالة تواصل مع عملية العولمة بكافة فواعلها ، وبدرجات ومستويات تتفاوت في درجه التأثير والتأثر ، فما توافق من شرائحها وفئاتها وجماعاتها الطبقيّة مع نمط الإنتاج الرأسمالي المعولم في الراهن تتبلور مقومات وجوده ووعيه ، وتزداد فرص التحاقه بالبنية الطبقيّة المعولمة " متعدية الجنسية " ، وما تناقض من هذه التكوينات الطبقيّة مع هذا النمط الانتاجي المهيمن تعرض للإنحدار والتدهور والإضعاف .

هذا ومن خلال متابعة الأدبيات التي رصدت وحللت البنية الطبقيّة متعدية الجنسية ، نجد أن الطبقة الرأسمالية قد حظيت بمعظم الاهتمام والمتابعة ، في حين تضاءلت الدراسات والبحوث التي ركزت على الشرائح

الطبقية الوسطى ، وندر ما تعلق منها بالطبقة العاملة ، بمختلف فئاتها وقطاعاتها .

• ونركز في هذا الفصل على مناقشة التحولات التي طرأت على البنية الطبقية متعددة الجنسية بفعل عملية العولمة ، فنرصد في ذلك التحول الذي طرأ على مفهوم الطبقة ذاته ومروره من طور الدولة القومية إلى طور الممارسات متعددة الجنسية . ثم ننتقل إلى مناقشة فواعل التحول إلى العولمة الطبقية ، بالتركيز على الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية في هذا الصدد على المستويين الاقتصادي والسياسي ، ونتلو ذلك بإستعراض للطبقتين : الرأسمالية والوسطى ، بوصفهما الأكثر حضوراً في الأنبيات من ناحية ، والأكثر تأثيراً في العولمة الرأسمالية من ناحية أخرى .

أولاً : تحول مفهوم الطبقة : من الدولة القومية إلى الممارسات عبر القومية:

لعل التحول الواضح والمميز الذي طرأ على مفهوم الطبقة في ظل عملية العولمة " الرأسمالية " هو ما تمثل في انتقال الوزن المرجح النسبي لعوامل تشكيلها من الدولة القومية ، أو النطاق المحلي ، إلى ممارسات متعددة الجنسية . هذه الممارسات التي تقع على مستويات متعددة : اقتصادية ، وسياسية ، وإيديولوجية . وهي في كليتها تخضع لمنطق نمط الانتاج الرأسمالي المعولم .

ويلاحظ كلا من (روبنسون W.Robinson) و (هاريس J.Harris) أن الاهتمام قد انصب تحديداً على الطبقة الرأسمالية دون غيرها ، حيث الحديث عن : طبقة رأسمالية دولية تكمن مصالحها واهتماماتها في الاقتصاد العالمي ككل ، وفي نظام الملكية الخاصة الدولية ، الذي يسمح بخربة رأس المال بين الدول . . حيث النزوع الواضح لدى معظم أقسام الطبقة

الرأسمالية " الأكثر قوة " لرؤية مستقبلها في النمو المتزايد للسوق العالمي بأكثر من اتجاه هذا السوق إلى الانكماش والتضاؤل .

وفي هذا الصدد يرصد (فان ديربيجل K.van Der pijl) عملية التشكيل الطبقي الدولي خلال فترة ما بعد الحرب الثانية في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وتدويل أقسام من الطبقة الرأسمالية ومشاريعها باعتبارها نتاجا لإمتداد رأس المال متعدى الجنسية من ناحية ، وللتطور الناتج عن الوعي الطبقي للبورجوازي الدولي من ناحية أخرى .

وحديثا^١ ، تتضمن " نظرية النسب الكوكبي Theory of The Global System (لسكلير L.Sklair) تطورا عميقا لدراسة الطبقة الرأسمالية متعددة الجنسية ، تلك الطبقة التي تتكون من نخب متنوعة ، وتمارس تأثيرها على مستويات متعددة : اقتصادية ، وسياسية ، وايدولوجية / ثقافية (١)

ولعل من أبرز ما يمايز بين (سكلير) و (روبنسون) و (هاريس) من ناحية ، وغيرهم من منظري الطبقات متعددة الجنسية ، وبالتحديد الطبقة الرأسمالية ، أن الفريق الأخير مايزال ينظر إلى (الدولة الوطنية The Nation- state) بوصفها مفهوما مركزيا في عملية التشكيل الطبقي ، حيث أنهم يعملون مبدئيا بأن البورجوازيات " الوطنية " - أو لنقل المحلية - تتلاقى وتتقارب خارجيا مع طبقات وطنية أخرى على مستوى النظام الدولي عبر عملية تدويل رأس المال ، " وينظر إلى التكوين القائد عالميا بوصفه توطنا دوليا لهذه البورجوازيات الوطنية ونتاجا لتحالفاتها الدولية . أما (سكلير) وفريقه ، فله رؤية مغايرة ، حيث أنهم يعملون بأن العولمة تؤسس الظروف المادية لظهور البورجوازية ، والتي لم يعد تشاركها وتعاونها يتم على أساس وطني " محلي " ، حيث تتصهر في هذه العملية من التشكيل الطبقي متعدى الجنسية الجماعات المهيمنة في طبقة ، أوجناح طبقي ، داخل نطاق فضاء متعدى للجنسية ، ومن ثم فإن التآليف العضوي ،

(١) W.Robinson And J. Harris, Towards A global Ruling class? Globalization and The Transnational capitalist class, science and society, vol.64. no.1 , spring 2000, pp:13-14 .

الموضوعي والذاتي لهذه الجماعات الطبقية ، لم يعد مرتبطا بالدولة القومية ^(١) ، حيث اننا أنتقلنا بالفعل من طور التدويل Internationalization إلى طور تعدى الجنسية Transnationalization .

" وترى هذه الطبقة مهمتها متمثلة فى تنظيم وتهيئة الأوضاع المتضمنة لمصالحها ومصالح النظام الكوكبي (والتي عادة وليس دائما ما تكون متطابقة) داخل النطاق متعدى الجنسية ، وداخل الدولة الوطنية ، والسياق المحلي ، حيث ينطوى مفهوم الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية على وجود طبقة رأسمالية متعدية الجنسية مركزية تصيغ القرارات الكبرى على اتساع النظام ، وهى تتصل بالطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية فى كل مجتمع محلي ، واقليم ، وبلد من بلدان العالم ^(٢) .

هذا وفى حين أن الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية أصبحت واعية تماما بحالة " تعدى الجنسية " التى تتيحها لها العولمة ، واتباعها مشروعا طبقيا للعولمة الرأسمالية ، فإننا نجد البروليتاريا على اتساع العالم ، ورغم أنها تمر هى الأخرى بعملية من التشكيل الطبقي متعدى الجنسية ، ورغم أنها أيضا تتزايد على مستوي الواقع ، كطبقة فى ذاتها ، فإنها لم تتبلور كطبقة لذاتها ، وذلك لأسباب تتعلق بالوجود المستمر للدولة المتحالفة مع الطبقة الرأسمالية ، وكلاهما يعمل على كبح تطور فاعلية هذه الطبقة ^(٣) .

وقد يكون من الممكن فهم القوه النسبية للطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية فى ضوء الضعف النسبي للعمل متعدى الجنسية ، وعلى الرغم من أن بعض التنظيمات العمالية العالمية قد انخرطت فى صراعات عمل متعدية الجنسية ، وحققت بعض الانتصارات قصيرة المدى ، فإنها تواجه صعوبات

(١) Ibid, p:14

(٢) L.sklaier, Globalization, capitalism and its Alternatives, oxford University press, oxford, 2002, p :99.

(٣) Robinson and Harris, (op.cit),p:20

جوهريه في صراعها ضد رأس المال المنظم ، محليا وعالميا ، حتى أصبح تأثيرها في هذا المجال ضئيلا إلى حد كبير (١).

وفي (دراسة حالة) مهمة للغاية ترصد التحولات التي طرأت على ما يطلق عليه " النموذج السويدي " نجد الباحث (اندرياس بيلر A.Bieler) يقرر أنه لا يمكن تفسير موت النموذج السويدي ، المرتكز على منطلقات كينزية ، بضغط رأس المال على الدولة كما تراه مقاربات الاقتصاد السياسي ، ولا طبقا للصراع الطبقي الداخلي بين رأس المال والعمل ، كما يقرر الماركسيون الكلاسيكيون ، انه بإختصار وبشكل مباشر ، نتيجة للاستراتيجية السياسية لرأس المال السويدي متعدى الجنسية ، المدعوم بتكثيف عولمة الانتاج ، والمترافق مع عولمة النزعة الليبرالية الجديدة ، وفي نفس الوقت : التصدع والانشقاق داخل حركة العمل على المستوى الوطني ومتعدى الجنسية (٢) .

ويظل الحد الذي ستصل اليه صراعات العمل مع رأس المال معتمدا على (أ) المدى الذي ستصل اليه دورة رأس المال عبر الحدود الوطنية من ناحية ، و (ب) الحد الذي سترتبط من خلاله البناءات والاجراءات التنظيمية للعمال ببلدان أخرى من ناحية أخرى .

خلاصة ذلك أن تأثير العولمة الرأسمالية بممارساتها متعددة الجنسية ، والتي تجاوزت نطاق الدولة القومية ، قد أثرت بشكل جوهري على مفهوم الطبقة ، وجودا ووعيا ، هذا التأثير الذي يتباين ايجابا وسلبا ، وفقا لموقع تلك الطبقة - بشرائها وفئاتها المختلفة - من عملية العولمة الرأسمالية ، هيمنة وخضوعا نسبين . " حيث ازدياد قوة رأس المال الكوكبي مقابل العمل الكوكبي ، وهو ما أفضى ، ويفضى إلى بلورة الطبقة الرأسمالية متعددة الجنسية ، في مقابل تهميش واضعاف الطبقة العاملة ، محلية ومتعدية

(١) L.Sklair, (op.cit), p:100 .

(٢) A.Bieler, Transnational class formation and The demise of The Swedish Model, (www.Nottingham.Ac.Uk/politics/europeangovernance)p:12.

الجنسية ، وذلك فى أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين (١)

ثانياً : فواعل التحول إلى العولمة الطبقية " متعدية الجنسية " :

رغم تعدد فواعل التحول نحو العولمة الطبقية ، بمستوياتها المختلفة ، ما بين اقتصادية ، وسياسية ، وايدولوجية ، إلا أن بالإمكان تقرير أن الشركات متعددة الجنسية (TNC) تعد الفاعل الجوهري والرئيسي في هذا الصدد . " هذه الشركات التى تعد تعبيراً عن / ونتاجاً تنظيمياً للقوانين الأساسية للتطور الرأسمالى فى حقبة الراهنة (٢) " .

وعلى الرغم من أن (المستوى الاقتصادى) يعد هو الغالب والأكثر بروزاً فى أنشطة تلك الشركات ، فإن تحركها عالمياً فى سبيل بناء تحالفات تخدم مصالحها ، إنما ينطوى على أبعاد ذات طبيعة سياسية ، خاصة حينما تتبلور تلك التحركات والممارسات فى هيئة منظمات اقتصادية ضخمة هدفها صياغة الاستراتيجيات الاقتصادية على مستوى كوكبي .

كما تتضح الممارسات ذات الطابع الايدولوجى فى نشاط تلك الشركات المتجلى فى تركيزها على القيم ذات الطابع الرأسمالى الاستهلاكى بشكل مكثف ، وهو ما يتجسد بوضوح فى وسائل الاعلام الكوكبية ، التى تحتكرها شركات كبرى محدودة العدد ، ولكنها بالغة الانتشار والذيع عالمياً .

• وتشير كافة الدلائل إلى أن المشروعات متعددة الجنسية ، التى اكتسبت أهمية أكبر فى الراهن ، تمثل القوة الطليعية للرأسمالية المعاصرة ذات الطبيعة الكوكبية .

(١) Robinson and Harris, Towards Aglobal Ruling class(op.cit) p:20.

(٢) محمد العيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت - العدد (١٠٧) ، نوفمبر ١٩٨٦ ، ص ٩ .

ان الاتجاه الموضوعي نحو عولمة الانتاج ، وهو الاتجاه الذي كشفت عنه الرأسمالية منذ بداياتها قد تأكد الآن بصورة حاسمة في ظل النظام الرأسمالي الراهن ، فقواء الانتاجية لم تعد تكتفى في نموها بالحدود الضيقة للدول ، ومن ثم فالمشروعات متعددة الجنسية تعتبر بدورها ظاهرة طبيعية في تطور الرأسمالية ، فلا هي بالظاهرة العارضة ولا هي بالتطور المشوه ، لقد كانت ثمرة للدور الذي لعبه رأس المال في تدويل الانتاج ، ثم غدت اليوم هي الأداة الرئيسية لاضطراد عولمة هذا الانتاج (١)

يتضح ذلك تماما في مدى ما تتمتع به تلك الشركات من قوة اقتصادية ، وقدرة على التوسع كوكبيا . فمن حيث قوتها الاقتصادية نجد " أن لأكبر الشركات متعددة الجنسية (مثل : اكسون موبيل ، ول مارت ، جنرال موتورز ، شل ، تويوتا ، الخ) أصولا ثابتة ومبيعات سنوية تتجاوز اجمالي الناتج القومي لمعظم دول العالم ، كما أن قدرتها على التوسع على مستوى كوكبي قد تنامت بشكل درامي ، حيث نجد أن عديدا من تلك الشركات (خاصة : أي بي إم ، ميكروسوفت ، ميتسوبيشي ، سامسونج ، نستله ، الخ) تتكسب أكثر من نصف إيراداتها المالية من خارج بلدانها في المنشأ (٢) .

وعلى مستوى آخر ، نجد أن كلا من الشركات متعددة الجنسية (TNC) والبنوك متعددة الجنسيه (TNB) قد عملا على تسارع عمليات التشارك والاندماج المغامر عبر الحدود .

وقد بدأ هذا الاتجاه خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين ، حينما قامت شركتا كريزلر وجنرال موتورز بالإستثمار في ميتسوبيشي ، وهوندا ، وايسوزو في اليابان ، وفي الراهن أصبحت عمليات التشارك والاندماج

(١) فولد مرسى ، الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد (١٤٧)
(٢) مارس ١٩٩٠ ، ص ١٥٥ .

(٢) L.sklaire, Globalization ..., (op,cit), p:36

معيّارا كرسته الشركات متعدية الجنسية ، حتي أصبح حجم الاندماجات التي تحدث سنويا مقدرا بحوالى (٢ ترليون دولار) •

هذا والظاهرة الواضحة تماما في هذا الصدد ، أن واحدة فقط من الشركات متعدية الجنسية في مجال من المجالات تقوم بالاندماج مع شركة أخرى ، إلا ونجد أن باقى الشركات في هذا المجال تتبعها في انتهاج نفس السياسة ، وهو ما يحدث من أجل مزيد من المنافسة ، وزيادة الأرباح ، وكسب المزيد من الحلفاء الاستراتيجيين (١)

ولاشك أن عاملي القوة الاقتصادية الهائلة ، والقدرة على التوسع كوكبيا يعدان الأبرز والأكثر أهمية من بين الفواعل التي تتطوي عليها الشركات متعدية الجنسية حين تسلك طريقها نحو خلق كيانات اقتصادية - اجتماعية في البلدان المحلية ، تتبلور في شكل تكوينات طبقية ذات قوة مستمدة من قوة تلك الشركات ذاتها ، وهى القوة التي تتجاوز كما ونوعا ما قد تتمتع به تلك البلدان من قوة نسبية ، على الأقل على المستوى المادي الملموس •

• ويترافق مع الدور الذى تلعبه الشركات متعدية الجنسية على مستوى الممارسات ذات الطابع الاقتصادى ، دور آخر يقع على (المستوى السياسى) ، إلا أن الممارسات السياسية متعدية الجنسية لا تتجز داخل نطاق المنظمات السياسية التقليدية ، حيث لا تمارس الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية ، ولا أي طبقة أخرى - "مبدئيا" - السياسة. عبر أحزاب سياسية متعدية الجنسية ، فهذه الأحزاب ليس لها وجود ، حتى الآن على الأقل •

ورغم ذلك فإن هناك العديد من المنظمات السياسية متعدية الجنسية ، والتي تنشط محليا عبر أقسام من الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية ، كندية

الروتاري وفروعها ، وكذا شبكة الغرف التجارية الامريكية ، والاوروبية ، واليابانية الممتدة عبر الكوكب (١) .

هذه المنظمات التي تعمل كأحزمة لنقل رسائل محددة وقاطعة وخطوط للاتصال بين الرأسمالية الكوكبية ونطاق الأعمال المحلي ، وتتطوي على قيم بعينها ، كالتنافسية ، والنمو ، والمادية ، وحرية الاستثمار ، والكفاءة ، الخ (٢)

وعلى مستوى آخر اكثر رقي يوجد (المنتدى الاقتصادي العالمي) الذي يعقد اجتماعاته في (دافوس) بسويسرا ، والمؤتمرات الكوكبية السنوية التي تنظمها مجلة (فورشن Fortune) ، والتي تضم قسمين من أقسام الطبقة الرأسمالية متعددة الجنسية ، هما (قسم المؤسسات Corporation fraction) المكون من مديرين تنفيذيين للمؤسسات متعددة الجنسية والوكلاء المحليين ، الى جانب (قسم الدولة State Fraction) والذي يضم بيرقراطيو وسياسيو الدولة المعولمين .

وهناك عديد من التنظيمات الشبيهة ، وان كانت أقل شهرة ، لشبكات العولمة الرأسمالية ، حيث توجد جماعة بيلدر بيرج Bilder berg ، ومائدة كوكس cox المستديرة لقادة الأعمال العليا .

هذه التنظيمات تلقى المساندة من جانب عدة كيانات رسمية قوية ، كوزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية للدول الرئيسية ، والوكالات المتخصصة للبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية، والوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) وبنوك التنمية ، والمنظمات غير الحكومية (المهينة أو حتي غير المهينة) للعمل في مشروعات تعمل على تطوير أجندة العولمة الرأسمالية (٣)

(١) L.Sklair, Globalization - , (op.cit),p: 99

(٢) Mel Gurtov, Global Politics, (op,cit), p: 41

(٣) L.sklair, Globalization - , (op.cit), ppL99- 100

وفي محاضرة القاها (رونالد دور Ronald Dore) ضمن سلسلة محاضرات نظمها منظمة العمل الدولية (ILO) بشأن السياسة الاجتماعية ، يقرر : ان أعدادا متزايدة من النخب الأمريكية والأوروبية والآسيوية ، تنتمي إلي ما أطلق عليه مسمى : انسان دافوس Davos Man ، ويسمى بهم آخرون : الكوزموقراط cosmocrats ، إنهم كوزموقراطيون نوقا ، وانجلو - أمريكيين مظهرا ، انهم من يقيمون زواج المصالح ، ويشغلون المقاعد المتميزة في تفردا بالطائرات ، ويتيحون الدرجات الوظيفية في معظم الشركات الكبرى العالمية . انهم يشكلون إجمالا طبقة قائدة كوكبيا .

ويضيف ، أنهم يقرأون جميعا نفس الجرائد والمجلات التي تشكل نفس نمط الوعي : الفاياننشال تايمز ، ول ستريت جورنال ، الايكونوميست ، بيزنس ويك^(١).

" ومنذ سنوات وصفت جريدة اللوموند دبلوماسيك الفرنسية والقريبة من الحركة المضادة للعولمة النيوليبرالية ، وصفت المنتدى الاقتصادي العالمي " دافوس " بأنه ملتقى سادة العالم الذين أصبحوا بلاشك مركز الليبرالية الفائقة Hyper liberalism والعولمة الرأسمالية^(٢)

واذا كان مفهوم (السلطة Authority) قد ارتبط بالدولة ومؤسساتها الرسمية ، في مقابل ارتباط مفهوم (القوة Power) بنطاقات أخرى عديدة غير رسمية ، فإن لنا أن نقرر أن كلا المفهومين هما من نتاج مرحلة الدولة القومية ، والتي تم تجاوزها في مرحلة العولمة الراهنة ، التي أفرزت فعالياتها مفهوما آخر يصف بوضوح مدى التحول الذي يشهده واقعنا من هيمنة ذات طبيعة مختلفة ، " حيث الأهمية البادية التي تعزى إلى " فاعلين " خارج إطار الدولة ، ويكتسب مفهوم (السلطة الخاصة The Private Authority) أهمية متزايدة في الأدبيات الحديثة للعلاقات الدولية . هذه

(١) R.Dore, New Forms and Meanings of work in an increasing Globalized world, international institute for labour studies, (ILO) social policy lectures, Tokyo, December 2003, pp: 64 -65

(٢) J.Graz, How powerful are Transnational Elite clubs? The social Myth of The world economic Forum. New political Economy , vol.8, No.3, nov 2003, p : 321

الأدبيات التي تستكشف العلاقة بين السلطة السياسية والقوة الاقتصادية من خلال الاهتمام بتمفصلهما مع أنماط جديدة وفاعلين جدد يشكلون ويصيغون الاقتصاد السياسي للعالم الراهن . وهو المجال الذي يشمل : دراسة فاعلين من الشركات الكوكبية ، والمنظمات غير الحكومية ، وحائزو المعرفة وناشروها عبر الشبكات الاعلامية ومخازن التفكير ، إلى جانب الجريمة المنظمة عبر القومية ، والشركات العسكرية (الأمنية) الخاصة (١) .

ومن هذا المنطلق يتم التركيز على دور أندية النخبة في تشكيل السياسات العالمية تلك التي تقدم أرضية غير رسمية للتشبيك والتفاوض السياسي والاقتصادي ، الهادف إلى صياغة الاستراتيجيات المستقبلية للعولمة الرأسمالية " متعدية الجنسية " (٢) .

هذا وإذا كنا نفصل - بالتحليل - بين مستوى اقتصادي وآخر سياسي ، فإن الواقع يدلنا على ضرورة النظر إلى كلا المستويين في تطاقرهما ، حيث انهما يساهمان معا في تشكيل كتلة حاكمة كوكبية ، تتكون من قوى سياسية واقتصادية تقودها الطبقة الرأسمالية متعددة الجنسية " والتي تصيغ سياساتها وفقا للبناء الكوكبي الجديد للتراكم والانتاج الرأسمالي ، الذي يقود السلوك الاقتصادي والسياسي لهذه الكتلة الحاكمة ، ومن ثم يشار إليها ككتلة معولمة (٣) .

ثالثا : الطبقات متعددة الجنسية :

تفرض الممارسات الاقتصادية - السياسية متعددة الجنسية ، والمرتبطة بنمط الانتاج الرأسمالي المعولم في الراهن إلى إعادة تشكيل البنية الطبقيّة كوكبية وتكون المحصلة حالة من الاستقطاب ، حيث نجد طبقة - أو بالأق شرائح طبقية رأسمالية متعددة الجنسية ملحق بها شرائح من الطبقة الوسطى المعولمة التي تخدم مصالحها ، إداريا وفنيا ، وهما يمثلان فريقا

(١) I.Graz, Ibid, p:321

(٢) Ibid, p : 337 .

(٣) Robison and Harris, Towards A Global Ruling Class,(op.cit), p: 21 .

يعمل في تناغم معا ، أو لنقل قطبا واحدا ، أما الفريق ، أو القطب الآخر فيتمثل في الطبقة العاملة على اتساع العالم الي جانب شرائح واسعة من الطبقة الوسطى المحلية ذات الطابع التقليدي ، والتي لاتؤهلها مهاراتها وخبراتها للالتحاق بسوق العمل الكوكبي .

وقبل ان نشرع في تناول طبيعة هذه البنية الطبقية متعددة الجنسية بشكل أكثر تفصيلا ، أجد من الأوفق تحديد ما نقصده بالطبقة بشكل عام . وفي هذا الصدد يطرح (روبنسون وهاريس) تحديدا لها أجده ملائما للغاية وينطوي على كثير من العمق والدينامية ، حيث يقرران : "تعني الطبقة مجموعة من الناس الذين يتشاركون في علاقة عامة بعملية الانتاج وإعادة الانتاج الاجتماعي ، متشككين علائقيا ، على أساس صراعات القوى الاجتماعية . وهو المفهوم الذي بالامكان تطبيقه على حالة التضاد الاستقطابي ، كالذي بين البورجوازية والبروليتاريا ، وأيضا على المصالح الجزئية داخل نطاق طبقة واحدة بعينها (كالرأسمال الصناعي والتجاري) ^(١) .

• ولعل من أبرز الصعوبات التي تواجهنا عند تناول البنية الطبقية متعددة الجنسية ، بما تنطوي عليه من تباينات ، ما تمثل في امرين ، أولهما الجدة النسبية لموضوع الدراسة ، ومن ثم قلة البحوث والدراسات التي بالإمكان الرجوع اليها ، خاصة تلك المتبنية لمفهوم واع بشأن الوضعية الراهنة للعولمة باعتبارها تقوم في جوهرها على ممارسات متعددة الجنسية متجاوزة لنطاق الدولة القومية بماتتنطوي عليه من تفاعلات يغلب عليها التدويل دون أن تتعداه الى ما هو أشمل في الراهن ، أعني العولمة .

والأمر الآخر ، يتمثل في أن الدراسات المتاحة - عالميا - في هذا الصدد قد ركزت جلها على الطبقة الرأسمالية متعددة الجنسية في حين أهملت العمالية . كما أن تناولها للشرائح الطبقية الوسطى متعددة الجنسية

كان - في الغالب - بإلحاقها بالأخرى الرأسمالية . ومن ثم فإن المحصلة كانت عبارة عن تركيز على الشرائح الطبقيّة الغالبة والمهيمنة (رأسمالية ووسطى متعدية الجنسيّة) في حين كان الإهمال من نصيب الطبقات والشرائح المغلوبة والمقهورة على مستوى عالمي (العماليّة والوسطى التقليديّة) .

ومن ثم وبالترتيب عليه ، كان الحل المتاح هو استعراض ومناقشة الشرائح الطبقيّة الرأسمالية والوسطى المعولمة المتاحة في الأدبيات ، مع الوضع في الاعتبار لعلاقة جدلها بالشرائح الطبقيّة الأخرى المتناقضة معها ، وجودا ووعيا .

(أ) الشرائح الطبقيّة الرأسمالية متعدية الجنسيّة :

قد يكون من الأوفق علميا الحديث بشأن شرائح طبقيّة رأسمالية متعدية للجنسيّة ، بدلا من أن نطلق على هذه الشرائح مسمى الطبقة . فهي عبارة عن شرائح ضمن نطاق طبقة رأسمالية أشمل ، فليست كل الطبقة الرأسمالية متعدية للجنسيّة بالضرورة ، وإنما شرائح منها ، قد تكون العليا تحديدا ، هذا رغم علمنا بأن رأس المال هو بطبيعته متعد للحدود ، سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر ، حتى أن رأس المال المحلي الذي قد لا يستهدف ممارسة نشاط يتعدى حدود الدولة الوطنيّة ، إنما يدخل في علاقات تتفاوت كما ونوعا مع رأس المال متعدي الحدود .

ومن ثم فإذا كانت النظرة الشاملة العميقة تجعل من رأس المال جميعه متعديا للجنسيّة بشكل أو بآخر ، فإن التحليل الطبقيّ العلمي إنما يجد أن من الموضوعي تحديد الشرائح الطبقيّة المعنيّة بالدراسة في تلك التي تمارس نشاطا متعديا للجنسيّة بشكل مباشر .

نذكر ذلك على اعتبار أن الدراسة التي تناولت هذا الموضوع بالدراسة استخدمت مفهوم الطبقة بشكل عام لتوصف به هذه الشرائح الطبقيّة الرأسمالية متعدية الجنسيّة دون تدقيق يذكر في هذا الصدد .

• وبداية يقرر (روبنسون وهاريس) أن الطبقات الرأسمالية قد تطورت تاريخيا داخل الشرنقة الحمائية للدولة الوطنية ، وطورت مصالحها في تضاد مع الرساميل الوطنية . وقد عبرت هذه الأوضاع عن تحالفات الطبقات والجماعات التي كانت متشاركة ضمن كتل تاريخية داخل الدولة الوطنية .

أما الآن فقد حلت العولمة محل الدولة الوطنية ، لنشهد عملية للتشكيل الطبقي متعدى الجنسية . وذلك في الوقت الذي تحول وتحوّر فيه دور الدولة الوطنية كوسيط يتخلل العلاقة بين الطبقات الأدنى بالرأسمال ، حيث يتم عولمة الجماعات الاجتماعية المهيمنة والخاضعة على حد سواء ، عبر بناءات ، ومؤسسات متعددة ومختلفة ^(١) .

" وتعكس سياسات الليبرالية الجديدة التغيرات التي طرأت على تنظيم هذه الطبقة الرأسمالية لنفسها إزاء الوسائل الجديدة للإنتاج . وإن المطالبة بأسواق حرة، ونظم تمويل مفتوحة قد تطورت نظرا لطبيعة رأس المال القادرة على الغزو ، وهو ما أنطوى على نظام متعدى للجنسية ^(٢) " .

• وتعد الشرائح الطبقيّة الرأسمالية " متعدية للجنسية " لعدة أسباب تتمثل فيما يلي:

١- اتجاه أعضائها الى التشارك في المصالح الاقتصادية الكوكبية ، وكذا المحلية ،

٢- محاولتهم فرض السيطرة الاقتصادية على نطاقات العمل بمستوياتها المختلفة .

٣- والسيطرة على السياسات الداخلية والخارجية .

٤- والهيمنة الايديولوجية / الثقافية على الحياة اليومية .

(١) Robinson and Harris, (op.cit) . p : 15

(٢) Jerry Harris, Information Technology and Global class Formation, (www, Net 4 dem. Org/mayglobal/ paper/jerryharris- ukpaper. Pdf)

٥- وتمتعهم برؤى كوكبية بأكثر منها محلية فيما يتعلق بكثير من القضايا.

٦- واتجاههم إلى أن يكونوا أناسا من بلدان متعددة ، وكثير منهم يعتبر نفسه مواطنا عالميا .

٧- فضلا عن كونهم يتجهون إلى التشارك في أساليب حياة متشابهة ، خاصة في أنماط الاستهلاك السلعي والخدمي الفاخر (١) .

• وتتكون هذه الشرائح الرأسمالية متعدية الجنسية من عدة أقسام ، وقد صنفهم أبرز المنظرين في هذا الصدد ، وهم سكلير ، وروبينسون ، وهاريس ، على نحو مشابه إلى حد كبير .

ونتعرف فيما يلي على أهم وأبرز تلك التصنيفات :

(١) يرى (سكلير) أن " الطبقة " الرأسمالية متعدية الجنسية تتضمن أربعة أقسام هي :

(أ) المديرون التنفيذيون للشركات متعدية الجنسية ومؤسساتها المحلية (قسم الشركات) .

(ب) بيروقراطيون وسياسيو الدولة المعولمين (قسم الدولة)

(ج) المهنيون المعولمون (القسم التقني)

(د) التجار والاعلاميون (القسم الاستهلاكي) (٢)

"هذه التقسيمات الأربعة هي - في منظور سكلير - فئات تحليلية يمكن تمييزها ، وهي ذات وظائف مختلفة للنظام الرأسمالي العالمي ، ينتقل فيها الأشخاص على الأغلب من فئة إلى أخرى ، وتوصف أحيانا بأنها " الباب الدواز " بين الحكومة والتجارة (٣) ."

(٢) أما (روبينسون وهاريس) فيريان أن هذه الشرائح الطبقية ، ونتيجة لأنها تضم أصحاب مصالح اقتصادية وسياسية في ذات الوقت ،

(١) L.sklair, Globalization-, (op.cit),pp:98-99

(٢) Ibid, p:99

(٣) أيزلي سكلير ، الحركات الاجتماعية والرأسمالية العالمية ، (في) : ج . روبيرتس وإيمي هليت (محررا) من الحدائث إلى العولمة ، (م . م . د) ، ص ٢٤٣

فإنه يصح أن نطلق عليها مسمى : الكتلة الطبقية ، وهما ينظران إلى هذه الكتلة الطبقية باعتبارها قاعدة كوكبيا ، وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسية ، ومؤسسات التمويل العالمية ، وهي تضم إجمالاً :

- (أ) القوى الرئيسية في الأحزاب السياسية المهيمنة .
- (ب) النخب التي تدير وكالات التخطيط الاقتصادي متعدية الجنسية .
- (ج) المهيمون على وسائل الاتصال والاعلام الكبرى .
- (د) النخب التكنوقراطية .
- (هـ) مديرو شئون الدولة .

وهي الفئات التي تتواجد في الشمال والجنوب على حد سواء (١)

- ولعل من أبرز ما يمكن ملاحظته علمياً على ما قدم من تصنيف لمكونات تلك الشرائح الطبقية الرأسمالية متعدية الجنسية ، ينصب على عدم وضع معايير محددة بعينها لتصنيف تلك الفئات ضمن مكونات الشرائح الطبقية الرأسمالية دون غيرها ، كالشرائح العليا من الطبقة الوسطى على سبيل المثال ، ومن ثم حفل كلا التصنيفين المطروحين بتعميم يبدو مخلاً في بعض جوانبه ، ولا يكفي هنا أن نقرر - كما في رؤية سكلير - أن الأشخاص ينتقلون من فئة لأخرى بطريقة الباب الدوار بين الحكومة والتجارة ، ومثالنا على ذلك ما طرحه (سكلير) لفئة كالمهنيين المعولمين (القسم التقني) فهل كل المهنيون (المهندسون - الأطباء - المحامون ، الخ) الذين يمارسون نشاطاً يتعدى حدود وطنهم الأصلي ، يصنفون ضمن الشرائح الرأسمالية ، أم أن بالإمكان تسكين بعضهم - وبشروط محدده - ضمن الشرائح العليا من الطبقة الوسطى المعولمة ؟ وهو ما

قد يتم تحديده وفقا لحجم أنشطتهم الخارجية هذه ، ومدى ما يقومون بمراكمته رأسماليا ، وقدر استغلالهم لفائض قيمة عمل من يعملون معهم في درجات ووظائف أدنى . . الخ فليس كل من يمتلك خبرات ومهارات مهنية متخصصة رفيعة المستوى ويعمل بنفسه ولا يستخدم أحدا برأسمالي ، وإنما هو منتمي بشكل أو بآخر إلى احدي شرائح الطبقة الوسطي .

• نفس الأمر نجده فيما يتعلق بفئة التجار والاعلاميون (القسم الاستهلاكي) ونتساءل مبدئيا ، إلى أي مدى يكون ملائما وضع التجار من ناحية والاعلاميون من ناحية أخرى ضمن فئة واحدة ؟ والي أي حد يكون ملائما تقرير أن الاعلاميين - هكذا باطلاق . . يمثلون شرائح رأسمالية متعدية للجنسية ؟ انهم بطبيعة أعمالهم ، كمهنيين متخصصين ، قد يتجاوزون حدود أوطانهم ، إلا انهم ليسوا بالضرورة رأسماليين . كما أنهم قد يقومون بأنشطه ذات طابع اعلامي - اعلائي استهلاكي ، إلا إنهم ليسوا بالضرورة أيضا رأسماليين كلية ، وذلك مع الوضع في الاعتبار أن جانب الاستهلاك هو جوهر الايديولوجية الرأسمالية التي تمثل أحد الأضلاع الثلاثة ، مع الضلعين الاقتصادي والسياسي ، التي تقوم عليها الممارسات الرأسمالية متعدية الجنسية ومن ثم ، فقد يكون من الأوفق حصرهم في الشريحة المهيمنة علي وسائل الاتصال والاعلام الكبرى ، كما في تصنيف (روبنسون وهاريس) .

ومن ناحيه اخري ، نجد انه ليس كل من يمارس نشاطا تجاريا خارج حدود وطنه برأسمالي متعدي للجنسية ، فهناك من يمارس نشاطه علي نطاقات محدوده لاتجعله - أو بالأدق - لا تمكنه من أن يراكم رأسماليا بالقدر الذي يلحقه " بجدارة " بشرائح الرأسمالية متعدية الجنسية ذات الطبيعة الكوكبية . و من ثم فإن حديثا عن تجار معولمين لابد وان يخضع لمعايير

وضوابط يتحدد من خلالها كم ونوع مشاركتهم علي نطاق عالمي ، ودرجه انتماءهم للشرائح الرأسمالية متعدية الجنسية.

• بالإضافة لذلك ، وفي الاتجاه ذاته ، إلي أي مدي يكون صحيحا أن نصنف (القوي الرئيسية في الأحزاب السياسية المهيمنة) في تصنيف روبنسون وهاريس - علي أنها أحد الفئات المكونة للكتلة الطبقية الرأسمالية متعدية الجنسية ؟ إن هذا يصير صحيحا في حالة واحدة ، هي أن تكون الايديولوجيا المهيمنة علي جميع القوى الرئيسة في هذه الأحزاب هي الايديولوجيا الرأسمالية متعدية الجنسية ، وهو وإن كان يصح علي بعض الأحزاب حول العالم ، في الشمال والجنوب ، إلا أنه لا يصح علي جميع الأحزاب وقواها الرئيسية ، مثالنا علي ذلك قوى عديدة تهيمن علي أحزاب سياسية لاتتبن الايديولوجيا الرأسمالية ، بل ترفضها وتتناهضها ، محاولة طرح البدائل ، وهو ما نجده بارزاً في الأحزاب الحاكمة في عدة دول بأمريكا اللاتينية في الوقت الراهن ، وعليه فإن التعميم في هذا المقام قد يكون مضللاً بشدة .

وإجمالاً ، فإن هذه التصنيفات مائزلة في بداياتها ، وهي تحتاج الي مزيد من الدرس لبلورتها وفقاً لمعايير علمية ، وتحديدات مفاهيمية جامعة مانعة ، بحيث تصبح أكثر فاعلية في شأن تناولنا لهذه البنية الطبقية التي لاتزال في طور التشكيل.

(ب) الشرائح الطبقية الوسطى متعدية الجنسية :

تشغل الشرائح الطبقية الوسطى المعولمة جزءاً مهماً للغاية من البنية الطبقية متعدية الجنسية . وهي الأهمية التي تتبع من نوعية الدور الذي تلعبه تلك الشرائح الطبقية ازاء رأس المال الكوكبي . فإذا كان للشرائح الطبقية الرأسمالية ملكية وحيازة فاعلة في رأس المال الكوكبي ذي الطابع

المؤسسي ، فان الشرائح الطبقيّة الوسطى تقوم بعمليات التسهيل والتيسير الفاعل والنشط لتمدد وتوسع رأس المال والسوق الكوكبي ^(١) فنيا وإداريا .

ومن ثم ، وبالترتيب علي تلك العلاقة الوثيقة بين الشرائح الطبقيّة الرأسمالية والوسطى متعدية الجنسية ، فإن عديدا من الباحثين والمنظرين في هذا الصدد ، لا يكادون يميزون بين كلا النوعين من الشرائح الطبقيّة : الرأسمالية والوسطى ، فيتناولونهما في تحليلاتهم معا دون تمييز واضح ، وذلك علي اعتبار انهما يمثلان كتلة طبقية ذات مصالح وانتماءات مشتركة تولدت كنتاج لعملية العولمة الرأسمالية .

وفي هذا يذكر البعض : أنه مع بزوغ الشركات متعدية الجنسية برزت نظرية تقول بأن الفضاء الاجتماعي يشهد مولد نخبة من نوع جديد تكاد تكون منزوعة القومية ، هذه النخبة العالمية تتكون من رجال أعمال ، ومديرين تنفيذيين في الشركات متعدية الجنسية ، ومعهم أعداد كبيرة من الصحفيين ، والدبلوماسيين ، وأصحاب المكاتب الاستشارية ، والفنيين البارزين في مجالات تكنولوجيا الانتاج والاتصال . الخ .

ويدور نشاط هذه النخبة حول قضايا ومشكلات ذات طبيعة عالمية أو متعدية الجنسية . وهي غالبا ما لا تبقى لفترة طويلة في بلادها الأم ، فهي كثيره السفر والترحال ، وحياتها اليومية في كل مكان معلقة بالأنشطة العالمية ، ان هذه الوضعية الجديدة أفضت الي حالة يتقوض خلالها المجتمع الجماهيري لصالح بروز مجتمع مكون من فئات أو جماعات متقاربة في المضالح ، والمهارات ، والثقافة ، وفي حين أنها متواصلة عالميا مع بعضها البعض ، فإنها قد لا تكون متكاملة قوميا ^(٢) .

• وقد طرح (زيانج بياو Xiang Biao) عدة خصائص تميز هذه

الشرائح الطبقيّة الوسطى متعدية الجنسية ، وتتمثل فيما يلي :

(١) Xiang Biao, Ethnic Transnational Middle class in formation, A case study of Indian information Technology Professionals (biao. xiang @ ST0 hughes. Ox ac. Uk)

(٢) محمد العيد سعيد ، العولمة والقيم الثقافية في مصر ، قضايا فكرية ، الكتاب التاسع عشر والعشرون ، اكتوبر ١٩٩٩ ، ص ص ١٨٠ - ١٨١

(١) إن مصلحتهم الجمعية تكمن في خدمة رأس المال الكوكبي بأكثر من الاقتصاد المحدد بالحدود المحلية ، وهم في ذلك يتجهون للدفاع عن الاقتصاد الرأسمالي ذي الايديولوجية الليبرالية الجديدة.

(٢) انهم ليسوا في موقع " وسيط " بين رأس المال والعمل فقط ، ولكنهم يشغلون نفس الموقع أيضا بين ما هو كوكبي وما هو محلي . حيث تيسر الشرائح الطبقية الوسطى عملية اختراق رأس المال الكوكبي للمجتمع المحلي ، وكذا يقومون بتحريك المصادر المحلية لصالح رأس المال الكوكبي ، فضلا عن الاشراف علي آليات العمل المحلي لتحقيق نفس الهدف .

(٣) وتشارك هذه الشرائح في عملية العولمة بشكل رئيسي من خلال عولمة قوة عملهم . فهم يبيعون قوة عملهم لمن يدفع أكثر بغض النظر عن جنسيته، وهي العملية التي يعيدون من خلالها تصنيف مواقعهم والتكيف مع الأوضاع الجديدة .

(٤) وفيما لا يشبه علاقة الطبقة الوسطى المحلية بالأخرى الرأسمالية ، فإن الشرائح الوسطى متعددة الجنسية بإمكانها أن تصبح مالكة لرأس المال بشكل سريع ، أي أن حراكها الصاعد ممكن دائما ويقدر أكبر من اليسر والسلاسة (١) .

* انهم اجمالا يمثلون شرائح طبقية متعددة للجنسية تتسم بخصائص مشتركة الي حد كبير ، سواء في أدائها لأعمالها أو في استخدامها لمفاهيم ومفردات تتسم بخصوصيتها وتمايزها عن غيرها من فئات وجماعات اجتماعية اخري داخل مجتمعاتها المحلية . وفي رؤية (ريتش E.Rich) انهم التخبطة الاجتماعية الجديدة التي تتفق بنكاء لتأهيل ذاتها من أجل أن تكون قادرة علي بيع وتسويق مهاراتها، ومعارفها ، واستثماراتها في السوق الكوكبي . وهم يمثلون " طبقة فائقة جديدة A New over class هذه

الطبقة - أو بالأدق الشريحة الطبقيّة - ليست محدّدة بحدود البنية الطبقيّة المحليّة لمجتمعاتها بالمعنى التقليدي السائد في التحليلات النظرية الكلاسيكية للطبقة الاجتماعيّة (١) .

وهو ما قد يرجع - وكما أوضحنا في دراسة سابقة لنا - إلى التحول الذي أصاب البنية الاقتصاديّة والمعرفيّة ونزوعهما نحو الرمزية . حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات هي القطاع الرائد الذي يقود الاقتصاد الرأسمالي ، إلى الحد الذي ينقلنا من عصر الصناعة ، بمفهومها المادي الملموس ، إلى عصر ما بعد الصناعة . وهو ما انعكس على بنية وتكوين بعض الجماعات ، والفئات ، والشرائح الطبقيّة الأكثر احتكاكا وتأثرا بهذا التحول ، حيث أصبح بالإمكان الحديث في الراهن عن عمليات مستحدثة من التشكيل الطبقي الذي يعتمد على التواجد الرمزي المحاكّي (Virtual class) لتلك الشرائح والفئات الطبقيّة بأكثر من مجرد الاجتهاد في تحليل أنماط وجودها ، فضلا عن وعيها ، بالاستناد إلى عمليات إعادة الانتاج المادي للطبقة في التحليلات التقليديّة .

إننا نجد ذلك متجليا عند النظر في حال وجودها المادي وإعادة انتاجها لذاتها طبقيا ، والذي لم يعد يعتمد - في أحيان عديدة - على مجرد الحصول على نصيب من اجمالي الناتج المحلي لمجتمعاتها بقدر ما يعتمد في الحصول عليه من اجمالي ناتج عالمي ، وبشكل يكاد يكون مباشرا في الكثير من الأحيان وهو ما يتم عبر وسائل بالغة التقدم تكنولوجيا ، وقد لا يخضع لأي من القواعد الحاكمة لتنظيم العمل على المستوى المحلي .

وهو أمر تشترك فيه هذه الشرائح الطبقيّة المعولمة مع غيرها ذات الامتداد العالمي (٢) .

(١) Philip Brown and Hugh Lauder, capitalism and social Progress, palgrave publishers, new York, 2001, [: 135 - 140

(٢) محمد عبد المنعم شلبي ، تحولات الطبقة الوسطى في ظل العولمة ، مجلة أحوال مصرية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية العدد ، (١) ، صيف ١٩٩٨ ، ص ص ١١٦ - ١٢٠ .

كذلك بينا في دراسة أخرى ، أن من أبرز خصائص تلك الشرائح الطبقيّة البارزة ما يرتبط بعدم وجود هيكل ثابت ينتظمها بشكل محدد ، سواء علي مستوي وجودها أو وعيها ، أو بتعبير آخر ، مستوي عملها وعمليات إعادة انتاجها ، وفاعليتها ومشاركتها وانتماءاتها ، فمن الملاحظ علي نظام أعمالها المختلفة - في غالب الأحيان - أنها تؤدي وظائف دون هياكل واضحة محددة ، فقد تتباين الهياكل وقد تختفي في أشكالها النمطية ، في الوقت الذي يتبدل فيه العاملون الذين أصبحوا يعملون لبعض الوقت بدلا من كل الوقت كما كان يحدث ، وكذا تبدل أنماط التواصلات بين الداخل والخارج ، وتنوع الأنشطة في مدي زمني قصير نسبيا . الخ .

ومع تلك تظل الأدوار قائمة ومستمرة في ظل هياكل متغيرة . وهو ما قد يتضح بالمقارنة بين ظروف عمل (مبرمج كومبيوتر) ينتقل بحاسبه المحمول (Lap Top) عبر الزمان المتباين (فروق التوقيتات العالمية) والمكان (النطاق المحلي والقضاء الكوكبي) ، بقدر كبير من الحرية الذي قد لايلزمه بالتواجد الفيزيقي في مكان بعينه (سواء داخل نطاق مؤسسة يعمل بها ، أو منزل يقطنه ، أو وسيلة مواصلات ينتقل بها . الخ) ، مقارنة بظروف موظف بيروقراطي يعمل بالجهاز الحكومي ، يؤدي عملا روتينيا ، ويخضع للهيراركي الوظيفي ، وعلاقات العمل ، والارتباط بكافة شروط التواجد النظامي في الزمان والمكان المحددين بقدر من الصرامة .

ينتمي الأول الي شريحة وسطي معولمة " متعدية الجنسية " في حين ينتمي الآخر الي شريحة وسطي تقليديه " محلية " : من الطبقة الوسطي (١)

وبقدر أكبر من الاجرائية ينكر (زيانج بياو X.Biao) في دراسته عن المبرمجين الهنود في مجال تكنولوجيا المعلومات ، والمنتمين بشكل أساسي للشرائح الوسطي متعددة الجنسية ، والذين أطلق عليهم : أناس الكومبيوتر

(١) محمد عبد المنعم شلبي ، العواقر الوسطي ، اتجاهات التغيير بين التفكير والتميش والاندماج : (في) عبد الباقط عبد المعطي (محرر) الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر : مشروع مصر ٢٠٢٠ ، منتدى العالم الثالث ، دار ميريت للنشر ، القاهرة ٢٠٠٢ ، ص ص ٣٢٤ - ٣٢٦

Computer People ، انهم اغنياء ، منافسين والأكثر أهمية قادرين علي الانتقال عبر البحار في أي وقت يشاءون * وهم يكسبون بما يعادل مرتين الي خمس مرات مقارنة بالمهندسين الذين لا يعملون في مجال تكنولوجيا المعلومات * كما تتجاوز وضعيتهم الاجتماعية نطاق بلدانهم الي العالم ، فهي وضعية اجتماعية متعدية للجنسية ، وهو ما جاء كنتيجة طبيعية لعلاقتهم الوثيقة برأس المال الكوكبي (١) .

• ومن ناحية أخرى ، يلتفت (سن لينج وود Hsin Ling wu) النظر الي الارتباط بين النخب متعددة الجنسية وما أطلق عليه المدن الكوكبية ، وذلك بدراسته التي ركز خلالها علي مدينه شنغهاي الصينية ، باعتبارها رمزاً قوياً علي الانفتاح العالمي ، والمتأثرة بشدة بتطوير السياسات ذات الطبيعة الليبرالية حيث يرصد كيف تساعد هذه النخب المهنية علي تحويل صورة شنغهاي التقليدية لتلائم مع سماتهم وخصائصهم ، والمتمثلة في خلفياتهم التعليمية العليا ، ومعارفهم ومهاراتهم المهنية المتخصصة ، ودخولهم المائة المرتفعة ومن ثم ارتباط مظاهر النزعة الاستهلاكية الجديدة في شنغهاي باحتياجاتهم وتطلعاتهم (٢) .

• ولا تقتصر هذه النخبة - بالطبع - علي مصممي البرامج وأنظمة المعلومات ، بل تضم أيضاً مهناً أخرى متنوعة تضم : الباحثين العلميين ومساعدتهم ، والفنيين الذين علي صلة بصناعة وتطوير أجهزة الكمبيوتر ، كما يتزايد دور المهندسين المبتدئين ، والعلماء ، والباحثين في مجال الهندسة الوراثية ، وهندسة الفضاء والاتصالات ، وخبراء التمويل والتسويق ، والمستشارين في مجال الاستثمار ، ومنتجي البرامج التعليمية ، وصانعي الاقلام ، والناشرين والمشتغلين

(١) Xiang Biao, (op.cit), P:4

(٢) Wu, Hsin Ling, on The Lifestyle of transnational Elites in shanghai, ([https:// gra 103. aca. Ntl. Edu. Tw/gdoc/ d91228002a.pdf](https://gra103.aca.Ntl.Edu.Tw/gdoc/d91228002a.pdf))

بالاعلان ووسائل الاعلام، وهي وظائف من الممكن توصيف العاملين فيها علي أنهم من " عمال المعرفة Knowledge workers (١) .

• ويظل مهما للغاية التأكيد علي أنه علي الرغم من أننا ربطنا منذ البداية بين هذه الجماعات والشرائح التطبيقية البارزة وعملية العولمة ، فإننا لابد وأن ندرك أن جميع الفئات والجماعات والشرائح التطبيقية هي في حالة تواصل ، بدرجة أو بأخري مع عملية العولمة ، سلباً وإيجاباً ، حتى أكثرها تقليدية وتخلفاً . غير أن ما نقصده - في هذا الصدد تحديداً - هو الجماعات والشرائح التطبيقية الوسطي التي تعد في " الطليعة المستفيدة " - نسبياً - من بين كافة هذه الفئات والشرائح والجماعات التطبيقية ، بحكم نوعية أعمالها ، وقيمها وورؤها وتصوراتها ، وكثافة علاقاتها بالعالم وتطوراته علي كافة المستويات والصعد . فإذا كانت العولمة الرأسمالية قد فرضت شروطاً وضرورات تتعلق بالتمكن من مهارات وخبرات معرفية ، وتكنولوجية ، وتسويقية ، وإعلامية ، وتفاوضية . الخ ، فإن تلك الشرائح والجماعات التطبيقية الوسطى البارزة هي الأكثر ارتباطاً بها ، مما جعلها جماعات معولمة من حيث الانتماءات والمصالح (٢) .

انهم - في أحد التعبيرات - " مهنيون وإداريون يعنون بقيم العصر ومفرداته ، يطورون " بأنفسهم " مهاراتهم الشخصية ، كي ينالوا فرصة العمل التي يبحثون عنها . يتعلمون اللغات ، ويتقنون التعامل مع الكمبيوتر ، ويتدربون على لقاءات الاختبارات الشخصية التي تسبق الالتحاق بالوظائف التي تحتاج الي مهارات خاصة . ولأنهم مبادرون ، يسعى الكثير منهم الي العمل المناسب في لحظة محددة ، ولأنهم متخصصون ، يعرفون

(١) جيرمي ريفكين ، نهاية عهد الوظيفة ، انحصار قوة العمل العلمية ويزورغ حقيقتها بعد السوق ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

- وايضا : رمزي زكي ، ودعاة للتطبيق الوسطي ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٩٧ ، ص ص ٣٣ - ٣٤ .
(٢) محمد عبد المنعم ثلبي ، المواقع الوسطي (م.س.ذ) ، ص ص ٣٢٤ - ٣٢٦ .

قواعد السوق وقوانينه الجديدة ويتفهمونها ، وينتقل بعضهم وراء الأجر والمميزات بين موقع وآخر (١) .

• واجمالا ، يصبح مشهد البنية الطبقية العالمية - في تحليل روبنسون وهاريس - متمثلا في وجود الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية في مركز الكتلة المعولمة ، وتتكون من ملاك ومديري المؤسسات متعدية الجنسية ، والرأسماليين الآخرين حول العالم الذين يديرون رأس المال متعدي الجنسية ، كما تتطوي هذه الكتلة أيضا على الكوادر ، والمديرين البيروقراطيين والتكنوقراطيين الذين يديرون توكيلات المؤسسات الدولية ، كصندوق النقد والبنك الدوليين ، ومنظمة التجارة العالمية ، وغيرها من المنظمات متعدية الجنسية في الشمال والجنوب .

فضلا عن ذلك تضم تلك الكتلة المهيمنة سياسيين ، وشخصيات كاريزمية (أسرة) ، الي جانب متقنين عضوين مختارين يقدمون الشرعية الايديولوجية والحلول التكنيكية .

ويقع أسفل هذه النخبة متعدية الجنسية شريحة صغيرة منكمشة من الطبقات الوسطى ، الذين لا يتمتعون الا بقوة ضئيلة للغاية ، إلا انهم يشكلون حاجزا هشا بين النخبة متعدية الجنسية والغالبية الفقيرة في العالم (٢) .

* ومن ثم وبالترتيب عليه يصح تماما ما قرره كل من (هانس مارتين وزميله هارالدشومان) من " أن ققامة المستقبل تبدو في انه سيكون صورة من الماضي المتوحش للرأسمالية في فجر شبابها ، حيث سيكون هناك (٢٠%) فقط من السكان ، الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش في رغد وسلام ، أما النسبة الباقية (٨٠%) فتمثل السكان الفائضين عن الحاجة الذين لن يمكنهم العيش إلا من خلال الإحسان والتبرعات وأعمال الخير (٣)

(١) عبد الله كمال ، مجله روز اليوسف ، القاهرة ، العدد (٣٧٠٠) ، مايو ١٩٩٩ ، ص ص ٢٦-٢٩

(٢) Robinson and Harris (op.cit). p : 2

(٣) هانس بيتر مارتين وهارالدشومان ، فتح العولمة ، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمه عثمان عباس عني ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (٢٣٨) ، الكويت ، أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٩

الفصل الثالث

العولمة وسباق الوعي الكوكبي "الايديولوجيا والقيم الكونية"

مقدمة :

كما أن للعولمة " الرأسمالية " دور رئيسى فى إعادة تشكيل البنية الطبقية على مستوى كوكبي ، فإن لها دور آخر فى إشاعة وتكريس أنماط من الوعي الكوكبي ، الحقيقي والزائف على حد سواء ، وبوصفه وعيا كوكبيا فهو متعدي للجنسية ، وهو ينطوى على مستويات متعددة ، تبدأ بالإدراك الآنى المباشر وتنتهى بالوعي المتبلور ذى الطبيعة الاستراتيجية . هذا الوعي ينصب بالأساس على فلسفة ، واستراتيجيات ، وآليات عمل النظام الرأسمالى الكوكبي على كافة أصعدته الاقتصادية ، والسياسية ، والايديولوجية ، وكذا مضاداتها وبدائلها .

يتولد هذا الوعي - فى أكثر جوانبه أهمية - نتيجة لعمليات ممتدة من الصراع بين المصالح المختلفة للبشر ، الذين يتفاوتون فى كم ونوع استفادتهم من نمط الانتاج الرأسمالى المعولم ، وفقا لمواقعهم داخل نطاق بنية طبقية متعدي للجنسية . فكما أن هناك شرائح وجماعات طبقية رأسمالية ووسطى معولمة تمارس هيمنتها على مستويات اقتصادية ، وسياسية ، وايديولوجية ، فإن هناك جماعات وشرائح طبقية أخرى ، عمالية ووسطى تقليدية ، تمارس عليها عملية الهيمنة هذه بكافة مستوياتها .

حيث يلعب (المكون الايديولوجي) المصاحب للعولمة الرأسمالية دورا بالغ الأهمية فى محاولة لتكريس انماط بعينها من الوعي الكوكبي المعولم ، وضمان الحفاظ على مصالح المهيمنين عليه .

هذا ولا ينطوى الوعي الكوكبي على نمط واحد بعينه ، كالذى نتحدث عنه فى هذا الصدد بوصفه النمط المهيمن ، وانما ينطوى على أنماط

أخرى مضادة له تعمل على طرح قيم وأفكار وسياسات مناهضة ، وفى بعض الأحيان بديلة ، وإن تكن فى مراحلها الجنينية ، كتلك الحركات الاجتماعية – السياسية التى تطرح ما يطلق عليه : العولمة من أسفل ، والتى سبق أن تناولناها فى الفصل الأول من هذه الدراسة .

ورغم أن هناك دراسات عديدة تناولت موضوع (العولمة الثقافية) ، والتى تبث من خلالها قيماً عديدة تتفاوت فى درجة تبينها للأيديولوجيا الرأسمالية المعولمة ، فإننا لا نكاد نعثر على دراسات امبيريقية تركز على دراسة أنماط الوعى الكوكبى ، وفى القلب منه ، دراسات القيم الاجتماعية لدى الشرائح والجماعات الطبقيّة المعولمة " متعدية الجنسية " وهو ما أقره أحد أهم المنظرين فى هذا المجال حين ذكر : " أن مسأله (الوعى الكوكبى) ماتزال محل جدال ، فهى تعد بمثابة سؤال امبيريقى مفتوح ، ذلك أن أحداً من منظرى العولمة العديدين لم يدرسه دراسة فعلية (١) .

ومن ثم ، فقد يكون من الملائم بالنسبة لنا فى هذه الحالة ، أن نمهد لدراسة تحولات أنساق القيم الاجتماعية – بوصفها تعد أهم مكونات الوعى الكوكبى – لدى الشرائح والجماعات الطبقيّة المعولمة ، بإستعراض للمشهد الثقافى العالمى الراهن ، بما ينطوى عليه من تناقضات تولدت بفعل عمليّة العولمة ، نتلوه بمناقشة لتحولات أصابت بعض الرؤى العامة ذات الصلة بأحكامنا واختياراتنا للأشياء فى المواقف المختلفة ، ومنها نتنقل إلى استعراض لبعض الاجتهادات البحثية التى قاربت موضوع القيم ، وإن يكن من منطلقات كونية Universal بإعتبارها تمثل توقاً إلى وجود منظومة قيمية إنسانية " مثالية " ، فى مقابل أخرى ذات طبيعة مغايرة تفرضها العولمة " الرأسمالية " .

(١) L.Sklair, Globalization, capitalism and Alternatives, Third Edition, oxford university Press, oxford 2002,p:3 .

أولاً : المشهد الثقافي العالمي الراهن :

انطلاقاً من الدور النشط للعولمة الرأسمالية في تكثيف عمليات التواصل متعدي الجنسية عبر الكوكب على مستويات متعددة : اقتصادية ، وسياسية ، وثقافية ، أيديولوجية ، نجد أن السمة الأكثر بروزاً للثقافة العولمية متمثلة في التسليع بكافة صورته وأشكاله ، " ففي غمار التطورات المستحدثة للعولمة تسقط الثقافة ضحية للشكل السلعي الذي يقود عملية تسويق الحداثة ، ومثلما حدد (بودريار Boudrillard) الرأسمالية بوصفها النظام الذي لا حدود فيه للقيمة التبادلية ، تتطور الثقافة لتفقد قيمتها الاستعمالية ، لصالح قيمتها التبادلية التي لاتضع في اعتبارها الحدود الوطنية لأي من البلدان على مستوى العالم ، خاصة النامي ، وهي تعمل - في هذا الصدد - على اتعاش ذاتها بقوة وسائل الاعلام والشركات متعدية الجنسية ^(١) .

لا تتم هذه العملية قهراً وفرضاً في كافة الأحيان ، بل إن أحد أهم آليات التغلغل الثقافي الناجح على مستوى كوكبي ، تتمثل في جاذبية ما يطرح ويتم الترويج له بوصفه الأفضل .

ولا تتخذ عملية العولمة الثقافية الشكل التتميطي تماماً ، بل تتم الاستفادة من بعض الخصوصيات الثقافية المحلية التي قد تسهم في انجاح وزيادة فاعلية الأنماط الثقافية المطروحة وتنويع صورها .

وفي هذا يذكر (رايموند لي R. Lee) : " تترافق عملية خلق الأسواق واسعة النطاق مع التسليع المكثف للثقافة ، التي تستعمر بدورها وقت فراغ الناس على اتساع الكوكب ، وهو ما يتم من خلال التركيز على الانتفاع بعوالم الحياة وخصوصياتها في المجتمعات المحلية ، وذلك بهدف

^(١) Raymond Lee, Globalization and cultural change, current sociology, Vol 42. Summer, 1994, p:27.

تسهيل الاختراق السلعي ، بكافة أشكاله وأنواعه ، سواء أكان مادياً أم رمزياً.

بإختصار ، تتيح عملية التفاعل مع المجتمعات المحلية التقليدية الوسائل من أجل تفعيل الأسواق السلعية الكوكبية (١) .

وإذا ما كان هذا الاختراق ، الثقافي بالأساس ، يتم بسهولة ويسر في بعض المجتمعات ، فإنه يجد من الصعوبات والتعثرات في مجتمعات أخرى ما يجعل بعض الباحثين أمثال (باومان Bouman) و (كاسلز Castells) يحذرون من حالة الفصام البنائية بين منطقتين مختلفتين . يتمثل الأول في ساحة التدفقات الكوكبية للسلع الكوكبية ، في حين يتجسد الآخر في المواقف اليومية للحياة المحلية . وهو ما يفضي إلى حد تقرير أننا قد نتجه نحو الحياة في عالمين متوازيين لا تتلاق أزمانهما علي الإطلاق (٢) .

هذا ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن هذا المجتمع " المحلي " ليس واحداً موحداً على مستوى العالم ، بل إن للتباينات بين مجتمع وآخر ، دور في كيفية التعامل مع العولمة الرأسمالية ، خاصة على مستوياتها الثقافية . حيث ترتبط عملية الجدل بين الكوكبي والمحلي ، بنوعية المجتمع المحلي ذاته ، ومدى ما يتمتع به من تكوين ينزع نحو أن يكون بسيطاً أو معقداً. فما يصح بالنسبة لمجتمع ذا تكوين تاريخي ثقافي بسيط نسبياً ، لا ينطبق بالضرورة على آخر يتمتع بحضارة انسانية فاعلة تاريخياً ، ورسوخ ثقافي ، وقدر من خبرات التعامل مع الثقافات الخارجية وضمها واستيعابها . " فالمجتمع الذي يدخل كطرف في فضاء عملية العولمة ، خاصة اذا كان مركباً ومعقداً وقديماً ، له تكوينه الاجتماعي وميراثه السياسي والثقافي الخاص ، كما أن له مشاكله وجدول أعماله وعلاقاته الداخلية على

(١) Ibid, p:33 .

(٢) James Slevin, The Internet and society, Polity Press, cambridge, 2000, pp :198-201 .

الأصعدة التطبيقية والسياسية والثقافية ، هو بهذا المعنى ، لا يتشكل من جديد ولا يولد مع عملية العولمة، ليس مجرد مادة خام تشكلها عملية العولمة وفقا لقوانينها وبدون ارادة منه . والأحرى أن هذه العملية تظهر في كل مجتمع محدد بالكيفية التي تتيحها تشكيلة المجتمع ذاته : ميراثه ، وتقاليده ، وميوله ، ونزعاته ، وخصائص ثقافته ، والتوترات الكامنة في تكوينه الاجتماعي . وهي تتفاعل مع سياسات الدولة في هذا المجتمع ، كما تطبقها النخب الحاكمة والجهاز البيروقراطي للحكومة في مرحلة ما (١) .

وعليه ، فإن ثمة أشياء مشتركة يفرضها تطور الرأسمالية في الثقافة وفي علاقات الانتاج ، وثمة أيضا أشياء متميزة تخص كل نظام ثقافي على حدا ، ولا يتعلق تغيرها بضرورات تطور الانتاج الرأسمالي وحده ، بل انها قد تكيف هذا التطور وتمنحه طابعا خاصا في الواقع الملموس . وعلينا أن نحدد بدقة أشكال ودرجات الالتقاء المتوتر بين النزعات العميقة في الثقافة من ناحية ، وضرورات تطور الرأسمالية ، وبالتالي العولمة من ناحية أخرى (٢)

وإذا كان للإعلام الكوكبي المتحالف مع الشركات متعددة الجنسية دور هام في عولمة الأنماط الثقافية والحاملة لقيم ، وعادات ، وسلوكيات ، وأساليب حياة بعينها ، فإن للشرائح والجماعات التطبيقية المعولمة في المجتمعات المحلية الدور الأكثر أهمية في تبني وإعادة بث هذه الأنماط الثقافية وجعلها ممكنة ، وقابلة للتطبيق وفقا لإيقاعات مختلفة .

هذه الشرائح التطبيقية المعولمة التي تصبح بحكم موقعها المهيمن ، بمثابة القدوة والمثال ، والتي يصبح الاقتراب من أساليب حياتها ورؤاها مقياسا للنجاح أو الفشل .

(١) محمد السيد سعيد ، العولمة والقيم الثقافية في مصر " الآثار والمواجهة ، كتاب قضايا فكرية ،

القاهرة ١٩٩٩ ، ص ١٧٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ١٦٨ - ١٧١ .

يفرض علينا ذلك ، ونحن نحلل العلاقة بين أنماط القيم الاجتماعية والكوكبية المؤسسة على بنية طبقية متعددة الجنسية ، أن نضع في اعتبارنا جانبا على قدر كبير من الأهمية ، وهو المتعلق بخصوصية البنية الطبقية ، أنماط وجودها ووعيها ، في كل مجتمع من المجتمعات ، فصحیح أن هناك شرائح وجماعات طبقية معولمة " متعددة الجنسية " تتشارك وتتواصل على مستويات متعددة ومختلفة ، إلا أن درجة تبلورها ، وفاعليتها ، ومشاركتها ترتبط ارتباطا وثيقا بنوعية المجتمع الذي تنتمي إليه في الأساس والمنشأ ، وكما أن العناصر الثقافية المتعددة تتباين في درجة عمقها وتجزؤها وانتشارها من مجتمع لآخر ، فإن لهذه الوضعية ذاتها تأثير واضح على كافة تكوينات وتشكيلات هذا المجتمع ، سواء أكانت تقليدية أم حديثة " متعدية الجنسية " ذلك أن هذه التشكيلات والتكوينات الاجتماعية الطبقية هي نتاج لصراعات متعددة بين المحلي والكوكبي ، حيث تفضي هذه الصراعات الى اكسابها طابعها الخاص المميز في كل مجتمع من المجتمعات على حدا . وهو ما لاينفى - بطبيعة الحال - وجود سمات وخصائص عامة مشتركة بين الشرائح الطبقية المعولمة ، خاصة على مستوى وجودها ، بيد أن أنماط ووعيها - بحكم مرونتها النسبية - تتداخل في تشكيلها عوامل عديدة لا تقتصر على ما هو كوكبي ، بل انها تتطوى بالضرورة على ما هو محلي ، وقد يكون بالغ التقليدية في بعض الأحيان .

يحدث ذلك نتيجة لتداخل أنماط الانتاج وتفاعلها على مستويات مختلفة ، إلى الدرجة التي لا نستطيع عندها تقرير أن نسقا قيميا اجتماعيا بعينه يعد نقيا خالصا بذاته ، بل هو متفاعل ومتقاطع مع أنساق قيمية اخري متعددة ذات منطلقات وأطر مختلفة .

لاتسير العملية إذن في شكل خطى على اطلاقها ، حيث أنه من الملاحظ " أنه بقدر ما تتعولم أساليب الحياة ، والأنواق ، يزداد الاصرار -

لدى البعض - على التمسك بالقيم المحلية التقليدية ، كالدين ، واللغة ، والفنون ، والآداب القومية (١) .

، فضلا عن ذلك ، ومما يزيد من الالتباس في هذا الصدد ، وجود مؤسسات متخصصة ، حكومية وغير حكومية في الغرب ، مركز العولمة - تركز جهودها ن المادية والفنية ، من أجل حماية التراث الأدبي والفني ، فضلا عن الأثرى في العديد من بلدان العالم النامي ، انطلاقا من أن ذلك التراث لا يخص بلدا أو مجتمعا بعينه ، وإنما هو جزء من التراث الإنساني الحضاري الشامل ، وإن ذلك يستدعي حماية ما هو متواجد منه ، ومحاولة بعث ما اندثر منه أو قارب على الاندثار .

ورغم ان هناك من يصور الأمر على أنه عبارة عن رغبة واردة مطلقة لطمس الهويات والقيم ، ومحاولة فرض نسق قيمي موحد على الجميع (٢) ، فإن علينا أن نتفهم بقدر أكبر من الوضوح ورحابة الرؤية أن هناك نمط انتاج رأسمالي مهيم يحاول أن يشيع قيمه المختلفة ، والتي في القلب منها القيم الاستهلاكية ، وهو يصادف نجاحا طالما لا يجد المقاومة الفاعلة التي تطرح بديلا ذا قيمة (٣) .

ولكن ورغم كل ذلك ، فإننا لانستطيع أن نغفل أن هناك هامشا للمنافسة / المقاومة يتسع بقدر العمل الفاعل على هذا الصعيد (٤) ، وإلا ما نجحت وانتشرت المطاعم الصينية ، واليوجا اليوزية ، والافلام والاغنيات الهندية ، فضلا عن السينما الايرانية ، وكذا موسيقى الراي الامازيغية ،

(١) جون نيببات ، الاتجاهات الكبرى عام ٢٠٠٠ ، سلسلة الدراسات المستقبلية ، مركز دراسات

العالم الاسلامي ، مالطا ، ١٩٩١ ، ص ص ١٣٠ - ١٣١

(٢) عبد الاله بلقزيز ، العولمة والهوية الثقافية ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،

بيروت ، العدد (٢٢٩) مارس ١٩٩٨ ، ص ص ٩١-٩٩

(٣) Craig Runde, what Values will Guide our future in An era of Globalization? P:1

(www.ru.org/runde - 113)

(٤) Kevin Danaher, People's globalization vs. elite globalization, international socialist Review, Issue 19, July - August 2001, pp 1-2. (www. Isreview. Org/issues/19/ Kevindanaher. Shim)

والإيقاعات والرقصات اللاتينية . . الخ وكلها من جواهر الثقافات الواقعة في العالم غير الغربي .

ثانيا : العولمة وتحولات الرؤى العامة :

في ظل هذا المشهد الثقافي العالمي ، الذي ينطوى على قدر من التناقض المتولد عن تفاعل السياقين ، الكوكبي والمحلي ، وعلى مستوى آخر من التحليل لتأثيرات العولمة - خاصة في جانبها الاتصالي المعلوماتي - على مجمل أفكارنا ، وقيمنا ، ورؤانا . . . ، نناقش جانبا من التحولات التي طرأت على بعض الرؤى العامة ذات التأثير على مجمل أحكامنا واختياراتنا ، والتي تعبر في محصلتها النهائية عن المفهوم المحوري في موضوعنا الأساسي ، وهو تحولات أنساق القيم الاجتماعية . منطلقين في هذا من مفهوم للقيمة بوصفها : " حكم عقلي و/أو انفعالي على أشياء مادية أو معنوية ، يوجه الأفراد في اختياراتهم بين بدائل السلوك في المواقف المختلفة (١) .

هذا ويعد رصدنا للتحولات التي طرأت على هذه الرؤى العامة بمثابة استكمال لجوانب أخرى من المشهد الثقافي العالمي ، الذي أعادت العولمة تشكيله على مستويات مختلفة .

وتتركز مهمتنا في هذا المقام على مناقشة لثلاث رؤى عامة أساسية تتعلق بالنسبية ، والحدود الفاصلة ، والعالم المحاكى ، وذلك على النحو التالي :

- ١- من المعلوم أن العالم قد مر بمرحلة يطلق عليها (المرحلة النيوتونية) - نسبة الي نيوتن - وهي بمثابة نسق كامل متكامل يحل العالم ويفسره من كافة جوانبه . هذا النسق النيوتوني الكوني اتسم بالشمول وبإطلاقية الحكم على الأشياء - مادية وغير مادية - بدرجة كبيرة ، وعلى كافة

(١) سمير نعيم أحمد ، أنساق القيم الاجتماعية : ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر ، مجلة

المستويات ، وهو ما ميز بدايات العصر الصناعي في أوروبا والذي قام على أساس ميكانيكي ، وقد ظل هذا النسق النيوتوني الاطلاقى مهيمنا حتى جاء (اينشتين) بنسبيته الشهيرة ، والتي حولت المجرى فجعلته قائما على نسق متكامل آخر مغاير لرؤية العالم وتفسيره ، فأصبح لنسبية النظر والتفسير دورها المتجلى بوضوح فى كافة ميادين العلم والفكر الحديث ، بل والحياة بأكملها ، وغدت العلمية مقترنة بالنسبية ، مما جعل للمرونة - كبديل عن الدوجماتية والاطلاقية - مكانتها ودورها فى كافة الطروح ، ليصبح من يدعى امتلاك الحقيقة المطلقة مجرد واهم ذى فكر ورؤية غير سوية .

وفى الراهن يمر مفهوم النسبية ذاته بتحول ينزع نحو الإفراط ، ليصبح لدينا ما يمكن أن نطلق عليه النسبية المفرطة ، يحدث ذلك كأحد النتائج المترتبة على الفيض المعلوماتى ، حيث تصبح وفرة المعلومات عند درجة بعينها عاملا من عوامل الفوضى ، والحيرة ، واللاتحديد ، ويصير الحكم الفصل بصحة سلوك ، أو قرار ، أو ظاهره ، أو خطأهم جميعا أمرا عسيرا للغاية . لقد تجاوز العالم الاطلاقية التى تقول إما هذا وإما ذاك فى حكم كلى شامل مطلق ، كذلك تجاوز مرحلة النسبية المنضبطة التى تعنى تعدد الآراء ، والرؤى ، والاتجاهات ، ليلج فى الراهن ، والمستقبل بدرجة أكبر ، مرحلة الإفراط فى النسبية التى تعكس تداخل الآراء ، والرؤى ، والاتجاهات ، كنتيجة لتعدد المصادر ، والأحكام ، والزوايا ، والثقافات . . ، إلى حد مذهل على نطاق كوكبى فى عصر المعلومات . وظاهرة كهذه تعد من أكثر المفارقات التى تشهدا البشرية ، فالإنسان - بشكل عام - يجد صعوبة بالغة فى اتخاذ قرار ، أو اختيار محدد بشأن أشياء أو مسائل لا تتوافر لديه معرفة جيدة أو كافية بشأنها ، أو لنقل يجهلها ، كما وأنه يكون فى نفس الموقف الصعب تقريبا اذا توافرت لديه معلومات بالغة التنوع ، والغزارة ، والتناقض " فى أحيان عديدة " حول نفس الأشياء والمسائل !! وهنا تكمن المفارقة ، حيث يفضى شح المعلومات وفيضها إلى نفس النتيجة

تقريباً ، وبالنظر إلى مصادر المعلومات ، كما ونوعاً ، يكون التساؤل مشروعاً بشأن الدور الذى تلعبه تلك المصادر المهيمنة فى حالات الفوضى العالمية الممكنة ، خلقاً وتوجيهاً وتحريكاً ، ما الأهداف وما نوعية المصالح؟^(١)

٢- كذلك ينتقل العالم إلى مرحلة تفقد خلالها رؤيتنا (للحدود الفاصلة) دلالتها التقليدية السابقة . وهو ما يمكن رصده على عدة مستويات ، نظرية وواقعية . فالحدود بين النظريات المختلفة ، والمجالات العلمية المتعددة تتلاشى بدرجات ملحوظة " فى حين تنتمي التخصصات التى تقع على حدود العديد من العلوم والمداخل ، وهوما يتبدى جلياً فى البزوغ القوى لما بات يعرف بالمداخل البينية Interdisciplinary ، والمتقاطعة Crossdisciplinary^(٢) ، وهو ما يجعلنا نخلص إلى أننا بصدد : انتهاء عصر النموذج الصرف :

The end of Pure model era ، لنلج عصر النماذج

المتمازجة : The Mixed Models era

نفس الأمر يمكننا ملاحظته على مستوى الواقع.الانسانى الملموس بدرجة أكبر ، حيث تتلاشى الحدود الفاصلة بين الدول بفعل نظم الاتصالات والمعلومات ، كما تتلاشى الحدود بين الأعمال وفقاً للنوع (الرجل والمرأة) ، حتى الحدود بين الأعمار وما يرتبط بها من خبرات تتلاشى لدرجة أن الأصغر سناً فى ظل نظم التعليم الحديثة والتكنولوجيا.المتقدمة ، أصبح بإمكانه تجاوز الأكبر سناً ممن سبقوه فى نفس المجال والأكثر خبرة فيما مضى ، نتيجة لتجدد العلوم كيفياً

(١) محمد عبد المنعم شلبي ، اوربوا الموحدة ونموذج اشتراكية المستقبل ، مجلة القاهرة ، الهيئة

المصرية العامة للكتاب ، نوفمبر ١٩٩٥ ، ص ص ٥ - ١٧ .

(٢) حسياء الدين زاهر ، كيف تفكر النخبة العربية فى تعليم المستقبل ، منتدى الفكر العربى ، عمان ،

١٩٩٠ ، ص ص ٥٣ - ٥٦

فى مدى زمنى محدود وقياسى ، مما يجعل علوم السابقين متقدمة بالنسبة إلى علوم اللاحقين ، وبالنظر إلى ما تتطلبه العلوم المتقدمة فى الراهن من مرونة عقلية ودينامية ، وقدرة على التجدد المستمر ، تصبح فرص هؤلاء اللاحقين (صغار السن) أكبر من السابقين عليهم (كبار السن) ، وذلك ما يتعمق أثره حال ركون هؤلاء الكبار إلى معارفهم التقليدية وعدم لحاقهم بالثورة المعرفية الحالية التى تتزايد ويتسع نطاقها يوما بعد الآخر . فضلا عن كل ما سبق ، نستطيع ملاحظه تلاشى الحدود الفاصلة بين الخيال والواقع ، والذى نجد أبرز تجلياته متحققة فيما يعرف " بالواقع المحاكى Virtual reality " وهوما يعد ثورة حقيقية ، وخرقا لكافة ما تعارفت عليه البشرية منذ وجدت ووعت ذاتها ، ولا يعلم أحد تحديدا حتى الآن مدى الامكانيات الثرية التى يمكن أن ينطوى عليها تلاشى الحدود فى هذا المقام فى كافة المجالات ، من التعليم والصحة إلى السياحة والترفيه .

٣- وعلى مستوى أكثر اتساعا ، يدخل العالم فى كليته مرحلة يمكن أن نطلق عليها مرحلة " العالم المحاكى The Virtual world " ، التى يتجاوز خلالها مفهومنا عن الوجود المادى الملموس ، التقليدى ، المحدود منطلقا صوب مرحلة يترافق فيها مع هذا الوجود التقليدى نوع آخر من الوجود الموازى " المحاكى " ، وهو يتسم باللا محدودية ، وبكونه اللامادى ، معتمدا فى جوهره على وسائط الاتصالات والمعلومات ، وهو يتيح ، وبشكل مكثف وتراكمى ، خبرات واسعة بمجالات متعددة ، وبقيم ، ومعايير ورؤى ، وأساليب حياة مغايرة للسائدة فى الوجود التقليدى .

هذا التحول يتيح امكانية تخلق " وعى " يفترق عن الوعى التقليدى المحدود بحدود الوجود المادى ويتحرر من نطاقاته الضيقة ، ذلك أن نطاق

الرؤية قد اتسع بشكل مذهل ، وأصبح بالإمكان معايشة نوعيات عديدة ومتباينة تماما من الخبرات في ذات الوقت لإنسان واحد في فترة زمنية قياسية ، دون أن يبرح مكانه إلا قليلا . وهنا يصبح التساؤل مطروحا بشدة حول الآثار المستقبلية المتوقعة لهذا (العالم المحاكى) الجديد على القيم والممارسات وأساليب الحياة ، ورؤى العالم ، إلي جانب التأثير الطاغى الذي سيمارسه - بطبيعة الحال - علي مفهومي : الزمان والمكان ، بحدودهما التقليدية ، وتأثير كل ذلك على تصورات الانسان ومفاهيمه ^(١) .

هذه التساؤلات - إلي جانب غيرها بالطبع - تتسحب كذلك على تأثير التحول الذي أصاب الرؤى المختلفة ، النسبية، والحدود الفاصلة، إلي جانب العالم المحاكى ، على مجمل أنساق القيم ، والتي هي في جوهرها ما نتبناه من أحكام على الأشياء بغرض الاختيار من بين بدائل مختلفة . فإذا كان الحال كذلك ، فإلى أي مدى يكون من الممكن الحديث بشأن الاتساق النسبي الذي من اللازم أن يتمتع به نسق قيمى بعينه في مرحلة التحول هذه ؟ وإلى أي مدى يصير ممكنا وجود نسق قيمى انساني كونى Universal ، وآخر كوكبي ناتج عن عملية العولمة " الرأسمالية " بالتحديد ، بكافة ملابساتها ، والتي من بينها الحركات المضادة لها ؟

ثالثا : القيم الانسانية الكونية :

في ظل هذا المشهد الثقافي العالمي الحافل بالتناقضات ، ما بين الكوكبي والمحلى من جهة ، والتداخلات التي تشهدها المنظورات والرؤى في الحكم على الأشياء ، مادية ورمزية ، من جهة أخرى ، وما يترتب عليه ذلك من صراعات عديدة يخبرها الانسان - بشكل عام - فيما يتعلق بالواقع المعاش وأنساق القيم المختلفة المتولدة عنه ، جرت محاولات عديدة من أجل

(١) محمد عبد المنعم شلبي ، الدراسات المستقبلية العربية ، تقويم نقدي وتصورات مقترحة ، (في) :

نيفين عبد المنعم (محرر) : ندوة الدراسات المستقبلية العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ،

القاهرة ١٩٩٨ ، ص ص ١٠٥ - ١١٢ .

التعرف على أهم وأبرز القيم الانسانية العامة المشتركة ، ذات الطبيعة الكونية Universal Human Values . ليس لهذه الأنساق القيمية الكونية من صلة بالقيم المتولدة بفعل عملية العولمة الرأسمالية ذات الطبيعة المغايرة ، بيد أنها تعد من قبيل المحاولات البحثية الهادفة إلى تلمس ما هو عام ومشترك بين البشر دون تفرقة . ونحن نعرضها في هذا المقام مع علمنا بأنها لاتغنى عن دراسة أنساق القيم الكوكبية " متعدية الجنسية " والتي تقوم في الأساس على دراسة الشرائح الطبقية المعولمة ، بغية التعرف على جدل الكوكبي والمحلى لدى هذه الشرائح والجماعات الطبقية ، بدلا من اصدار التعميمات الجارفة ، والتي لاتستند إلى الدراسة الواقعية الامبيريقية بقدر ما تستند إلى الرؤي والأحكام التأملية والايديولوجية .

وفيما يتعلق ببحوث القيم الكونية نجد أن هناك من الباحثين من أجرى أبحاثا تنصب على بعض المجتمعات ، في حين توسع البعض الآخر منهم ليشمل بحثه ، أو مسحه ، عشرات المجتمعات في جميع أنحاء العالم . وقد كانت الفرضية السائدة لديهم منذ البداية " أن الناس تتشارك في قيم عامة ، في نفس الوقت الذى يتبنون فيه قيما أخرى مختلفة أو أنهم قد يتبنون نفس القيم بدرجات مختلفة (١) .

كما يعتقد البعض : أن المجتمعات البشرية والثقافات المختلفة لها العديد من السمات المشتركة ، متضمنة المشاركة في بعض القيم الجوهرية التي تقترب من أن تكون كونية . حيث أن هناك بعضاً من التشابهات الأساسية فيما يتعلق بأحكام الناس على بعض الأمور لما يعد صوابا وما يعد خطأ ، ولعله مما يدعم ذلك أيضا أن الناس وثقافتهم متشابهين بالقدر الذى يسمح للبشر من ثقافة ما بالإتصال بثقافات أخرى وتعلم لغاتها ، وتفهم أساليب الحياة فيها . وبالرغم من أن هناك ثمة حواجز صعبة - في بعض

(١) Peter Heller , Technology Transfer and human values, university of america, Boston, 1985, p:25.

الأحيان - تتعلق باللغة ، فإن الثقافات متشابهة إلى الدرجة التي تسمح بتجسير عمليات بناء التفاهم المشترك بين الناس وبعضهم البعض (١) .

* وإذا كنا قد عرضنا وناقشنا في السابق - بالتفصيل للعولمة من حيث مفهوماتها ، ومقارباتها النظرية ، وفعاليتها ، وخلصنا - في عديد من المواضع - إلى أن جوهر قيم العولمة ، هي قيم الرأسمالية العالمية ذات النزوع الليبرالي الجديد ، والتي تركز على الربح ، والاستهلاك ، والمادية ، والذاتية ، والتسليع ، والوقتية ، والبراجماتية . الخ ، فإن لنا أن نستعرض في هذا الصدد نوعا آخر من المساهمات التي اجتهد بعض الباحثين والمفكرين في طرحها بشأن رصد ما يمكن أن يطلق عليه : قيما إنسانية كونية . حيث نعرض فيما يلي أبرز ما تمخضت عنه بحوثهم من نتائج :

١- وبداية نجد (وندل بل w.Bell) يطرح أربعة قيم إنسانية يعدها قيما جوهرية ، تتمثل في : (١) المعرفة (٢) تقدير الذات (٣) العدالة (٤) التعاون .

وهو يقرر أن هذه القيم لم تجتز فقط اختبار الزمن الماضي ، ولكنها ربما تمثل الركن الأساسي بالنسبة للمستقبل الأفضل للبشرية .

٢- وطرح (لازويل Lasswell) ثمانية قيم واسعة النطاق مشتقة من مفهومه للكرامة الإنسانية ، وكل قيمة منها مرشحة بقوة لأن تكون بمثابة قيمة كونية

هذه القيم تتمثل في :

- (١) المشاركة في القوة (٢) التنوير (٣) الثروة (الكافية وليست الضخمة) (٤) الحالة أو الوضعية الجيدة (٥) المهارة (٦) التأثير (٧) الاحترام (٨) النزاهة .

(١) W.Bell, Foundations of Futures Studies (vol.2) Transaction publishers, New bunswick, new Jersy , 1997 , ppL 171-173

ويري (لازويل) هذه القيم بوصفها فئات عامة تصلح لأن نشق منها معظم القيم الأخرى لتتضم إليها ، كالقائمة المطولة للحقوق المدرجة في العهد الدولي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة .

٣- كذلك صاغ (نارول R.Naroll) أربعة قيم افترض أنها تمثل الأسس القيمة للمجتمع الكوني المستقبلي ، وهي على النحو التالي :

(١) السلام (السلام العالمي ، تخفيض اعداد الجيوش الهجومية وأسلحة الدمار الشامل ، وجود قانون عالمي يتم تطبيقه دون الحاجة إلى قتل الشعوب) .

(٢) الانسانية (جعل الناس ، كل فرد منهم ، مقياسا لكل من الخير ، والحقيقة ، والخير الأقصى المتمثل في السعادة الأرضية للبشرية) .

(٣) التهنّب (وتتضمن فكرة الأخوة الممتدة للبشرية جمعاء ، حيث يساعد الناس بعضهم البعض) .

(٤) التقدم (خصوصا فيما يتعلق بالقدرات المعرفية ، تلك التي تساعد الناس في السيطرة على حياتهم) .

٤- وهناك محاولة أخرى قام بها (رشورت كيدر R. Kidder) حينما توجه بالسؤال إلى أربع وعشرين رجلا وإمرأة من نوى المكانة حول العالم بشأن ما قد تحتويه شفرة كونية للقيم في رأيهم ؟ وعلى الرغم من أن المستجيبين كانوا متنوعين وينتمون إلى مجتمعات مختلفة ، فإنه قد وجد إجماعا على ثمانى قيم جوهرية ، وهي :

(١) الحب (متضمنا الاهتمام بكل الناس ، المساعدة المتبادلة ، والترفق بالآخرين) .

(٢) الحقانية (وتتضمن كونك آمناً ، محافظاً علي وعودك ، صادق ، لا تسلك سلوكاً خداعياً) .

(٣) النزاهة (متضمنة العدالة ، اللعب النظيف ، المساواة ، مع ملاحظة أن المساواة هي في بعض الأحيان عدل) .

(٤) الحرية (تتضمن التحرر والديمقراطية) .

(٥) الوحدة (تحتوي على المشاركة ، والتعاون ، والجماعية ، والتوحد مع الآخر) .

(٦) التسامح (ويتضمن حدود طرّح قيمك على الآخرين ، واحترام كرامة كل شخص ، وحق كل شخص في أن تكون له أفكاره الخاصة) وذلك مع أهمية الانتباه إلى أن هناك حدوداً على السلوك الذي ينبغي أن يكون محل تسامح) .

(٧) المسؤولية (تتضمن الاهتمام بالذات والآخرين ، والاهتمام بمصالح المجتمع المحلي) .

(٨) احترام الحياة .

* فضلاً عن تلك القيم الثماني الأساسية ، عبر هؤلاء المستجيبون عن اهتمامهم بثلاثة قضايا معاصرة بشكل مختصر وهي : التناغم بين الأجناس ، واحترام حقوق المرأة ومساواتها بالرجل ، وحماية البيئة . وهي قضايا تعكس قيماً كان من الممكن أن تضاف إلى سابقاتها لولا أنها لم تحظ بنفس الدرجة من الاتفاق حولها ^(١).

٥- وفي إطار تقسيم المجتمعات إلى ما قبل حديثة وما بعد حديثة ، يقرر (لويك هالمان) أن المجتمعات الحديثة وما بعد الحديثة تزداد فيها القيم

(١) Ibid: pp:172- 181 .

التي تنزع نحو الاستقلالية الفردية والاهتمامات الذاتية والميول الشخصية . حيث أصبحت الأهمية الأولى فيها للحرية الفردية ، كما أصبح الأفراد فيها أقل اعتمادا على المؤسسات التقليدية ، الاجتماعية والدينية ، فبدلاً من الاعتماد على تلك المؤسسات وعلى توجهاتها ، أصبح الأفراد يتحملون مسئولية أفعالهم الشخصية ، ومسئولية اختياراتهم لأساليب حياتهم . ولهذا يتراجع أثر السلطة الجمعية لصالح الاستقلال الشخصي أو من أجله .

ويرصد (هالمان) مجموعة من القيم المترتبة على هذه الوضعية وهي المتمثلة في :

(١) الاستهلاكية (٢) العدمية (٣) النرجسية

(٤) السعادة الحسية (٥) الأنانية (٦) الانعزالية .

* وهو يخلص إلى أنه لم يعد هناك نظام عام للمعايير والقيم ، ولذا تتبوع المصادر التي يستقى منها الأفراد قيمهم ، حتى أصبح كل فرد بذاته هو المرشد الأخلاقي لنفسه ، وأصبح وجود المعايير والقيم الأخلاقية الصارمة مستحيلاً في المجتمع الفردي الحديث (١) .

٦- وفضلاً عما سبق ، هناك جهد آخر بذله رونالد انجلهارت R. Inglehart عندما أشرف على مسح شامل للقيم حول العالم ، من خلال مشروع (مسوح القيم العالمية The world values surveys وهو المشروع الذي شمل القارات الست المأهولة في الأعوام ١٩٨١ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠ .

(١) لويك هالمان ، هل تتعرض الاخلاق للانهيار ؟ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ،

وقد غطى المسح الأخير أكثر من (٦٠) مجتمعا يمثلون ما نسبته ٧٥% من سكان العالم ، بتنوعاتهم المختلفة ، ووفقا لمتغيرات متعددة، منها متوسط الدخل السنوي ، ونوعية نظم الحكم ، والنظم الاقتصادية الخ (١) .

وقد صمم هذا المسح منطلقا من فرضية عامة مؤداها : ان التنمية الاقتصادية تؤدي إلى حدوث تغيرات معينة في قيم الجماهير ونظم معتقداتهم ، والتي تؤدي بدورها إلى تغذية مرتدة ، يتبعها إحداث تغيرات في الانظمة الاقتصادية والسياسية في هذه المجتمعات (٢) .

وقد خلاص (انجلهارت) من خلال المسح إلى تقرير أن العالم بصدد صعود نسق جديد للقيم ليحل محل نسق القيم الذي ساد خلال فترة المجتمع الصناعي ، وهو يطلق على تلك القيم الجديدة مسمى : " قيم ما بعد المادية " اتساقا مع تحول المجتمع الصناعي إلى ما بعد الصناعي ، والحديث إلى ما بعد الحديث .

ولعل من أبرز القيم التي بالإمكان استخلاصها في هذا الصدد ما تمثل فيما يلي :

(١) الرغبة في الابتعاد عن المظاهر الترفية والاعتدال في الرفاهية الذاتية .

(٢) التأكيد على المثابرة والقدرات الابداعية ، بدلا من التأكيد على بذل الجهد الشاق في العمل .

(٣) التعبير عن الذات بإنجاز عمل ذي معنى أو هدف .

(١) R.Inglehart, Globalization and Postmodern values, The washington Quarterly , winter 2000, P:215.

(٢) رونالد انجلهارت ، القيم المتغيرة والتنمية الاقتصادية والتغير السياسي ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد (١٤٥) ، سبتمبر ١٩٩٥ ، ص ١٠ .

- (٤) قبول المعايير الذاتية في العمل .
- (٥) التأكيد على الخبرات النوعية في العمل .
- (٦) أولوية الأهداف الاجتماعية على معايير الانجاز .
- (٧) التأكيد على المستقبل المهني للمرأة ورفض افتراض أن المرأة في حاجة إلى الاطفال (الأمومة) .
- (٨) رفض افتراض أن الاطفال بحاجة إلى وجود أب وأم (أسرة تقليدية) لينشأوا في سعادة .
- (٩) الشك في العلم والتكنولوجيا وقدرتهما على مساعدة البشرية وعدم الاضرار بها .
- (١٠) أولوية التعبير عن الذات ، والمشاركة في صنع القرار على كافة المستويات (١)

استخلاصات وملاحظات أساسية :

ثمة ملاحظات أساسية مستخلصة مما طرحه الباحثون بشأن القيم الانسانية الكونية ، لعل أهمها :

- (١) انها تنسم بالعمومية والاطلاقية في معظمها ، فهي عبارة عن مجموعة من القيم الفضفاضة ذات الطابع التأملی . وقد تكون خصيصة العمومية والاطلاقية ملازميتين للحديث عن قيم لها الصفة الكونية ، إلا أن محاولة الباحث لتوصيفها من خلال الانطلاق من تجسدها المتمثلة في التشكيلات والتكوينات الاجتماعية التطبيقية ، وتجادلها مع بنية مجتمعة شاملة قد يمنحها المعنى والماهية ، فليس

(١) المرجع السابق ، ص ص ١٩ - ٢٩ .

من المنطقي أن تختلف بنى المجتمعات ما بين متقدم ومتخلف ، فى حين يسود إجماع على نفس القيم ، وكما تتباين المجتمعات فيما يتعلق بتقدمها أو تخلفها التتموى ، فإنها تتباين أيضا فى ثقافتها العامة والفرعية ، ومن ثم تختلف التحديدات والمعانى التى تسبغها على تلك القيم ، فهى ليست هوحدة فى معناها ومغزاها ، فضلا عن أولويتها بالنسبة لجميع أوحتي معظم الشعوب ، كما فى طرح الباحثين الذين عمومها - بهذه الصورة - على اعتبار انها قيما كونية يتشارك فيها جميع البشر ويتبنونها على اطلاقها .

(٢) كذلك نلاحظ أن ما طرحه معظم هؤلاء الباحثون لا يعدو كونه مجموعة من القيم الانسانية العليا ، ومن ثم فهى لم تتعد مستوى المثال ، أما الواقع الممارس والمعاش فيفرض علينا قيما أخرى مغايرة ، تلك التى قد تختلف جذريا عن تلك المثالية ، يدلنا على هذا أننا لم نجد من هؤلاء الباحثين من يناقش وجود قيم انسانية سلبية ، فيما عدا (هالمان) تقريبا ، فى حين أن غالبتهم قد تناولت القيم بوصفها مثالا عليا ، ومن ثم فهى ايجابية على طول الخط .

(٣) وفضلا عن عمومية ومثالية القيم التى طرحت ، نجد أن أحد أبرز المساهمات فى هذا الصدد قد كشفت لنا عن مجموعة من القيم التى تتسم بخصوصيتها الملحوظة ، والتى لا يمكن الانطلاق منها نحو التعميم على مستوى الكون ، واعتبارها قيما انسانية عامة ، نرى ذلك فيما طرحه (انجلهارت) من قيم أطلق عليها : ما بعد المادية ، تلك التى لا تكاد تنطبق سوى على بعض الجماعات والشرائح الاجتماعية فى المجتمعات الصناعية المتقدمة ، وقد تمتد الى خارجها بشروط خاصة تحتاج إلى المزيد من الدرس والتحليل .

* ورغم جملة الملاحظات التي من الممكن أن توجه إلى تلك المساهمات ، يظل لتلك المساهمات قيمتها المقدرة ، والتي يمكن الانطلاق من بعضها والتأسيس عليه بقدر أكبر من الاحكام النظرى والمنهجى . يتحقق ذلك من خلال رصد القيم انطلاقا من عوامل ومحددات موضوعية ، كأن تكون التحولات البنائية الكوكبية الراهنة ، والتي تفضى ، في تفاعلات أبعادها – الاقتصادية والسياسية والايديولوجية – الى تبلور تشكيلات اجتماعية وتكوينات طبقية ذات خصائص نوعية ، ومن خلال دراستنا لتلك التكوينات والظروف المحيطة بها ، نستطيع أن نخرج فى نهاية الأمر ، وبقدر أكبر من التحديد والوضوح بما يمكن ان يكون بمثابة أنساق للقيم الكوكبية المنتسبة إلى تلك التكوينات الكوكبية المتحولة . تلك الأنساق التي تعد قلب بنىة الوعي الكوكبى فى المرحلة الراهنة .

الفصل الرابع

العولمة والشرائح البازغة من الطبقة الوسطى المصرية

مقدمة :

سبق أن ناقشنا - في الفصل الثاني من الدراسة - العلاقة بين عملية العولمة الرأسمالية وتحولات البنية الطبقية على مستوى كوكبي ، وكيف تقضي هذه العلاقة إلى ايجاد وتدعيم تشكيلات وتكوينات طبقية ذات طبيعة متعددة الجنسية على مستويات مختلفة .

ورغم أن لهذه التكوينات والتشكيلات الطبقية المعولمة وجود في مجتمعنا المصري - كغيره من المجتمعات ضمن منظومة الرأسمالية الكوكبية - فإن الجهود البحثية لم تلتفت إليها بعد ، وهو ما يتضح جليا بإستعراض الأدبيات المتوافرة بشأن دراسة الطبقة في مصر .

ولعل ما نهدف إليه - في هذا الفصل - هو محاولة استكشاف بعض ملامح الشرائح المعولمة البازغة من الطبقة الوسطى المصرية ، تلك الطبقة التي تعد - بذاتها - مثارا للعديد من التساؤلات الاشكالية ، التي كانت ومازالت محل جدال .

المواقع الطبقية في ظل تمفصل أنماط الانتاج :

انطلاقا من مقولة أن كل نمط انتاج محدد يخلق بنيته الطبقية المتلائمة والمتسقة معه ، وجودا ووعيا ، فإن تداخل وتمفصل عدة أنماط انتاجية في المجتمع ، خاصة اذا كانت غير متبلورة أو حاسمة ، يفضي إلى وجود بنية طبقية تتسم بنفس السمات والخصائص ، من حيث التداخل والخلط وعدم التبلور . هذه الوضعية التي حدثت ببعض الباحثين إلى تفضيل عدم تبني (مفهوم الطبقة) لتوصيف أحوال البنية الطبقية في هذه المجتمعات ، بإعتباره مفهوما كليا واسعا ذا طابع شامل ، واتجاههم إلى طرح مفهوم آخر أكثر تحديدا ودينامية في الوقت نفسه ، وهو مفهوم (المواقع الطبقية Class Locations) .

فبالرغم من وجود تبلور واضح للطبقات داخل نمط الانتاج الرأسمالى ، فى المجتمعات الصناعية المتقدمة ، إلا أن مصاحبات التغير فى علاقات وقوى الانتاج ، وتغير أحجام وأماكن المشروعات وتداخل نشاطاتها ، دعا بعض الباحثين الماركسيين التحليليين من أمثال : (أولين رايت E.o.wright) إلى صياغة مفهوم المواقع الطبقيّة ، والذي مايز داخله بين موقع أساسي ، ويقصد به الطبقات الأساسية داخل نمط انتاجي محدد ، كما فى نمط الانتاج الرأسمالى - الرأسماليون والعمال - وموقع آخر متناقض ، وفيه تدخل جماعة من الناس فى علاقيتين اجتماعيتين من علاقات الانتاج ، ومن الأمثلة على هذا :

(أ) المديرون الذين يسيطرون على قرارات توظيف رأس المال العيني وعلى العمال ، لكنهم خاضعون للمسيطرين على رأس المال النقدي (الملاك بشكل عام) .

(ب) صغار أصحاب الأعمال Small employers الذين يشغلون موقعا متناقضا بين الطبقة الرأسمالية فى نمط الانتاج الرأسمالى ، والبورجوازية الصغيرة فى نمط الانتاج السلعي الصغير ،

(ج) المشتغلون شبه المستقلين Semi autonomous Employers الذين يشغلون موقعا طبقيا متناقضا بين الطبقة العاملة فى نمط الانتاج الرأسمالى ، والبورجوازية الصغيرة فى نمط الانتاج السلعي الصغير . وبهذا يكون مفهوم المواقع الطبقيّة مفيدا علميا لرصد وتصنيف المواقع الطبقيّة الأساسية والمختلطة ، متناقضة وغير متناقضة ، داخل نمط انتاج واحد وعبر المواقع الطبقيّة التى تتقاطع مع نمطين انتاجيين ، أو أكثر داخل التكوين الاجتماعي ككل (١) .

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، منتدى العالم الثالث ، مشروع

المواقع الطبقيّة الوسطى المصريّة :

رغم تعدد البحوث التي تناولت المواقع الوسطى - أو ما درج على تسميتها بالطبقة الوسطى - بالتعريف والتحليل ، فإنها في مجملها لم تتفق على شيء قدر اتفاقها على صعوبات وإشكاليات التحديد النظري والاجرائي لتلك المواقع ^(١) . ولذلك يفضل البعض الابتعاد عن التعريف المجرد ليبدأ دراسته من العياني الملموس مباشرة ، بالتركيز على بعض أهم مكونات تلك المواقع ، والتي لا يختلف بشأنها الكثيرون ، مثل بعض الفئات البيروقراطية ، أو المهنيين . . ^(٢) . في حين يبدى البعض الآخر جسارة - في غير محلها - في تناولها بوصفها كتلة واحدة ، أو النظر إلى بعض جماعاتها كما لو كانت هي ذاتها كل المواقع الوسطى ، ناهيك عن يخلطون بين بعض الجماعات التي لا لبس في انتمائها لمواقع طبقية أخرى ، كالأسمالية الصغيرة ، والتي قد تضم بلا مبرر علمي للمواقع الطبقيّة الوسطى .

ويرجع هذا الالتباس وتلك الصعوبات الى عاملين :

أولهما خاص بطبيعة تلك المواقع التي تتكون من خليط متناثر وغير متجانس من المكونات ، ومن ثم يصعب تجميعها بدقة ضمن إطار واحد ، ويتعلق الآخر بنوعية الأطر النظرية والتوجهات الأيديولوجية للباحثين في مجال دراسة الطبقات ، فكل منها محدداته ، حتى بين المنتمين إلى الأطار النظري الواحد ^(٣)

(١) محمد عبد الحميد ابراهيم ، أثر التحولات الاجتماعية على بنية الطبقة الوسطى بالمدينة المصرية (١٩٧٠ - ١٩٩٠ ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٢١٠ - ١٩٧

(٢) أحمد عباس صالح ، مستقبل وأزمة الطبقة الوسطى المصرية ، مجلة الهلال ، عدد أبريل ١٩٩٢ ، ص ص ٣٤ - ٤٥ .

(٣) عبد الباسط عبد المعطى ، التكوين الاجتماعي والبنية الطبقيّة لمصر : الدراسات المحلية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ص ١٥٣ - ١٦٠ .

يفرض هذا أن نضع فى اعتبارنا ذلك الوضع الاشكالى ، خاصة وأن المجتمع المصرى يمر - كغيره من المجتمعات - بمرحلة انتقالية سريعة التحول تتبدل معها المعايير التقليدية للكثير من التحديدات السابقة للمواقع الطبقيّة عامة والوسطى على وجه الخصوص .

نستهل المهمة بالتأكيد على أن دراسة هذه المواقع الطبقيّة الوسطى هى دراسة لجماعات ، وفئات ، وشرائح ، وأقسام متفرقة ، بالغة التنوع ، يزداد تنوعها عند تناولها فى صلاتها بعدة أنماط إنتاجية داخل التكوين الاجتماعى المصرى . ولهذا قد يصح أن نصفها بالمواقع الوسطى المختلطة للتعبير عن الأوضاع ، والعلاقات ، والتشابكات بينها وبين غيرها من المواقع الطبقيّة الأخرى.

فضلا عن هذا ، فإن هذه المواقع تستأثر - إلى حد كبير - بمحددات طبقية خاصة بها . فرغم أن ملكية وسائل الإنتاج (المادية تحديدا) ، أو الحرمان منها يعد محددًا فارقًا فى انتماء الشخص إلى إحدى الطبقتين ، الرأسمالية أو العمالية ، فإن محددات المواقع الطبقيّة الوسطى ، تتركز بدرجة أكبر على محددات متنوعة مثل: القدرات الادارية ، والمهنية ، والتفاوضية ، والتسويقية ، والابتكارية ، والابداعية ، بإختصار القدرات الذهنية . هذا مع عدم انتفاء المحدد المادى عن بعض جماعاتها ، خاصة عندما نتحدث عن البورجوازية الصغيرة (المالكّة / المديرة) التى تحوز كما محتودا من وسائل الإنتاج ، وتشتغل بنفسها أو بمساعدة عدد محدود من العمالة . كذلك يكون بالإمكان ملاحظة نمطى الملكية (المادية واللامادية) عندما نعاين ما يطلق عليه المواقع الطبقيّة المختلطة (المتناقضة تحديدا) ، حيث يحتل الشخص أكثر من موقع طبقى فى الوقت نفسه ، " كالموظف فى

الجهاز البيروقراطي للدولة الذى يمتلك قطعة أرض زراعية يزرعها لحسابه ، أو يؤجرها لغيره ، أو يدير مكتبا استشاريا ^(١).

ان هذه الأوضاع المتناقضة للمواقع الوسطى تعد من أهم التحديات التى تواجه تحديد مفهوم المواقع الطبقيّة الوسطى .

وإجمالا تعد هذه المواقع هى الأكثر تجسيدا لمجمل التعقيدات والتشابكات على مستوى تكوينها فى ذاتها ، وعلى مستوى البنية الطبقيّة فى كليتها . ذلك أن التناقضات خاصية أصيلة فى تكوينها إلى الدرجة التى يصعب معها القول بوجود جماعة ، أو شريحة واحدة نقيّة منها داخل التكوين الاجتماعى المصرى .

مفهوم المواقع الوسطى :

هى جماعات اجتماعية تحتل مواقع مختلطة داخل تنظيمات العمل نتيجة لدخولها فى علاقات انتاجية متنوعة ، متناقضة وغير متناقضة ، مما يترتب عليه قيامها بأدوار مركبة ، فبعض جماعاتها خاضعة لسيطرة رأس المال النقدى أو العينى ، أوهما معا ، وهى تسيطر فى الوقت نفسه - بمقايير متفاوتة - على تنظيم العمل المأجور ، وتفيد من فائض قيمته . فى حين يجوز بعض آخر من هذه الجماعات رأسمالا نقديا ، أو عينيا ، أو خبرات علمية أو فنية ، أو مهارات محددة ولا يستخدم عملا مأجورا ، أو يستخدم عددا منه لايسمح بتراكم رأسمالى .

ولهذا فجماعاتها ذات وعى متباين ، وأحيانا متناقض يجمع بين وعى يقترب ببعض شرائحها من وعى بعض الشرائح الرأسمالية ، وآخر يقترب

(١) ابراهيم العيسوى ، نحو خريطة طبقية لمصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية ،

بها من وعى بعض الشرائح العمالية . . ، لهذا يصح القول بأنها مواقع طبقية هجين فى ملامح وجودها ووعىها .

التحديد الاجرائى للمواقع الوسطى :

تتألف تلك المواقع اجرائيا من قسمين أساسيين :

- يتكون الأول ممن يعملون لدى الغير (حكومة ، أو قطاع أعمال ، أو قطاع خاص) ويشغلون موقعا يتيح لهم حيازة قوة فنية ، أو إدارية ، أو تنفيذية . . ، تجعلهم يهيمنون نسبيا على من يخضعون لهم بحكم موقعهم من العلاقات الاجتماعية والتنظيمية للإنتاج ، ومن أمثلة هذا القسم : المديرون ، الإداريون ، الفنيون ، المحاسبون ، المهندسون ، أساتذته الجامعات ، الاعلاميون ، رجال القضاء ، ضباط الجيش والشرطة . .

- يتكون القسم الثانى من الموقع الذى تشغله البورجوازية الصغيرة ، التى تحوز رأسمالا نقديا ، أو عينيا ، أو فنيا مهنيا ، وتعمل لحسابها ولا تستخدم عملا مأجورا إلا فى حدود ضيقة ، سواء فى الزراعة ، أو التجارة ، أو الخدمات الفنية ، أو التسويقية ، أو المهنية ، الخ .

هذا القسم ينطوى على جناحين رئيسيين : تقليدى وحديث . وبالإمكان تفصيلهما كما يلى :

(أ) البورجوازية الصغيرة التقليدية ، وتشمل :

- صغار المزارعين : وتتمثل فى كل من يحوز أرضا زراعية تتراوح ما بين (٣-٥) أفدنه (*) يزرعها بنفسه ، أو بإستخدام عدد محدود من

(*) تم تحديد هذه الفئة الحيازية بناء على دراسات متنوعة :

- محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ، (١٩٥٢ -

١٩٧٠) ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

العمل المأجور ، وهم يتفاوتون فيما بينهم إلى درجة الانقسام إلى شرائح ، رغم ثبات مساحة الأرض التي يحوزونها ، حيث يتولد هذا التفاوت نتيجة لعدة عوامل منها : نوعية الأرض ومدى جودتها ، الفن الانتاجي ، عدد العمالة المستخدمة ، نوعية المحصول ، السوق الذي يتم التعامل معه (داخلي - خارجي) .

- أصحاب المشروعات الصغيرة : الذين يحوزون وسائل انتاج تقليدية (يدوية - ميكانيكية) محدودة ، ويعملون بأنفسهم أو بمساعدة عمالة محدودة (أقل من خمسة عمال) في نشاط صناعي : ملابس جاهزة ، أحذية ، أثاث ، الخ .

- الحرفيون الذين يعملون بأنفسهم ، ويساعدون أحيانا عدد محدود من العمال الأجراء .

- صغار تجار التجزئة الذين يعملون لحسابهم ، بمفردهم أو بمساعدة عدد محدود من العمال الاجراء .

(ب) البورجوازية الصغيرة الحديثة :

وهي ترتبط بتفاعلات أنماط الانتاج المتمفصلة التي تخضع لحركة نمط الانتاج الرأسمالي ، حيث يوجد موقع طبقي يشغله صاحب عمل يعمل لحسابه ، يمكن وصفه بأنه : شبه مستقل بلغة (أولين رايت) ، كالمشتغلين بمهن الطب ، الهندسة ، المحاماة ، البحوث والدراسات ، ، ، ، وهو جناح يتميز عن سابقه - التقليدي - بأنه لا يقدم سلعا مادية ، وإنما خدمات معرفية

- كريمة كريم ، توزيع الدخل والفقير في مصر ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الاوسط ، القاهرة ، ١٩٩١ .

- عبد الباسط عبد المعطى ، الصراع الطبقي في القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٩

- محمد أبو مندور ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ، مركز المحروسة ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

وفنية . ويمتلك المنتمون إلى هذا الموقع وسائل انتاجهم ، وهى فى الغالب غير مادية ، وإنما رمزية أو ذهنية مكتسبة عن طريق التعليم والتدريب والمهارة . وهم غالبا المهيمون على قرارات عملهم ، ويقومون بتسويق نتاج عملهم المركب ، أو بالأحرى يقدمون خدماتهم للمستهلك مباشرة دون وسيط بينهما ، أو صاحب عمل يحصل على فائض القيمة ، ومن ثم فهم لا يتعرضون للاستغلال المباشر بقدر ما يكون بإمكانهم ممارسة الاستغلال تجاه من يعملون تحت إدارتهم وسيطرتهم على نحو مؤقت أو دائم . وهم غالبا يعملون ضمن نمط الانتاج الرأسمالى ، ويخضعون لآلياته . بيد أن المنتمين إلى هذا الموقع ، وبحكم نوعية تعليمهم ومهاراتهم الذهنية ، يكونون أكثر قدرة على تفهم طبيعة هذا النظام ، والقدرة على التكيف مع آلياته من منظور مصالحهم المحققة .

الحجم النسبى للمواقع الوسطى :

لا تتوقف اشكاليات دراسة المواقع التطبيقية الوسطى على تحديد مفهومها ، بل على المتطلبات الأخرى لدراستها ، ومنها تقدير حجمها النسبى ، واتجاهات تغيره وفى ضوء العديد من الدراسات التى تناولت المواقع الوسطى ، واهتمت بالتحويلات التى طرأت على حجمها خلال العقود القليلة الماضية ، يمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين ، قال أحدهما بإنكماش وتدهور الحجم النسبى للمواقع الوسطى المصرية ، وسلك الآخر طريقاً معاكساً فقرر أنها فى حالة تنام وازدهار.

وإذا كان الاتجاه الأول الذى ذهب إلى انكماش ، وتآكل تلك المواقع قد ربط هذا بسياسات الليبرالية الجديدة والخصخصة وتغيير أدوار الدولة ، خاصة انحسار دورها فى التوظيف ، وفى الوقت نفسه تسريح أعداد من العاملين فى الشركات التى تم خصخصتها ، ومن ثم ازدياد معدلات البطالة ، إلى جانب عامل آخر مؤثر ، ويترافق مع سابقه ، يتمثل فى الاعتماد على الكثافة التكنولوجية التى تحتاج إلى خبرات متميزة ، وأعداد قليلة من العاملين ، حيث أفضى كل هذا ، متفاعلاً مع تناقص أعداد بعض أقسام

وشرائح المواقع الوسطى من الإداريين والفنيين حتى باتت مهددة بالانحسار (١)

فإن الاتجاه الآخر ، قد ذهب إلى أن الشواهد التاريخية قد أبطلت مفعول فكرة الافقار المتزايد - التى قال بها ماركس - وارتكز عليها بعض الباحثين لإثبات ما يذهبون إليه من تدهور فى أوضاع تلك المواقع ، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن ما حدث كان العكس ، حيث ازدهرت تلك الطبقة وتنامت ، وهم يتساءلون : ما المانع أن يقترن اتساع الفجوة بين القمة والسفح بنمو فى حجم المواقع الوسطى ، بل وبتحسن فى أحوالها نتيجة لوجود فرص متنوعة للعمل ضمن المشروعات الرأسمالية من ناحية ، وفى مجال الانتاج السلعى الصغير من ناحية أخرى .

ويدلل هؤلاء على صحة فرضيتهم بإقتراح - بحاجة إلى تأمل وتدقيق - فحواه : أن تتضمن تلك الطبقة الأسر التى يتراوح دخلها بين ٣٠٠ - ١٠٠٠٠ جنيه فى الشهر ، وهم يستنتجون - وفقا لذلك - أن حجم هذه الطبقة قد ازداد خلال فترة الأربعين عاما (١٩٩١ - ٥٢) من حوالى ٤ ملايين نسمة إلى حوالى ٢٥ مليونا ، كما زادت نسبتهم إلى السكان من نحو ٢٠% إلى نحو ٤٥% (٢).

ويسير فى هذا الاتجاه ذاته من حددوا المواقع الوسطى بكم دخلها ، وإن كانوا قد حرصوا على تقسيمها من خلال متغير كم الدخل إلى شرائح دخلية : دينا ، ووسطى ، وعليا (٣) .

ولعل التساؤل الذى يفرض نفسه هنا : إلى أى مدى يصح أن نحدد الطبقة وفقا لكم دخلها ، دون أن نضع فى الاعتبار مصادر هذا الدخل ،

(١) رمزى زكى ، وداعا للطبقة الوسطى ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ٨٧ - ١١٩ .

(٢) جلال امين ، ماذا حدث للمصريين ، كتاب الهلال ، عدد يناير ١٩٩٨ .

(٣) محمود عبد الفضيل ، حوار مع المستقبل ، كتاب الهلال ، عدد مارس ١٩٩٥ ، القاهرة ، ص ص

وربما قبله مواقعها من علاقات الانتاج ؟ ذلك لأننا بصدد دراسة مواقع طبقية وليس شرائح دخلية .

ان التحديد المذكور لحجم الدخل يحشد معا ، وربما دون تمييز لعلاقات مهمة ، العديد من الجماعات والفئات التي لا يمكن ان تكون قاصرة فقط على أصحاب المواقع الطبقية الوسطى ، لأنهم بهذا التحديد يجمعون معها مواقع طبقية أخرى عمالية (وقد تكون رثة كخدم المنازل ، والمتسولين) ، ورأسمالية (كصغار أصحاب الأعمال) ، فضلا عن أنه لا يتحدث عن طبقات في ضوء أي منظور تحليلي ، وإنما فقط في ضوء فئات الدخل ومقاديرها .

وإذا عدنا إلى التساؤل الأساسي : هل انكشفت المواقع الوسطى ، أم ازددت وتنامت ؟

نعتقد أنه من الأصوب علميا أن لا نصدر على تلك المواقع - في كليتها - حكما مطلقا عاما ، كأن نقرر بأنها الى انحدار وتدهور بالكامل ، أو الى ازدهار وتنام شامل . ربما الأدق القول بأنها في مرحلة إعادة بناء على أسس جديدة تحددها - بدرجة أساسية - طبيعة أنماط الانتاج ، خاصة الفن الانتاجي ، فضلا عن التحولات السياسية والايديولوجية ، فهيمنة نمط الانتاج الرأسمالي - بتبايناته الداخلية المختلفة - قد واكبته عمليات فرز طبقي واسعة شملت المواقع الطبقية الوسطى ، حيث تصعد الجماعات والشرائح والفئات الطبقية الحديثة ، أي ذات الخبرات والمهارات والمفاهيم والتصورات والقيم المتسقة مع هذا النمط والتي تتمتع بقدرات التواصل معه عبر آليات ووسائط متعددة ، من لغات وحواسب آلية وما إليها . وتضم بين من تضم : أصحاب المهن الحديثة من أطباء ، ومهندسين - في مجال التكنولوجيا خاصة - وخبراء تسويق واعلان ، ومبرمجى كومبيوتر ، الخ .

في حين تتدهور أحوال نوى المواقع التقليدية التي يغلب عليها طابع الانتاج السلعي الصغير الممتزج بإدارة عائلية أبوية ، والأكثر ارتباطا بالأسواق

والأوضاع المحلية ، وهى تنتمى فى معظم الأحيان ، إلى أنماط انتاج ما قبل رأسمالية ، كأصحاب الحرف ، وحائزى الاراضى الزراعية الصغيرة ، ومن اليهم ، ممن لا تتاح أمامهم السبل الكفيلة بأن يطوروا من أوضاعهم ليظلوا - فى الغالب - دون حراك فتتدهور أحوالهم ، ويتعرض وزنهم النسبي إلى التقلص والانكماش مقارنة بغيرهم من ذوى المواقع الوسطى الحديثة .

يدل على هذه التطورات ما رصدته البيانات الاحصائية للحالة المهنية للمنتميين إلى المواقع الطبقيّة الوسطى ممن يعملون بالقطاع الرسمى أو المنظم ، والتي تساعد فى استطلاع أبعاد المشهد الراهن للحجم النسبي لتلك المواقع الطبقيّة الوسطى .

الحجم النسبي وفقاً للحالة المهنية :

مع أن تحديد الحجم النسبي هنا يرتبط بأساس فئوى أكثر منه طبقي ، إلا أنه تعبير عن حيازة خبرة أو مهارة ، ومن هذه الزاوية - فقط - فهو يفيد كمؤشر عام على الحجم ، والتركيب النسبي للفئات الاجتماعية التى تنتمى إلى تلك المواقع . كذلك من المهم التأكيد على أن حديثنا عن الحالة المهنية فى هذا المقام إنما يوضح طبيعة مجالات النشاط ، أو بعض أقسام المواقع الوسطى وما طرأ عليها من تغيرات ، حيث يشير الجدول التالى إلى التطورات التى طرأت على بعض أقسام المواقع الوسطى .

تطور نسب العاملين حسب المهنة ١٩٧٦ ، ١٩٩٦ (مواقع وسطى) (*)

الحالة المهنية	١٩٧٦	١٩٩٦
المهن الفنية والعلمية	٧,٥٢	٢١,١٧
المديرون والاداريون	١,١٣	٤,٢٩
الاعمال الكتابية	٧,٣	٦,٥٣
اعمال البيع	٦,٥٦	—
اعمال الخدمات	٨,٤٧	٨,٤٨
الزراعة	٣,٤	٢,٠
الجملة	% ٣٤,٣٨	% ٤٢,٤٧

ومن خلال نظرة اجمالية على تطورات هذا الحجم نجده قد تزايد بمقدار (الثلث) خلال عشرين عاما تقريبا . فقد كان حوالى ٣٤% عام ١٩٧٦ ، وارتفع عام ١٩٩٦ ليصل إلى اكثر من ٤٢% من اجمالى المشتغلين .

أما عن التفاصيل فتبين لنا اتجاهات التغير التى شهدتها أنشطة تلك الفئات ، حيث تضاعف الوزن النسبى للشرائح العليا من المشتغلين فى المهن الفنية والادارية من ٨,٦٥ % عام ١٩٧٦ الى ٢٥,٤٦ % عام ١٩٩٦ ، فى حين تناقص الوزن النسبى للشرائح الأدنى من المشتغلين بالأعمال الكتابية ، والبيع ، والخدمات (التقليدية تحديدا) ، فضلا عن المشتغلين بالزراعة من ٣,٥ % الى ٢,٠ % خلال الفترة المذكورة .

(*) المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، تعداد عامى ١٩٧٦ ن ١٩٩٦

ولعل الاستخلاص الأساسي - بصرف النظر عن دقة البيانات المتاحة - هو أن التغير قد أصاب الجناح التقليدي من أصحاب تلك المواقع بالنقصان في حين تنامي جناحها الحديث ، حيث يتضح أثر التحول نحو الرأسمالية جليا ، حيث تصعد الفئات المتوافقة معه ، في حين تهبط وتتحدر ، دون أن تتلاشي تماما ، الفئات غير المتوافقة نتيجة لتقليديتها وعدم تمكنها من أدوات التعامل مع هذا النظام الغالب .

الشرائح الوسطى البازغة المصرية :

هذه الشرائح البازغة من المواقع الطبقة الوسطى في مصر هي جزء من كل البنية الطبقة المعولمة " متعددة الجنسية " التي ناقشناها تفصيلا في الفصل الثاني من الدراسة .

وقد سبق أن توصلنا في دراسة سابقة إلى أن هذه الشرائح البازغة تشكل أحد مكونات المواقع الوسطى المصرية في الراهن . فإذا كانت حقبة الستينات من القرن العشرين قد أفرزت فعاليتها، والمعتمدة على نمط انتاج رأسمالية الدولة، ما سبق أن أطلق عليه الباحثون حينئذ الطبقة الوسطى " الجديدة " ، تلك التي تشكلت من الفئات والشرائح البيروقراطية ، والتي استفادت من سياسات التعليم المجاني والتوظيف بالحكومة ومشروعات القطاع العام ، فإن حقبة التسعينات قد أفرزت على الساحة جماعات وفئاتها التي تتواءم وطبيعة تحولاتها ذات الطابع الرأسمالي الكوكبي ، لتحل تلك الجماعات والشرائح الوسطى البازغة محل الفئات التي كانت توصف بالجديدة في حقبة سابقة ، والتي صارت أحد المكونات الكلاسيكية من المواقع الطبقة الوسطى المصرية (١) .

ورغم تنوع الأنشطة التي تمارسها هذه الشرائح البازغة ، فإن المنتمين إليها يتسمون ببعض السمات العامة ، أهمها - في رأينا :

(١) محمد عبد المنعم شلبي ، المواقع الوسطى ٠٠٠ (م . س . ذ) ، ص ص ٣٢٤ - ٣٢٥

- ١- إنهم يتمتعون بمستويات تعليمية ومهارية مرتفعة .
 - ٢- يعملون بمؤسسات تمارس أنشطة ذات طبيعة متعددة الجنسية : شركات عالمية متعددة الجنسية ، منظمات المجتمع المدني " غير الحكومية " ذات الأجندة العالمية ، شركات السياحة الكبرى العالمية ، شركات البرمجيات ذات الأنشطة العالمية . . الخ .
 - ٣- يشغلون مواقع عمل تتيح لهم قدرا من الاستقلال النسبي في اتخاذ القرار بحكم " فنية " الأعمال التي يقومون بها .
 - ٤- رغم أنهم لا يملكون رأسمالا عينيا ، في مؤسسات العمل التي ينتمون إليها ، فإنهم يمارسون الهيمنة عليه ، من خلال قراراتهم بشأنه ، وبشأن من يعملون معهم في مستويات وظيفية أدنى .
 - ٥- هم على وعى بالاستراتيجية العامة للمؤسسة ، وكذا الخطط الوسيطة ، فضلا عن البرامج المختلفة للتشغيل المباشر ، بل ويساهم البعض منهم ، في أحيان عديدة ، في صياغة تلك الاستراتيجيات والخطط والبرامج وفقا لرؤية القيادات (المالكة و / أو المديرية) .
 - ٦- لديهم قدرات متميزة علي التواصل عالميا عبر وسائط متعددة ، من أهمها : اللغات الأجنبية، الحاسوب، الخبرة بالثقافات الأجنبية .. الخ.
 - ٧- يتمتعون بمدخيل مادية مرتفعة بالقياس الي مستويات الدخل المحلية ، فمدخيلهم المادية ذات مستويات عالمية الي حد كبير .
 - ٨- يتصفون بالعقلية المهنية الاحترافية ، حيث أنهم على استعداد للتنقل بين مؤسسة وأخرى بالمفاضلة بين المزايا المحققة والممكنة .
- ونستعرض فيما يلي بعضا من ملامح هذه الشرائح البازغة ، والتي لا تتوفر بشأنها بيانات ومعلومات كافية وواقية حتي الآن ، نقوم بذلك من

خلال فئتين تنتميان اليها علنا نتمكن من خلال ذلك من تبيين أهم ما
تتطوى عليه تلك الشرائح البازغة إجمالاً من خصائص مميزة .

١- العاملون في مجال المعلوماتية " نشاط البرمجة " :

وهو من المجالات وثيقة الارتباط بالبيئة الكوكبية وشروطها
الاقتصادية، والتكنولوجية والثقافية . وهو ينقسم إلي قسمين رئيسيين ،
أحدهما يتعلق بالتعامل مع المعدات (أجهزة الكمبيوتر Hardware) ،
والآخر يختص بإنتاج (البرمجيات Software) . ولا يزال القسم الأول -
المشتغل بالمعدات - غير مفعّل في مصر حتي الآن ، وتقتصر أنشطته على
أعمال التجميع والصيانة للأجهزة ، والتي يقوم عليها مهندسون وفنيون
يعملون في هذا المجال . أما القسم الآخر - الخاص بإنتاج البرمجيات فهو
الأكثر نشاطاً ، رغم محدوديته لدينا قياساً على المستوى العالمي . ورغم أن
أنشطة الشركات العاملة في مجال البرمجيات في مصر قد بدأت منذ فترة
مبكرة حيث يعود تأسيس فرع شركة IBM إلي عام ١٩٥٤ ، تلاها إنشاء
مركز Amac في ١٩٦٨ ، وإنشاء ثلاث شركات أخرى في السبعينات ،
فإن ما يمكن اعتباره طفرة - نسبياً - فكان في الثمانينات ، حيث شهد هذا
العقد تأسيس ست عشرة شركة ، وفي العقد الذي تلاه - التسعينات - أسست
أربع عشرة شركة تعمل في هذا المجال . أي أن مجموع الشركات العاملة
في مجال البرمجيات في مصر حتي منتصف التسعينات قد بلغ خمسا
وثلاثين شركة . وخلال السنوات التي أوصلتنا إلي عام ٢٠٠٠ كانت أعداد
تلك الشركات قد قارب الستين شركة ، حسب التقارير النادرة المتاحة في
هذا الشأن ^(١) . ومن المنتظر أن تتضاعف أعداد تلك المؤسسات خلال
السنوات القليلة القادمة .

(١) Yearbook of Egyptian software industries, 2000 .

هذا ويرتبط العاملون في هذا المجال - انتاج البرمجيات - بأرقى مستويات الانتاج الاقتصادى وأكبرها عائداً ، وهم يتمتعون - بحكم نوعية عملهم هذا - بمزية القدرة على الاتصال والتواصل الفورى الحر بالعالم عبر شبكاته الاتصالية المعلوماتية العملاقة ، وتتاح لهم من خلال هذه الاتصالات فرص المعرفة والتعلم ، ومن ثم القدرة على تطوير الذات والخبرات - على الأقل فى مجال العمل - فضلاً عن فرص أداء الأعمال وتسويقها فى أي مكان فى العالم يكون فى حاجة اليها وفق نظم أسعار عالمية . ان ذلك كله يتم فى ظل شروط عمل تتسم بالمرونة ، فقد تتم عبر مؤسسة كبرى ، أو من غرفة بمنزل الشخص العامل فى هذا المجال . كما ان التميز والترقى فى مجال انتاج البرمجيات لا يحتكم إلى المعايير التقليدية كالعمر ، أو النوع ، أو الدرجة الوظيفية . الخ ، بل يستند إلى القدرات الابداعية الذهنية للشخص ، أى منتج البرامج .

ولأن العاملين فى مجال المعلوماتية يعتمدون على وسيلة أو أداة أساسية - وهى الكمبيوتر - فهى ذات مفردات خاصة تسهم بقدر كبير فى خلق ما يمكن أن نعتبره بمثابة ثقافة نوعية يشترك فيها العاملون فى هذا المجال فى جميع أنحاء العالم . وكلا الجانبين ، الاقتصادى والثقافى ، يبلور فئة من شريحة بازغة ذات وضعية متميزة . " وعلى الرغم من أنهم من كاسبي الأجور بشكل عام ، فإنهم لا يصنفون ضمن الطبقة العاملة بسبب وضعيتهم داخل نطاق العلاقات الاجتماعية للسيطرة والتحكم فى الانتاج ، وكذا بسبب درجة تحكمهم العالية فى وسائل انتاجهم الخاصة ، المعارف والخبرات (١) .

ولهذه الفئة بالذات قدرات متنامية على التأثير فى بيئاتها الاجتماعية ، وذلك بفضل تغلغلها بوتائر متزايدة فى نسيج البنية الاجتماعية الحديثة لكافة

(١) Carolyn Howe, Political Ideology and class Formation, Praeger, London , 1992, p:32

المجتمعات الانسانية تقريبا ، يتم ذلك عبر ابتكار (البرامج الحاسوبية) في كافة المجالات الحياتية : التعليم ، الصحة ، السياحة ، التجارة ، الاقتصاد ، الترفيه ، الثقافة . . الخ . هذه البرامج التي تنتج وفق خطط استراتيجية للشركات والمؤسسات الكبرى ، والتي هي في الغالب ذات نشاط عالمي ، تتيح كافة الامكانيات المادية للإنتاج ، في حين يعول على القدرات الابداعية والابتكارية للمبرمجين في انجاح هذه الخطط الاستراتيجية بفضل ما قد تتمتع به برامجهم من جانبية ، وقدرة على الافناع .

• ورغم أن نشاط البرمجيات في مصر لا يزال في مراحله الأولى ، حيث لا تتعد حجم التجارة فيه عدة ملايين من الدولارات (١٥٠ - ٢٠٠ مليون دولار سنويا) يصدر معظمه للخارج ، مقارنة بحجم التجارة في نفس النشاط في الهند (اقليم بنجالور تحديدا) أو اسرائيل ، والذي يقدر بالمليارات من الدولارات سنويا ، فإن هذا المجال يعد من المجالات المرشحة بقوة للإتساع والانتشار في مصر خلال السنوات المقبلة ، بفضل ازدياد عدد الشركات العاملة فيه سنويا ، تلك الشركات التي تتمتع بقدرات متكاملة على تسويق منتجاتها على مستوى عالمي ، هذا الي جانب ازدياد أعداد المبرمجين " الشباب " بمعدلات ملحوظة في مصر (٢) .

وإجمالا ، ليس من الصعب تبين مدى تأثير الآليات الكوكبية على تشكيل تلك الفئة من الشريحة البازغة من المواقع الوسطى المصرية ، كما لا يخفى دور هذه الفئة ذاتها في دعم عملية العولمة - من خلال تقنيات المعلومات - وذلك سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، حيث يكتسب العاملون في هذا المجال وضعيتهم الخاصة - وكما يقرر زيانج بياو Xiang Biao - بسبب اتصالهم برأس المال الكوكبي وحركيتهم الكوكبية .

(٢) من واقع مقابلة أجراها الباحث مع أ / علاء عجموي : رئيس اتحاد منتجي البرمجيات التعليمية والتجارية ورئيس مجلس ادارته شركة (ايزيس Isis) للبرمجيات .

فوضعتهم الاقتصادية قائمة على الاتصال بالسوق الكوكبي بأكثر من أسواقهم المحلية ، فمهنيو تكنولوجيا المعلومات أينما كانوا ، يعملون فى نفس السوق الكوكبي ، ويتم الدفع المالى لهم من رأس المال الكوكبي ذاته . كما وأنهم ينجزون ثروتهم وشهرتهم عبر الحراك الكوكبي ، فهم ينتقلون عبر العالم بهدف التمكن من الحصول على أعلى مقابل مادي للعمل الذى يقومون به فى هذا المجال (١)

ومع التغلغل المتزايد للعولمة الرأسمالية تزداد فرص هذه الفئة ، كجزء من شريحة وسطى أوسع ، فى التبلور والفاعلية على كافة المستويات .

٢- العاملون فى المنظمات غير الحكومية :

مع تحول المجتمع المصرى الى الرأسمالية واندماجه المتنامى ضمن المنظومة العالمية ، بدأ فى الظهور عدد من المنظمات والمؤسسات ذات النفع العام ، والتي تتنوع أنشطتها واهتماماتها ، فمنها المنظمات الدفاعية Advocacy organizations ، والرقابية ، والتنقيفية ، والبحثية ، الخ . ومن أبرزها تلك التى تعمل فى مجالات : حقوق الانسان ، الديمقراطية ، المرأة ، الطفولة ، البيئة . . الخ .

ويهمنا فى هذا الصدد التمييز بين المنظمات ذات الصلة الوثيقة بالعالم وقيمها العامة وتطوراته المعاصرة ، والتي ترتبط بمجتمع مدنى متعدى الجنسية ، وبين نوع آخر من المنظمات التقليدية ذات النشاط والطابع المحلى التقليدي (الجمعيات الأهلية) ، والتي تواجدت فى مصر منذ زمن بعيد ، وتتركز أنشطتها أساسا فى عمليات التكافل الاجتماعى ذات الدوافع الخيرية . ووفقا للبيانات المتاحة ، فإن عدد المنظمات الأهلية فى مصر عام ١٩٧٦

(١) Xiang Biao, Ethnic Transnational middle class in formation, (op.cit) , pp:4-5 .

قد بلغ (٧٥٩٣) ارتفع عام ٢٠٠١ (وفقا لتقديرات وزارة الشؤون الاجتماعية) إلى حوالى (١٦٠٠٠) منظمة • وقد شهد عقد التسعينات، من القرن العشرين أعلى متوسطات نمو في الجمعيات المسجلة وفقا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ • كما شهدت الساحة في مصر - وبعض الدول العربية - ظاهرة الشركات المدنية التي تعلن عن نفسها كمنظمة غير ربحية وغير حكومية ، وقد كان ذلك مخرجا قانونيا لتأسيس منظمات حقوق الانسان ، حيث أن القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الحاكم لحركة الجمعيات لا يعترف بحقوق الانسان كمجال للنشاط ، كذلك كانت الشركات المدنية صيغة لأنشطة متعددة دفاعية في مجال المرأة ، ومراكز البحوث والدراسات • الخ •

ووفقا للبيانات المتاحة حتى عام ٢٠٠١ ، فقد تم اشهار (٤٢٤) جمعية جديدة ، وذلك على مستوى الجمهورية • تنشط هذه الجمعيات، في مجال التنمية ، خاصة المرأة والبيئة ، وكل من هذين المجالين قد حظى باهتمام واسع خلال عقد التسعينات حيث بلغ اجمالى جمعيات المرأة حوالى (٣٠٠) جمعية من اجمالى الجمعيات ، كما بلغ عدد الجمعيات المعنية بالبيئة حوالى (١٠٦) جمعية • هذا فضلا عن (٢٦) جمعية تعمل في مجال حقوق الانسان • وهى المجالات التى تحظى بأولوية لدى المانحين الأجانب (١) .

هذه المنظمات الحديثة - موضع الاهتمام فى هذا المقام - تعد الأكثر اتساقا مع العولمة واتجاهاتها السياسية والثقافية الكبرى ، العولمة الرأسمالية ومضاداتها على حد سواء ، فمن هذه المنظمات من تتوافق وتتسق مصالحها وتوجهاتها مع العولمة الرأسمالية بشكل صريح ، فتكون أنشطتها مكرسة لتدعيم قيمها الثقافية / الايديولوجية ومنها من تتبنى أجندة ذات طابع مغاير ، جوهره الدفاع عن حقوق الانسان ازاء كافة مظاهر وأساليب الانتهاك التى

(١) أمانى قنديل ، التقرير السنوى الأول للمنظمات الاهلية العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ،

قد تتعرض لها على كافة المستويات : سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية . ومن ثم تجد نفسها في مواجهة مع الممارسات الرأسمالية " العولمية " التي تعصف بحقوق العديد من القطاعات الشعبية وال جماهيرية على اتساع العالم (١) ، وهي الأجندة التي تتواصل مع أفكار وقيم وممارسات تتبناها العديد من الحركات الاجتماعية المضادة للعولمة للرأسمالية ، بهدف الاسهام فى خلق عولمة بديلة ، أو عولمة من أسفل .

أما على المستوى المحلي ، فلا نستطيع أن نقرر أن المنظمات غير الحكومية ، وفى القلب منها منظمات حقوق الانسان ، تمارس دورا فى مناهضة العولمة الرأسمالية . ان صراعها الاساسي والجوهري هو فى مواجهة النظام والدولة بشكل عام ، بغرض الحصول على الاعتراف والشرعية ، وكذا الحصول على هامش أوسع من الحركة والدعم المالى من الجهات الأجنبية المانحة .

أما بالنسبة للفئات العاملة فى هذا المجال ، فنركز ونستهدف من بينها الشرائح العليا والوسطى ، واللذان تشهدان نوعان من العولمة الطبقية ، خاصة تلك التى تعتمد منظماتها على تمويل يأتيها عن طريق مؤسسات تمويلية غربية متخصصة ، مثل : فورد - دانيدا - فريد ريش ايبيرت - الخ .

ومن خلال هذا التمويل تقوم تلك المنظمات بجميع أنشطتها ، فضلا عن اعتماد أعضائها عليه بشكل أساسى ، ومن ثم ارتباط وضعيتهم الطبقية فى المجتمع بما يقومون به من نشاط فى هذا المجال ، فضلا عن كسونهم الأقرب إلى تبني قيم ذات طبيعة عالمية تتسق وطبيعة الدور الذى يقومون به محليا وعالميا .

وجانب التمويل الأجنبي هذا من الجوانب الاشكالية فى هذا الصدد ، فنظراً لضخامة ما تحصل عليه هذه المنظمات من تمويل ، فإنه يصير

(١) . Sklair, "Globalization", (op. cit), pp 314-319

مطمعا للكثيرين من القائمين على أمر هذه الأنشطة ، حتى أنه يعد من بين أسرار المنظمة غير المعلنة في معظم الأحيان .

وكنا قد توصلنا في دراسة سابقة لنا أجريناها بشأن التطور الديمقراطي وحقوق الانسان في مصر - ومن خلال مقابلات معمقة مع عينة من النخبة المثقفة المصرية بكافة توجهاتها ، من اليمين واليسار والوسط - إلى أن جانب التمويل الاجنبي هو من الجوانب التي لابد وأن يتعامل القائمون على أمر هذه المنظمات بشأنها بقدر أكبر من الشفافية ، تلك التي تعني - في أحد معانيها - " أن يكون هناك اعلان واضح عنه وعن مصادره ، لأنه لايقبل ان يكون القائمون على منظمات حقوق الانسان هم الذين يعتمدون على مصادر التمويل ، خاصة الأجنبية منها ، وكذا أوجه انفاق هذه الأموال وهو جانب - وكما يقرر معظم المشاركين من النخبة المثقفة - على درجة عظيمة من الأهمية ، فلقد تحول قسم معتبر من نشاطات تلك المنظمات إلى جهد فكري لإجتذاب الأموال من مؤسسات التمويل ، حتى تكونت لدى القائمين على هذه المنظمات ثروات لايعلم أحد تحديدا الشخصي منها من ذلك المكرس لنشاطات الحركة ذاتها . ولذا فإن مصداقية هذه المنظمات تتعرض لانتقادات عنيفة لهذا السبب . ومن ثم يصبح مطلب الشفافية ملحا في هذه الفترة من أجل تعزيز مصداقية الحركة و القائمين عليها (١) ."

وعلى جانب آخر ، نجد أن فئة العاملين في المنظمات غير الحكومية - الكوادر الوسطى والعليا منها تحديدا - تزداد تبلورا وتقلبا في مجتمعنا المصري إلى درجة أن هناك من المؤشرات مايدل بوضوح على تواجدهم كفئة لذاتها Foritself تتمتع بالوعى التبريري لوجودها ، وهو ما يتم ملاحظته في دفاعها ، بل وصراعها من أجل اكتساب الشرعية من قبل

(١) محمد عبد المنعم شلبي ، مستقبل الديمقراطية وحقوق الانسان في مصر ، رواق عربي ، السنة

الثالثة ، العدد (١١) مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، ١٩٩٨ ، ص ص ٤٩ - ٥٠ .

الدولة من جهة ، والسعى إلى إسقاط ومناوأة قوانين تقيد أو تحجم تحركاتها وأنشطتها من جهة أخرى ، وهوما يتم بشكل جماعي منظم ، رغم ما بين تلك المنظمات من خلافات أو اختلافات تعد بمثابة التناقضات الثانوية في المواقف الكبرى ، ففي منتصف التسعينات تقريبا ، أثار المجتمع المدني بكافة مؤسساته ، وبقوة غير مسبقة ، أهمية تغيير القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الحاكم لحركة الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، واتخذ ذلك أشكالا متعددة في المنتديات ، والمؤتمرات، وفي وسائل الاعلام ، ومن خلال البرلمان ، وبالطرح على رئيس الجمهورية وفي معرض القاهرة الدولي للكتاب ١٩٨٩ .

وبإيجاز يمكن القول أن هناك ثلاثة ملامح أساسية اتسم بها القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ شكلت قيودا على حركة الجمعيات ، وهي :

- ١- رقابة الدولة المسبقة على تكوين الجمعيات .
- ٢- الرقابة على النشاط ، كالإطلاع على الوثائق، والمكاتبات، والسجلات الخاصة بالجمعية، والرقابة على الميزانيات، وحق تعيين مفتشين .. الخ.
- ٣- سلطة الحكومة في حل الجمعيات ودمجها ، وهي أخطر صور التدخل لأنها تعنى إنهاء الوجود القانوني والمادي للجمعية بقرار إداري وليس عن طريق المحكمة .

• ان الأبعاد الثلاثة السابقة تفسر لنا تصاعد نقد المنظمات الأهلية في مصر للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ . وقد كان لتحالف مؤسسات المجتمع المدني دور في الضغط نحو التغيير الذي تحقق ثم أجهض فيما بعد . ففي عام ١٩٩٨ تم تشكيل لجنة حكماء من الشخصيات العامة والحكومة والمجتمع المدني لوضع مشروع قانون جديد ، وفي إطار حلقات تشاورية متعددة في كل محافظات مصر ، نوقش مشروع القانون مع

الجمعيات الأهلية ، وتم تطوير ثلاث مسودات له ، ثم صدر القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ للجمعيات والمؤسسات الأهلية .

ورغم ما اتسم به هذا القانون من ملامح تحررية ، والتي من أهمها: (١) فتح الأنشطة وإباحتها في كل المجالات ماعدا المحظور منها وفقا للدستور (٢) وأن الشخصية الاعتبارية تثبت للجمعية بمجرد الاخطار (٣) وحق الجمعيات في انشاء اتحادات نوعية واقليمية والانضمام لها اختياريًا . . رغم ذلك فقد قوبل بنقد عنيف من بعض المنظمات خاصة النشطة في مجال حقوق الانسان ، لنصه في المادة (١٧) على ضرورة موافقة الجهة الادارية على حصول الجمعية على أموال من الخارج .

وعلى أي الأحوال فقد صدر القانون ، لم يأخذ فرصة كافية في الميدان ، حيث صدر قرار المحكمة الدستورية العليا عام ٢٠٠٠ بعدم دستورية القانون ، فكانت العودة لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ (١) .

• لعل ما سبق يوضح لنا جانبا من وعي هذه الفئة بمصالحها وتحركاتها وفاعليتها في الدفاع عنها بقدر من الاتساق ، وهو الوعي المنبثق عن قناعه عامه مؤداها : ان بإمكان مجتمع مدنى نشط تطوير المجتمع ككل ، ومقرطة نظام الحكم بشكل وظيفي في اطار مشروع ، وذلك بالعمل من داخل النظام وليس من خارجه ، كبديل عن الثورة والتحويل الجذرى العنيف الذى كان البديل المطروح بقوة - لدى بعض القائمين على أمر هذه المنظمات - خلال عقود قليلة خلت ، وهو ما يدل على تحول طرأ على نوعية ، ومستوى تحالفات هذه الفئة المنتمية فى الأساس إلى المواقع الوسطى المصرية - خاصة من جيل السبعينات - والتي تحالفت مع الطبقة العاملة آنذاك ، وتخلت عنها فى الراهن بعد أن شهدت حالة

(١) أماني قنديل ، التقرير السنوى الأول للمنظمات الأهلية ، (م.س.ذ) ، ص ص ١٥٧ - ١٥٩ .

من التشرثم وضعف النضال المطلبى ، فى تواز مع عنف التحولات الاقتصادية التى تكاد تعصف بها (١) .

وإجمالاً ، فإن الوضعية الاقتصادية لتلك الفئة - والمعتمدة على مؤسسات التمويل الأجنبية - فضلاً عن تبنيها لأجندة المجتمع المدنى العالمى ، وكذا السعى الواعى للتحرر من سلطة النظام وقوانينه الحاكمة لتحركاتها وأنشطتها يبلور لدينا فئة من شريحة طبقية وسطى معولمة بازغة تكسب أرضاً جديدة مع كل ازدياد لنفوذ العولمة ، بآلياتها المختلفة ، والتى منها المجتمع المدنى بمنظوماته المختلفة ، تلك التى تلعب دوراً قد يصح أن يوصف " بالوظيفي" فى خدمة النظام الرأسمالى المعولم ، فمع كل ازدياد لحالات الاستغلال ، والقهر ، والعصف بمقدرات فئات وشرائح اجتماعية عديدة ، وقد تكون الغالبة فى مجتمعات العالم الثالث ، يجبى دور منظومات المجتمع المدنى المختلفة لتلعب دوراً فى التخفيف من حدة هذه الأوضاع ، سواء بالمساعدة الاقتصادية محددة النطاق للفئات الأكثر تضرراً ، أو سياسياً وايدولوجياً من خلال المناداة بتخفيف حدة التحولات الاقتصادية العاصفة ومراعاة الحد الأدنى من حقوق الانسان ، كحق فى التعبير وحرية الرأي ، الخ . مما يعمل على خفض حدة الصراع السافر والذى قد يفجر الأوضاع ، وهو ما لا يعد وضعاً مرغوباً لدى المهيمنين على آليات هذا النظام على مستوى كوكبى .

وهو ما لا ينفي - بالطبع - ما قد تقوم به هذه الفئة من دور فى تحريك الوضعية الراكدة فى المجتمعات المحلية ، وإن تم ذلك على مستويات محدودة نسبياً.

* تمثل هاتان الفئتان -العاملون فى مجال المعلوماتية والمنظمات غير الحكومية - مجرد أمثلة لفئات أخرى عديدة بالإمكان الإنطلاق من خلالها

(١) محمد عبد المنعم شلبي ، مستقبل الديمقراطية ٠٠ (م٠ س٠ ذ) ، ص ص ٤٠-٤٤ .

من أجل رصد طبيعة ما طرأ من تحولات على بنية الشرائح الطبقية الوسطى البازغة ذات التواصل الكثيف مع عملية العولمة ، ومن خلال ذلك يكون من الممكن رصد طبيعة أنساق القيم الاجتماعية التي تتبناها ، تلك القيم التي قد تصلح لأن تكون بمثابة بوصلة ناجعة ترشدنا إلى التوصل لأبرز خصائص أنساق القيم الاجتماعية المتحولة في ظل عملية العولمة ، بتفاعلاتها المختلفة والمتباينة على مستويات وصعد متعددة .

مقدمة :

سعت العولمة " الرأسمالية تحديداً " بكل ما تحفل به من آليات ، إلى إعادة تشكيل جملة الأنساق الاجتماعية ، كي تتسق ومتطلباتها في الوجود والفاعلية .

وإذا كنا قد عرضنا وناقشنا لأهم التحولات التي أصابت البنية الطبقية بفعل عملية العولمة بممارساتها متعددة الجنسية ، والتي أفضت إلى تشكيل ما يطلق عليه : الشرائح الطبقية المعولمة ، فإننا نسعى - من خلال دراستنا الميدانية - إلى تبين ماهية أنساق قيم بعضها من هذه الشرائح المعولمة ، المنتمية تحديداً إلى المواقع الطبقية الوسطى المصرية . تلك المواقع التي تمثل مفصل البنية الطبقية ككل ، وملتقى تفاعلاتها ، وأحد أهم ساحات الصراع داخلها .

فمن بين كافة الأنساق الاجتماعية ، تحتل أنساق القيم مكانة بالغة الأهمية ، فإذا كانت القيم - في أحد تحديداتها المجردة - تمثل حكماً عقلياً و/أو انفعالياً على أشياء مادية أو معنوية توجه اختياراتنا بين بدائل السلوك في المواقف المختلفة ^(١) ، فإنها قد تمثل بوصلة ناجعة توجهنا نحو عمليات التحول المجتمعي بكل ما تحفل به من تناقضات في لحظة تاريخية دينامية بعينها ، حيث يتم استجلاء القيم من البنية المجتمعية ، في نفس الوقت الذي قد تدلنا فيه تلك القيم ذاتها على تحولات البنية المجتمعية بمستوياتها وصعدها المختلفة والمتباينة . ولذا من خلال تلك الأنساق القيمية أنماط علاقات التفاعل والجدل بين المحلي والكوكبي ، ولنتبين أوجه الاتساق والتناقض المتولدة عن هذه العلاقات والتفاعلات .

(١) سمير نعيم أحمد ، أنساق القيم الاجتماعية : ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر ، مجلة العلوم

الاجتماعية ، الكويت ، العدد الثاني ، يونيو ١٩٨٢ ، ص ١٢٢ .

(١) اشكالية الدراسة :

وبالترتيب على ما سبق تتبلور اشكاليتنا فى تساؤل رئيس مؤداه : ما أبرز خصائص أنساق القيم الاجتماعية لدى بعض الشرائح البازغة من المواقع الطبقيّة الوسطى المصرية فى علاقتها بالعولمة ؟

وبما أن للقيم مستويات متعددة ومختلفة ، فإننا نركز - فى هذا الصدد - تحديدا على :

- القيم الاقتصادية : العمل - الاستهلاك - الادخار والاستثمار .
- قيم المشاركة السياسية : الحزبية ، النقابية ، الأهلية .
- القيمة الاجتماعية : حرية العلاقات بين الجنسين - الزواج - مكانة المرأة .
- القيم الثقافية : المشاهدة الفنية : الافلام السينمائية - المسرح - التلفزيون .

(٢) أهمية الدراسة :

(أ) تعد الدراسة بمثابة محاولة علمية للتعرف على / وتحليل أنماط من القيم الاجتماعية لفئات من شرائح اجتماعية بالغة الحداثة فى مجتمعنا من حيث تكوينها الطبقي ، سواء على مستوى بنية المواقع الطبقيّة الوسطى ، أو البنية الطبقيّة المصرية فى كليتها .

(ب) يتمتع اختيار تلك الشرائح " البازغة " بأهمية مستقبلية ، حيث تمثل تلك النوعية من الشرائح الاجتماعية " روادا Pioneers " ، ليس بالمعنى الايجابى أو السلبي ، أو أى حكم قيمي أو معيارى آخر ، وإنما هم رواد نظرا لحداثة تكوينهم ، وطبيعة تواصلاتهم مع العالم وتحولاته ، ودينامية وحركية عناصرهم . ومن ثم فإنهم قد يكونون سباقين فى مضامير متعددة ومختلفة ، قياسا إلى غيرهم من فئات وشرائح المجتمع الأخرى .

وبالترتيب علي ذلك ، فإنهم قد يمنحونا بعضا من ملامح المستقبل على مستويات متعددة ، وذلك مع ضرورة الوعي بجملة الظروف المحيطة من حولهم ، تشكيلا ، وتفعيلا ، وحراكا .

(ج) كما تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تتطرق في دراستها لتحولات أنساق القيم من خلال تكوينات اجتماعية طبقية محددة Concrete ، في ابتعاد عن التأملات ، والتخمينات ذات الطابع المعيارى ، الذى تغلب عليه النزعات الايديولوجية والذاتية ، دون اعتبار لحقائق الواقع المعاش بآلياته ، ودينامياته المتعدده والمختلفة .

(د) وهى تتيح فرصة للتعرف على نقاط التماس والتفاعل بين المحلية والكوكبية داخل كيانات انسانية دينامية . تكشف دراستنا لأنماط قيمها الاجتماعية بمستوياتها المختلفة - مدى التأثير الذى تمارسه العولمة عليها ، ومدى انطباق مقولات الادماج والتميط لأساليب حياتها ، وخصوصياتها الثقافية .

(٣) الأسلوب المنهجى :

لجأ الباحث إلى استخدام الأسلوب الوصفى التفسيرى ، وهو أسلوب يغلب عليه الطابع الكيفى بأكثر من الكمى ، ومن ثم لا تنحصر أهدافه فى مجرد جمع البيانات والمعلومات عن ظاهرة ، أو وضع اجتماعى ما ، أو الاكتفاء بتوصيفه ، بل يحاول تقديم تفسير له ، واستخلاص دلالاته المختلفة ^(١) ، وذلك وفقا للأطر النظرية المتبناه . وهو ما يمثل فرصة علمية لإختبار تلك الأطر وفقا لمحركات واقعية ، حيث يطرح الواقع الاجتماعى - محل الدراسة - مجمل أوضاعه ، وتشابكاته ، وملابساته ... ، وتصبح الفرصة مهيأة أمام الباحث العلمى لإختبار صدق مقولاته ، وتوجهاته النظرية ، فإما أنها تتدعم ، أو تتعرض للنقض والتفنيد ، كليا أو جزئيا ، ومن ثم يصبح من المهم مراجعة إطاره النظرى الذى انطلق منه بالأساس .

^(١) Mike o'donnell, Introduction to sociology, Nelson, surry, U.K. 1997, pp:25-27.

وعليه ، فالأسلوب الوصفي التفسيري يتيح الأرضية التي تسمح برؤية الواقع بقدر أكبر من الاتساع والعمق . ورغم أن الأسلوب " في صيغته التقليدية " يركز على الأوضاع الراهنة ، فإن الباحث لم يقصره كلية على هذا البعد الزمني ، وإنما حاول التجاوز من خلاله نحو المستقبل ، ثم ذلك بالإلتجاء إلى إحدى المقاربات المستخدمة في الاستشراف ، أو التحليل المستقبلي Prospective analysis ، والتي تعتمد - بالأساس - على أحد المحددات أو المؤشرات " الرائدة " ، والتي قد تكون متمثلة في اختراع أو ابتكار ، أو جماعة اجتماعية ما سبقة في مجالها ، يتم من خلالها التوصل إلى إسقاطات متباينة المستويات ، مع الوضع في الاعتبار لمختلف الظروف الحاكمة في هذا الصدد .

ومن ثم كان اختيار شريحة طبقية " بازغة Emergent " بغرض الانطلاق مما تتصف به من خصائص وسمات - تتعلق بالقيم تحديداً - نحو غيرها من الشرائح والجماعات والفئات الاجتماعية في مجتمعنا المصري ، بالاحتكام إلى سبقها وريادتها ، ووفقا لظروف ومتغيرات اجتماعية متعددة ومتباينة ، كما وكيفا .

(٤) جمهور البحث واختيار العينة :

يتمثل جمهور البحث في الشرائح الطبقية الوسطى البازغة ، والتي تتجسد أبرز فئاتها في جملة العاملين في مهن ثلاث رئيسية هي :

- (١) المبرمجون في مؤسسات برمجة كبرى ذات أنشطة دولية ،
- (٢) الكوادر الوسطى في الإدارة والمبيعات في شركات كبرى متعددة الجنسية ،
- (٣) مديرو البرامج والمشروعات في المنظمات غير الحكومية العاملة في أنشطة حديثة كحقوق الإنسان ، والمرأة ، والطفولة ، والتنمية ، والبيئة ، والتي تعتمد بشكل رئيسي على تمويل المؤسسات التمويلية الأجنبية ،

وقد جاء اختيار هذه الفئات تحديداً ، لكونها تمثل مستويات وصعد متنوعة للعولمة الرأسمالية ، في مستوياتها : الاقتصادية : (الشركات متعددة الجنسية) ،

والمدينة (المنظمات غير الحكومية) ، والمعلوماتية (أنشطة البرمجة) ،
وذلك مع أهمية التأكيد على تداخل تلك المستويات وغيرها ، وأن تصنيفها على
هذه الشاكلة قد جاء نتيجة لغلبة أحد تلك المستويات على غيره داخل مجال
العمل والنشاط من ناحية ، وتلبية لضرورات بحثية من ناحية أخرى .

حجم العينة ونوعيتها وكيفية اختيارها :

لم يعثر الباحث على بيانات احصائية رسمية متكاملة بشأن الأنشطة الثلاث
المستهدفة بالدراسة ، من حيث أعداد العاملين ، ونوعية مهامهم العملية ،
وتوزيعهم على مستوى الجمهورية أو حتى محافظة القاهرة .

ومن ثم كان المطروح هو اختيار مفردات العينة وفقاً للطريقة العمدية .
وفقاً لخصائص حددها الباحث فيما يتعلق بنوعية المؤسسة ، والفئات المستهدفة
بالدراسة (نوعية مهامهم ، وكوادرهم الوظيفية داخل المؤسسة) .

تم تطبيق الطريقة العمدية في اختيار المفردات بالعينة من خلال ما يعرف
: بكرة الثلج ، والتي قد تبدأ بفرد من الجماعة ، أو الفئة المستهدفة ، ومنه يتم
التوصل إلى أفراد آخرين يتصفون بالخصائص المحددة من قبل الباحث .

وقد تمثل حجم العينة الاجمالي في (٩٠) مفردة ، تتوزع عليها الفئات
المهنية الثلاث بواقع (٣٠) مفردة لكل فئة منهم .

أما بشأن الشركات والمؤسسات التي تمارس فيه هذه الفئات أعمالها فبيانها

كالتالى :

١- المنظمات غير الحكومية

المنظمة	مجال نشاطها
١- مركز خدمات التنمية :	التنمية بشكل عام ، بالتركيز على الفئات غير القادرة .
٢- مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان :	التثقيف والتوعية والتدريب في مجال حقوق الانسان
٣- رابطة المرأة العربية :	التثقيف والتوعية والتدريب في مجال المرأة وحقوقها
٤- جمعية قرية الأمل للأطفال في ظروف صعبة :	رعاية أطفال الشوارع (تغذية ، صحة ، تعليم ، ... الخ) .
٥- مركز خدمات المنظمات غير الحكومية :	تقديم الدعم المادي والفني للمنظمات غير الحكومية .

٢- المعلوماتية

الشركة	مجال نشاطها
١- ايزيس	خدمات نظم معلومات انتل
٢- راية	نظم معلومات متكاملة
٣- ميكروسوفت	نظم معلومات متكاملة .
٤- تليكوم ايجيبت	نظم اتصالات ومعلومات .
٥- لينك دوت نت	نظم اتصالات ومعلومات

٣- شركات متعددة الجنسية	
الشركة	مجال نشاطها
١- جنرال موتورز :	صناعة السيارات
٢- بروكتر أندجامبل :	منتجات العناية بالجسم والبشرة
٣- بيبسي :	مشروبات غازية
٤- مانتراك :	تسويق معدات ونظم للاتصالات
٥- يورو مونيتور :	بيانات ومعلومات عن الاسواق والمنتجات والانشطة الاقتصادية حول العالم

٥- أداة البحث الرئيسية :

استخدم الباحث الاستتار ، أو المقابلة المعمقة ، كأداة رئيسية في بحثه ، وهي أداة يغلب عليها الطابع الكيفي ، وهي تتيح الفرصة أمام المبحوث للحديث في الموضوع المطروح بقدر أكبر من الحرية ، بعيدا عن قولبة الاستثمارات البحثية (الاستبيانات) ، وهي أداة تطلبها موضوع البحث - القيم الاجتماعية - وأسلوبه " الوصفي التفسيري " .

وقد أعد الباحث في هذا السبيل دليلا للاستتار ، تضمن بنودا تتعلق بما يلي:

- البيانات الأساسية للمبحوث ، من قبيل السن ، النوع ، المؤهلات العلمية ، المهنة ، نوعية المؤسسة ، الدخل ومصادره ، اللغات والمهارات ، ، ، ، فضلا عن الأسرة : مؤهلات ومهن الأب والأم .

- القيم العامة : المنبأ من ناحية والمرفوضة من ناحية أخرى ، محلية وعالمية
- القيم الاقتصادية : النظام الاقتصادي الأمثل - أنماط الاستهلاك - الادخار والاستثمار - العمل ،
- القيم السياسية : المشاركة في الأحزاب السياسية ، والنقابات المهنية ، والجمعيات الأهلية .
- القيم الاجتماعية : العلاقات بين الجنسين - الزواج ، وأنماطه المتعددة - الأسرة - مكانة المرأة في المجتمع المصري - المساواة بين الرجل والمرأة .
- القيم الثقافية : قيم المشاهدة الفنية : السينما - المسرح - التلفزيون (*)

(*) يورد الباحث دليل الاستبأ كاملا ضمن « لاحق الز » .

مقدمة :

نعرض فى هذا القسم لنتائج الدراسة الميدانية ، والتي حاولنا من خلالها التعرف على / ومناقشة أهم القيم المتبناه لدى فئات من الشرائح الطبقيّة الوسطى البازغة فى المجتمع المصرى .

وقد كان التساؤل المحورى الذى طرح نفسه على الدراسة منذ البداية مؤداه : اذا كانت العولمة " الرأسمالية " قد عمدت من خلال آلياتها المتعددة والمختلفة ، إلى خلق جماعات ، وشرائح ، وفئات طبقية تتسق وتتناغم مع توجهاتها ، وتخدم مصالحها ، وتدعم استمراريتها ، فما أبرز خصائص أنساق القيم الاجتماعية لدى تلك التكوينات الطبقيّة المعولمة " متعدية الجنسية " ، وبتركيز على الشرائح الوسطى منها ؟ ما نوعية القيم التى يتبنونها فى تعاملهم مع واقعهم ، الذى تتقاطع على أرضيته المحلية والكوكبية معا ؟ ماذا بشأن الاتساق والتناقض " القيمى " بين هذه التكوينات الاجتماعية " المعولمة " وسياقاتها المحلية ؟

• هذه التساؤلات التى حاولت الدراسة الميدانية الإجابة عليها ومناقشتها بالتفصيل ، وعلى مستويات مختلفة . ونعرض لها فيما يلى من خلال خمسة فصول رئيسية . نناقش خلالها القيم العامة السائدة لدى المبحوثين ، ومنها ننتقل إلى ما يعد أكثر تفصيلا كالقيم الاقتصادية ، والسياسية والاجتماعية ، والثقافية . ثم نختم هذا العرض بمناقشة عامة لأهم النتائج والاستخلاصات .

• ويسبق عرضنا لهذه النتائج المتعلقة بقيم المبحوثين ، عرضا لخصائصهم كما وردت بعينتنا ، ومن خلال تحليل البند المتعلق ببياناتهم الأساسية ، كالخلفية الاجتماعية لأسرهم ، والمؤهل الدراسى ، والنوع ، والمهنة ،

واللغات الأجنبية ، والدخل الشهري ، وهو العرض الذى يفيد في ايضاح جوانب مهمة من النتائج التى توصلت اليها الدراسة .

أ - الخلفية الاجتماعية للمبحوثين :

بالرجوع إلى مؤشرى التعليم والمهنة للآباء والأمهات ، نجد أنهما يمان - معا - عن انتماء واضح إلى مواقع طبقية وسطى حديثة . فالتعليم الذى تحصل عليه هؤلاء الآباء والأمهات هو فى غالبه تعليم "جامعى" ، بنسبة تفوق (٩٠%) . كما أن المهن التى يشتغلون بها هى مهن الطبقة الوسطى " الكلاسيكية " ، والتى يغلب تسميتها بمهن التكنو - بيروقراط ، فهم - على سبيل المثال - يعملون بمهن التدريس الجامعى ، والطب ، والهندسة ، والادارة ، والمحاماه ، والقوات المسلحة ، والشرطة ، الخ .

وبالترتيب عليه ، فليست هناك مفاجأة فى تطور الانتماءات الطبقية لمبحوثينا من وسطى حديثة " الأسر " ، إلى بازغة " الأبناء " ، ذلك أن المستوى الاجتماعى / الثقافى الذى يعيش فيه المبحوثين ، من خلال أسرهم ، يجعلهم على درجة من الوعى بالواقع ومتطلباته ، ومن ثم ، فإن التحاقهم ب شرائح ، هى الأحدث والأرقى على مستوى المواقع الطبقية الوسطى ، إن لم يكن على مستوى البنية الطبقية ككل ، قد جاء متسقا مع وضعيه مثلث بالنسبة لهم منطلقا ودافعا حقيقيا نحو الالتحاق بهذه الشرائح ، والذى يحتاج إلى شروط ومتطلبات ، موضوعية وذاتية ، توافرت لديهم بالقدر الكافى .

ب - المهنة :

يعمل المنتمون إلى الشرائح الوسطى البازغة بمهن عديدة ، يطلق عليها أيضا المهن البازغة ، وقد انصب تركيزنا بالأساس على ثلاث مهن رئيسية منها ، أراد الباحث أن تكون ممثلة - قدر الامكان - لتلك المهن

البازغة المرتبطة في وجودها وديناميتها بفاعليات العولمة الرأسمالية وآلياتها
• ومن ثم جاء اختيار الفئات التالية :

(١) المبرمجون (Programers) العاملون في شركات برمجة كبرى
ذات أنشطة دولية ، بوصفهم يمثلون الشريحة العليا العاملة في مجال
المعلوماتية بشكل عام .

(٢) الكوادر الوسطى في مجال المبيعات (Sales) والإدارة
(Management) ضمن شركات متعددة الجنسية .

(٣) مديرو البرامج والمشروعات في منظمات غير حكومية (NGOs)
العاملة في أنشطة حديثة : حقوق الانسان - التنمية - المرأة -
الطفولة - البيئة، وتعتمد على التمويل الأجنبي في إدارة برامجها
ومشروعاتها .

• ومن الملاحظ على عينتنا تمتع قسم مقدر منها (حوالى ٥٨%) ، بدرجة
عالية من الاستقلالية المهنية ، بحكم " فنية " تخصصاتهم وخبراتهم ، ومن
ثم تفويضهم في اتخاذ القرار على مستويات متعددة . وهي النسبة ذاتها
التي تمكنت من احتلال مراكز قيادية بالمؤسسات التي يعملون بها ، ومن
ثم الهيمنة " النسبية " على ظروف العمل ضمن نطاق أعمالهم ، وذلك
رغم حداثة النسبية لأعمارهم ، والتي تتراوح بين نهايات العشرينات
وبدايات الأربعينات ، حيث تنحصر سنوات ميلادهم بين عامى ١٩٦٤ و
١٩٧٥ .

والأمثلة على ذلك عديدة ، ومنها :

(١) مدير عام مركز يعمل في مجال أطفال الشوارع (منظمة غير
حكومية) .

(٢) مدير مشروع المرأة فى عملية صنع القرار (منظمة غير حكومية) .

(٣) مدير وحدة مشروعات تنمية (العطاء) . (منظمة غير حكومية)

(٤) خبير أول تحليل الأسواق المصرية فى السلع والخدمات (مؤسسة متعدية الجنسية) .

(٥) خبير أول برمجة (مؤسسة عالمية للبرمجيات) .

• فضلا عن ذلك ، فإن نسبة ملحوظة منهم (تصل الى ٤٠%) تمارس أكثر من عمل ، وإن تكن تلك الأعمال متجانسة وغير متناقضة فى نوعياتها . ومن ثم فمواقعهم الطبقية يغلب عليها التجانس النسبى .

مثالنا على ذلك : من يعمل فى مجال البرمجة ، والجرافيك ، والتدريس بمجال الفنون الجميلة .

- ومن يدير منظمة غير حكومية ، إلى جانب التدريس بمعاهد الخدمة الاجتماعية ، بالإضافة إلى كونه مستشارا باليونيسيف .

- ومن يعمل كخبير تحليل أسواق ، إلى جانب قيامه بأبحاث اقتصادية لمؤسسات نولية متعددة ، فضلا عن نشاط آخر فى مجال الترجمة .

ولعل فى تعدد الأعمال التى تقوم بها هذه النسبة من المبحوثين مؤشرا على تعدد مهاراتهم من ناحية ، وديناميتهم من ناحية أخرى . وهو ما لا يعد أمرا مستغربا أو مستبعدا على فئات من هذه النوعية ، خاصة ان أنشطتهم العملية التى يمارسونها تتقاطع فى غالبها ، على أرضيات مشتركة ، بحيث تزيد بشكل دائم من قدراتهم المهنية على مستويات متعددة ومختلفة .

- هذا ومن المهم للغاية - فى هذا المقام - أن نذكر أن تعاملنا وتحليلنا لهذه الفئات " المهنية " الثلاث قد تم من منطلق كونهم يمثلون جزءا من شرائح طبقية وسطى بازغة ، ومن ثم لم يهتم الباحث كثيرا لبعض الفروق الكمية - غير المؤثرة فى أحيان عديدة - بين فئة مهنية وأخرى ، طالما أن تحليلنا طبقى وليس فئوى قائم على أساس المهنة .

(ج) المؤهل الدراسي :

تنوعت المؤهلات الدراسية " العلمية " للمبحوثين على النحو

التالى :

المؤهل الدراسي	%
١- علوم سياسية	٢٥
(أ) الجامعة الامريكية	"٧٥"
(ب) جامعة القاهرة	"٢٥"
٢- كليات الهندسة "حاسبات ومعلومات"	٢٥
٣- أقسام اللغات وكلياتها	١٦,٦
٤- كليات التجارة	١٦,٦
٥- كليات الآداب والخدمة الاجتماعية	٨,٣
٦- كليات التربية الفنية والفنون الجميلة	٨,٣

ولعل السمات الغالبة على الكليات والأقسام التى تنتمى اليها النسبة

الأكبر من العينة (٦٦,٦%) وهى : العلوم السياسية ، والهندسة ، واللغات

تحديدا ، تتمثل في كونها حديثة ، ونشطة ، ومواكبة " نسييا " لمتطلبات سوق العمل .

حيث أنها تتيح لخريجها - إجمالاً - بعض أهم مقومات النجاح والفاعلية في سوق العمل ، وذلك من خلال :

١- الوعي بطبيعة الأوضاع المحلية والعالمية .

٢- إتقان اللغات الأجنبية .

٣- المهارات المتقدمة في استخدامات الحاسب الآلي .

٤- المبادرة .

٥- الذكاء الاجتماعي والقدرة على التواصل مع الآخر .

٦- الطموح المهني .

وهي تضم ملتحقين من المتفوقين في مراحل دراسية سابقة ، على اعتبار أنها تعد من كليات القمة ، في مسماتها الشائع .

أما النسبة الباقية (٣٣,٣%) فهي لخريجي كليات ذات مستوى متوسط نسبيا (التجارة - الآداب - الخدمة الاجتماعية - التربية الفنية) والتي قد لا تتيح لملتحقيها الامكانيات المتقدمة ذاتها ، مما يفتح الباب أمام حديث عن قدر التميز الذاتي " الشخصي " الذي قد يتمتع به البعض ، مما يؤهله لأن يطور من قدراته التي تتجاوز نطاق الدراسة التقليدية النمطية المتاحة ، وتمكنه من الالتحاق بسوق عمل نشط ، ونوعية من المهن تحتاج إلى قدرات خاصة من أجل التمكن من التعامل مع أدواتها وفنونها .

- هذا ومن المهم أن نشير إلى أن نسبة لا بأس بها من المبحوثين (تصل إلى ٤١,٦ %) لم تقتصر مؤهلاتها العلمية على الدرجة الجامعية الأولى ، وإنما تجاوزوها إلى الحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه . وقد أعربوا عن قناعة عامة مؤداها : أن الدرجة الجامعية الأولى لم تعد كافية في الراهن للمنافسة في سوق العمل ، فضلا عن أن بعضهم قد أعرب عن رغبته في مواصلة التعليم وتطوير المعارف بغض النظر عن الجدوى العملية ، وتحديدًا المادية من ذلك .

(د) اللغات الأجنبية :

- يعد إتقان اللغات الأجنبية ، الانجليزية علي الأقل ، أحد أهم العوامل المؤهل لشغل الشخص منهم للعمل في مجاله ، فهي أداة تواصل لاغنى عنها ، خاصة وأن طبيعة هذه المهن تقتضي - في أحيان عديدة - كتابة تقارير باللغات الأجنبية ، والتعامل مع مؤسسات وأشخاص من جنسيات متعددة ، فضلا عن متطلبات السفر إلى الخارج في مهام تخص العمل .

ومن ثم وبالترتيب عليه وجدنا :

- جميع أفراد العينة - تقريبا - يتقنون اللغة الانجليزية .
- حوالي (٤٠ %) يتقنون الفرنسية إلى جانب الانجليزية .
- (١٦,٦ %) يتقنون الانجليزية والفرنسية والالمانية .
- (٨,٣ %) يتقنون الانجليزية والفرنسية والأسبانية .

(هـ) الدخل الشهري :

الغالب أنهم يتحصلون على اجمالي دخول شهرية مرتفع ، قياسا إلى المستوى العام لدخول المنتمين -كلاسيكيا - للمواقع الوسطى المصرية .

ويبين الجدول التالي الدخل الشهرية للمبحوثين

الدخل الشهري (بالجنيه)	%
-٢٠٠٠	١٦,٦
-٦٠٠٠	٤١,٦
-١٠٠٠٠	٢٥,٠
-١٥٠٠٠	٨,٣
-٢٨٠٠٠	٨,٣

ويجدر بالذكر أن نسبة مقدرة من العينة (حوالى ٤٠%) تتقاضى رواتبها بالدولار الأمريكي ، وهم العاملون - تحديداً في مؤسسات اجنبية متعددة الجنسية (أمريكية - انجليزية) .

(و) النوع :

جاءت نسبة الإناث في العينة (٥٨,٣%) في حين بلغت نسبة الذكور (٤١,٦%) .

الفصل الأول

المواقف العامة إزاء القيم السائدة ، محليا وعالميا

تركز الاهتمام - في هذا المقام - على ما يعد بمثابة التمهيد الذي نستهدف من وراءه الوقوف على مواقف المبحوثين العامة إزاء القيم السائدة محليا وعالميا ، بداية من سؤالهم حول مدى اتساقهم ، أو توافقهم النسبي مع القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع المصري ، ووصولاً إلى رؤيتهم لما هو إيجابي من ناحية ، وسلبى من ناحية أخرى في القيم العامة : المحلية والعالمية .

(أ) مدى الاتساق مع القيم السائدة في المجتمع :

أردنا التعرف على رأى المبحوث " ذاته " في مدى إتساق قيمه العامة وتوافقها مع القيم السائدة في المجتمع المصري ، ورغم العمومية البادية على هذا التساؤل ، فإنه يعكس - بمقايير متفاوتة - ادراك المبحوثين لذواتهم ، المتمثلة في قيمهم العامة المتبناة في علاقتها بالقيم العامة السائدة في مجتمعهم ، لم نهدف من وراءه إلى تفاصيل تتعلق بنوعية هذه القيم ومستوياتها المختلفة (سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية) ، حيث أن هذه التفاصيل سترد فيما بعد ، وإنما هو بمثابة قياس للإتجاه العام للمبحوثين إزاء واقعهم الاجتماعي المعاش ، بأنساقه القيمية المختلفة ،

ونعرض فيما يلي لإفادات المبحوثين في هذا الشأن :

مدى الاتساق مع القيم السائدة بالمجتمع	
اتساق تام	- %
تناقض وتناقض	٣٣,٣ %
الي حد ما	٦٦,٦ %

حينما تساءلنا بشأن مدى الإتساق والتوافق الذى يعتقده المبحوثون بين قيمهم المتبناه من ناحية ، والقيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع المصرى من ناحية أخرى ، فإن أحداً من المبحوثين لم يقرر اتساق قيمه المتبناه التام - عامة - مع القيم السائدة بالمجتمع ، فى حين قرر (ثلثهم) أن قيمه وتوجهاته تعد فى حالة تناقض وتتناقض مع السياق القيمى العام للمجتمع . وهم يطرحون فى هذا السبيل أسبابا وعوامل ، نبلورها على النحو التالى :

(١) "أن السياق العام للقيم لدينا يعمل على كبت الحريات الانسانية . وهو ما نجده على كافة المستويات ، فى الأسرة (الأب) وفى العمل (الرئيس أو المدير) ، وفى السياسة (رئيس الحزب) ، وحتى فى مجال الثقافة ، هناك مجموعة من الأسماء التى تحتكر المجال وتعمل جاهدة على كبت الصاعدين حتى تتأكد من ولائهم" .

(٢) "أن معظم الناس تتبنى قيما لا أقبلها ولا اتبناها كالمظهرية ، والتدخل فى شئون الغير ، والمحافظة الزائفة والمثال على ذلك إصرار النسق القيمى المهيمن على ضرورة الالتزام بالمظهر بأكثر من الجوهر ، فأنا ملتزمة طالما أنتى أرتدي الحجاب ، وغير ملتزمة طالما أنتى سافرة ، وهكذا" .

(٣) "معظم الناس لدينا لاتعترف بقيم الحرية إلا لأنفسهم فقط ، أما حرية الآخرين فهى دائما مثار شكوك . إن سياقنا القيمى يحمل كما كبيرا من المتناقضات فمن حق الرئيس أو المدير أن يتأخر عن الحضور فى ساعات العمل الرسمية ، فى حين أنه يعنف المرؤسين على ذلك" .

- "كذلك إن الرجال يحيون حياتهم بحرية ، فى حين ينظرون بشك وريبة تجاه المرأة التى تحيا بنفس الطريقة ، وفى حين يرحبون بها فى حضورها ، فإنهم ينتقدونها فى جلساتهم - الرجالية - الخاصة" .

- وإذا كان هذا هو ما يقرره من نسميهم الناقدون والمتمردون على القيم العامة السائدة فى مجتمعنا ، فإن النسبة الغالبة من المبحوثين ، وتمثل (الثلثين) ،

ترى أن ما تتبناه من قيم يتسق (إلى حد ما) مع القيم السائدة في المجتمع ،
ورغم هذا الاتساق " النسبي " ، فإن عدیدا منهم قد أوضح من خلال المناقشة
معه أنه قد يكون على شفا القول بالتناقص والتناقض بأكثر من ميله إلى الاتساق
والتناغم .

أما عن تبرير موقفهم المتعلق بالاتساق النسبي مع القيم العامة بالمجتمع ،
فيطرحون في ذلك ما يلي :

- (١) "ان المسألة تختلف من سياق لآخر ، فالمجتمع متغير في أجوائه" .
- (٢) "ان المجتمع به أنماطا متنوعة من البشر ، بعضهم أجـد قيمي متسقة
ومتوافقة معهم ، والآخرين متعارضة : وهم الأغلبية" .
- (٣) "أتعامل في حدود ضيقة مع من يختلفون قيميا معي ، ولا أحاول أن افرض
شيئا عليهم من أفكارى وقيمي ، في حين يحدث العكس معي دائما ،
باختصار فأنا أجـد نفسي فقط مع المقربين من الأصدقاء ،ومن ثم فإن قيمي
تتسق الى حد ما مع السياق العام" .

• الخلاصة أن تساؤلنا قد أفاد - بشكل عام - في الكشف عن الاتجاه العام
الغالب على قيم المبحوثين ، فهو وإن كان لايشي بتفاصيل ، إلا أنه يمنحنا
مؤشرا دالا على علاقة اجتماعية تتفاوت درجة شدتها بين الفرد وسياقه
المجتمعي ، تلك العلاقة التي أظهرت نزوعا عاما نحو المراجعة والنقد ، بأكثر
من الاتساق والتناغم .

(ب) القيم غير المعلنة :

وكما أن هناك قيما نتبناها ، ونعلنها ، ونتعامل بها ومن خلالها على نطاق
واسع ، فإن هناك نوعية أخرى من القيم التي قد نتبناها ، ولكن دون أن نعلن عنها
، أو أننا قد نعلن عنها ونتعامل بها في أضيق نطاق اجتماعي ممكن ، فإعلانها
على نطاق واسع قد يتسبب في مشكلات وصراعات ، لا قبل للشخص بمجابتها .

يحدث ذلك كثيرا ، ويكون ملحوظا في المجتمعات التقليدية المحافظة ، والتي يضيق هامش الحرية داخلها عن أن يستوعب الاختلاف والمغايرة ، أو أن يقبل بالتعدد على مستوى القيم والمعايير الاجتماعية .

ويمثل الاقتراب من مضمون تلك النوعية من القيم " غير المعلنة " محاولة للكشف عن أوجه الاتساق والتناقض بين قيم بعض الأفراد والجماعات من ناحية ، ومجتمعهم من ناحية أخرى . وهو يعد امتدادا للتساؤل السابق ، وإن يكن بقدر أكبر من التفصيل .

• كان التساؤل الذي وجه للمبحوثين في هذا الصدد مؤداه : ما القيم التي تتبناها وتتوقع معارضتها اجتماعيا اذا ما أبديتها علانية ، سواء بالقول أو بالفعل ، أو بكليهما معا ؟

وقد أعرب حوالي (٥٨%) من المبحوثين عن تبنيهم لهذه النوعية من القيم " غير المعلنة " ، في حين أفادت النسبة الباقية (٤٢%) بأنها لا تبني قيما لا يستطيع الكشف عنها والتعامل من خلالها .

(أ) أما عن نوعية هذه القيم " غير المعلنة " التي طرحتها هذه النسبة من مبحوثينا ، فإنها لم تتعد في جوهرها قيمتين أساسيتين هما : الحرية والمساواة .

وللوهلة الأولى ، قد يري البعض أنهما قيمتان إنسانيتان أساسيتان لاتستدعيان - بالضرورة - المداراة ، والحيلولة دون الكشف الصريح عن تبنيها ، إلا أن تركيز المبحوثين على جعلهما قيمتان فاعلتان على مستوى موضوعات اجتماعية لها وضعية التابو أو " المحرمات " في مجتمعنا ، هو ما جعل منهما قيما تحتاج إلى قدر من الحرص ومراعاة الملائمة الاجتماعية لدى من يعتقد فيهما على هذه المستويات بالذات .

• يتضح ذلك حال حديثنا عن قيم لا تركز على الحرية فى عمومها ، وإنما تحددها فى (١) الحرية الجنسية ، (٢) وحرية تغيير المعتقد : (من دين إلى آخر من ناحية ، وعدم الاعتقاد فى الدين " الالحاد " من ناحية أخرى) ، (٣) والحرية السياسية ، وهى القيمة التى تصطدم مباشرة مع النظام الحاكم المهيمن على مجمل الحياة السياسية ، كما تصطدم كذلك مع " الأحزاب " : القائمة بقياداتها ، والتى تمارس التسلط على هذه الأحزاب دون سماح بالإختلاف أو المعارضة ، كذلك الأمر على مستوى النقابات المهنية والجمعيات الأهلية التى تعرف بأسماء رؤسائها ومديرىها الذين يمسون بكافة الخيوط فى ايديهم ، إلى جانب بعض معاونيهم المقربين .

• ويحدث الشيء نفسه حينما نتحدث عن قيمة المساواة ، فهى هنا المساواة بين الناس دون اعتبار للفروق المادية وغير المادية ، حيث يصبح الانسان ذاته هو الأساس والمعيار ، دون التفات إلى موقعه ومكانته الطبقية ، أو السياسية ، أو الاجتماعية .

وفى هذه الحالة ، وكما نرى ، فإن قيمتي الحرية والمساواة ، بمستوياتيهما المختلفة ، وكما تتبناهما نسبة مقدرة من مبحوثينا ، هما قيمتان من الصعب الكشف عنهما على نطاق اجتماعي واسع ، وإن كان ذلك ممكنا ومتاحا على نطاقات محدودة تتسم بقدر من المرونة ، والتسامح ، والتقدمية ، وهو ما يجعلنا نتفهم موقف هؤلاء المبحوثين ونبرره من ناحية ، ونتعرف على جانب من جوانب عدم الاتساق بين قيمهم المتبناه ، والقيم السائدة فى المجتمع من ناحية أخرى . وهى - فى الاجمال - تعد وضعية تعكس مدى وعى هؤلاء المبحوثين بطبيعة السياق المجتمعي الذى يعيشون فيه ، ومحاولتهم التكيف الايجابى معه قدر إمكانهم .

(ب) على الجانب الآخر هناك النسبة الأخرى من المبحوثين (٤٢%) التى أوضح بعضها عدم تبنيه لقيم يخشى الاعلان عنها ، فى حين

ذكر البعض الآخر أن القيم التي يتبناها يتحمل مسئوليتها ، رغم المصاعب التي قد يواجهها بسببها .

- الفريق الأول (حوالى ٢٥% من الاجمالي) قيمه المتبناه هي الأكثر اتساقا مع القيم السائدة اجتماعيا ، ومن ثم فهو الأكثر ميلا نحو المحافظة ، وأفراده أكثر تناغما مع واقعهم . هذا اذا سلمنا - بالفعل - بأنهم لا يتبنون قيما أخرى مغايرة ، قد لا يعونها جيدا ، أو أنهم قد لا يريدون الكشف عنها .

- أما الفريق الآخر ، فلديه قدر أكبر من الشجاعة والجرأة والقدرة على إيذاء قيمه ، والاعلان عنها ، وممارستها دون الالتفات كثيرا لما قد يواجهاه من صعوبات أو اعتراضات اجتماعية ، إلا أنهم نادروا الوجود فى مجتمعنا ، وهو ما انعكس على نسبتهم المئوية بعينتنا والتي بلغت ١٦,٦% من الاجمالي .

(ج) القيم الكونية : *Universal Values*

على غرار ما قام به البعض من بحوث ودراسات استهدفت التعرف على أهم وأبرز القيم الكونية السائدة (*) قام الباحث بطرح تساؤل على المبحوثين بشأن هذه القيم الكونية ذاتها ، وان يكن بتفصيل شقيها ، الايجابي والسلبي . وذلك قبل الشروع فى سؤالهم عن القيم الكونية Globalized Values بشكل محدد وعلى مستويات متعددة .

(*) مثلنا على تلك الدراسات ما ورد فى الفصل الثالث من دراستنا ، والتي من أبرزها المسوح القيمية التي أشرف عليها رونالد انجلهارت .

أولاً : القيم العالمية " الايجابية " :

طرح المبحوثون - فى هذا الصدد - عددا من القيم التى يرتأون أنها ايجابية • وإيجابيتها - فى رؤيتهم - تعد من أهم عوامل ، بسل ودلائل تقدم المجتمعات الحاضرة لها •

وبالإمكان بلورة ما طرحه المبحوثون فى هذا الشأن فى هيئة قيم محددة على النحو التالى :

- (١) قبول الآخر
- (٢) الايجابية
- (٣) العمل الجاد
- (٤) النظام
- (٥) النظافة
- (٦) الديمقراطية
- (٧) المصلحة العامة
- (٨) حرية الرأى
- (٩) احترام الانسان •

هذا ومن المهم أن نذكر أن مبحوثينا قد استفاضوا فى شرح ما يقصدونه - تحديداً - ببعض تلك القيم ، حتى لا تؤخذ على علاقتها دون عمق كاف قد يخل بما يقصدونه أو يعتقدونه فى الأساس بشأنها • ومن أهم ما جاء فى تعليقاتهم :

- (١) أقصد " قبول الآخر " على ما هو عليه ، وليس التسامح ، فالتسامح ينطوى على غفران وعفو عن خطأ ، وهو ما لا يعد صحيحا دائما • ولا

يصح لأحد - في الأساس - أن يفرض وصايته على آخرين يختلفون عنه على أى مستوى من المستويات .

(٢) " الديمقراطية " التى أعنيها هى الديمقراطية المطبقة داخل مجتمعاتهم - فى الغرب - وليس خارجها . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أننا مهتم بالديمقراطية الاجتماعية بأكثر من السياسية ، التى تتدخل فى فواعلها محدثات كثيرة ، وقد تحيلنا مناقشتها الى الكشف عن أنها محكومة ومحددة داخل نطاقات ضيقة ، خاصة اذا ما صعدنا بها الى مستوياتها الأعلى فى بلد مثل الولايات المتحدة ، حيث يلعب المال والإعلام الدور الرئيسي فى هذا الصدد .

(٣) أما " قيمة العمل الجاد " فتتبع من الاخلاص ، والتحديد الواضح للأهداف الفردية والمجتمعية ، ومعرفة كل فرد لقدر نفسه وإمكانياته ، والتى يستغلها بالقدر الأمثل ، فضلا عن التخطيط الجيد على المدين المتوسط والبعيد .

(٤) كما أن " احترام الانسان " يتأتى من قيمة الانسان ذاته كإنسان ، وحقوقه التى تم إرسائها عبر عقود تاريخية عديدة ، ووجود مؤسسات ومنظمات بالإمكان الرجوع اليها ، والاحتفاء بها فى المواقف المختلفة التى قد تتعرض فيها تلك الحقوق للإنتهاك على أى مستوى من المستويات .

• ما سبق مجرد أمثلة ونماذج لرؤية المبحوثين " العميقة " بشأن القيم العالمية الكونية " التى يعتقدون فى ايجابيتها . وهى رؤية تعكس وعيا حقيقيا بتلك القيم ، فى ابتعاد عن مجرد التبريد السطحى لمسمياتها .

ومن جانبنا نلاحظ أن القيم التى طرحها المبحوثين - فى معظمها من الممكن تصنيفها كقيم عامة . ففى حين يغلب على بعضها النزوع إلى المستوى الاجتماعى كقيم الخصوصية ، وعدم المظهرية ، والجماعية ، ، ، ، ، أو السياسى كالديمقراطية ، والمحاسبية ، ، ، فإن رؤيتنا لعموميتها ينبع من كون تلك القيم قد

تجاوزت عمقا وشمولا ، التصنيفات المحدودة الجامدة ، سواء أكانت سياسية ، أو اقتصادية ، أو اجتماعية لتغدو بمثابة قيم مجتمعية . مثال ذلك أننا اذا تحدثنا عن قيمة كالديمقراطية ، والتي قد يصنفها البعض منا ، أو بالأدق يقصرها على المستوى السياسى ، والمتعلق بالانتخابات الحرة ، وتداول السلطة ، فإن الواقع فى السياقات الاجتماعية المتقدمة قد استدمج تلك القيمة مجتمعا لتصير قيمة مرساه فى الكيانات الاجتماعية بمختلف مستوياتها ، حيث نجدها فى الأسرة ، كما هى فى الحى السكنى ، فضلا عن الحزب السياسى ، والمؤسسات الثقافية .

وما ينطبق على قيمة الديمقراطية ينطبق على غيرها من القيم كالايجابية ، والنظام ، واحترام الانسان ، . . . الخ .

ثانيا : القيم العالمية " السلبية " :

الوجه الآخر للقيم العالمية هو الوجه السلبى ، وقد طرح المبحوثون فى هذا الصدد العديد من القيم ، والتي بلورناها على النحو التالى :

(١) العنصرية

(٢) الفردية

(٣) الاستهلاكية

(٤) البراجماتية

(٥) الشر

(٦) الهيمنة

(٧) الاستغلال

(٨) تسليع الانسان

(٩) الانفلات الاخلاقي

(١٠) المادية

(١١) القوة

(١٢) الجفاء

وبقدر أكبر من التفصيل يشرح المبحوثون بعضا مما طرحوه من قيم فى هذا الشأن .

(١) " فالعنصرية والتعصب " ، هما نتاج الجهل بحقائق الأمور ، فالشعوب ، سواء الامريكية أو الاوروبية ، غير معنية كثيرا بأن تجهد نفسها من أجل التعرف على ثقافتنا ، ومن ثم فهي تتقبل ما يطرحه الاعلام لديها بشأننا ، وهو محمل بكثير من المغالطات والاتحييزات ، والتي تفضى إلى تعميق العنصرية والتعصب ضدنا ،

(٢) كما يعكس " تسليع الانسان " ، وبخاصة جسد المرأة ، حاله من عدم الاعتزاز الحقيقي بها ، واستخدامها كسلعة للشهوة والاثارة .

(٣) " الانفلات الاخلاقي " هو نتاج حرية العلاقات الجنسية بلا حدود ، وهو ما أدى إلى اضعاف المشروعية - في بعض الاحيان - علي زواج الشواذ من رجال ونساء .

(٤) أما " القوة " فقد أصبحت المعيار ، فلم يعد هناك مكان للضعيف . لقد سادت قيم الهيمنة ، والبشر ، والاستغلال علي العالم .

• وإذا كان لنا من تعليق على مجمل القيم العالمية ذات الطابع السلبي ، والتي طرحها المبحوثون ، فإننا نلاحظ أن ثمة خيط ، أو اطار واحد ينتظمها . هذا الاطار يتمثل فى النظام الرأسمالى بنزوعه الراهن نحو الليبرالية الجديدة ، والذي يترافق مع صعود ملحوظ للاتجاهات اليمينية المتطرفة . ومن ثم فليس

غريبا أن تذكر قيم من قبيل : البراجماتية ، والاستهلاكية ، والمادية ، والفردية ، وتسليع الانسان ، جنبا إلى جنب مع العنصرية ، والقوة وغيرها .

• هذا ولعلنا نلاحظ أن تلك القيم السلبية المذكورة تتعايش - فى تلك المجتمعات - مع غيرها من القيم التى سبق أن طرحها المبحوثون على أنها قيما ايجابية . إلا أن النزوع السلبي يكون أكثر وضوحا حال التعامل مع مجتمعات ، أو جماعات ، أو حتي أشخاص يقعون خارج المنظومة المتقدمة ، فى حين تغلب الايجابية طالما أننا داخل نطاق تلك المنظومة ذاتها .

• نخلص من كل ما سبق إلى أن مبحثنا ، والذين يشكلون - موضوعيا - من حيث التكوين ، جزءا من شريحة طبقية معولمة ، متعدية للحدود الوطنية ، يتمتعون بدرجة من الوعي تمكنهم من الفرز النقدى للقيم السائدة على مستوى العالم ، فعولمتهم الطبقية لم تجعلهم فى موقف التسليم السلبي بأنساق القيم العالمية دون مراجعتها ، بل إنهم يعبرون ، بأكثر من أسلوب ، عن حاله من الوعي بالتناقض والازدواجية القيمية العالمية ، وهو ما يعكس ، فى نهاية المطاف ، وضعية الخصوصية لتلك الجماعات ، على مستوى الوعي ، رغم نقاط تماسها العديدة ، على مستوى الوجود ، مع بنية طبقية ممتدة كوكبيا .

(د) القيم المحلية :

وكما استطلعنا موقف المبحوثين إزاء القيم العالمية ، بإيجابيتها وسلبياتها ، طرحنا عليهم تساؤلا يتعلق بموقفهم من القيم المحلية ، ورؤيتهم لما هو ايجابي منها من ناحية ، وسلبي من ناحية أخرى .

أولا : القيم المحلية " الايجابية " :

طرح المبحوثون مجموعة من القيم التى عدوها ايجابية فى مجتمعنا المصرى . وهى القيم التى بالإمكان بلورتها على النحو التالى :

(١) الشهامة والنخوة

(٢) الأسريه

(٣) التكافل

(٤) التدين

(٥) الحب والمودة والحميمية

(٦) الأصالة

(٧) الامان

(٨) الانتماء

(٩) احترام الكبير

وقد أوضح بعض المبحوثين - في تعليقاتهم - أن التحولات العالمية العديدة قد أصابت الكثير من قيمنا بالسلبية ، إلا أن هناك بعض القيم الايجابية التي ما تزال فاعلة في مجتمعنا ، والتي تعد من أهم عوامل استمراريته ، وذلك رغم انحسار نطاقها نسبيا في الفترة الراهنة .

ومن ناحيتنا نلاحظ أن ما ذكره المبحوثون بشأن القيم المحلية "الاجابية" قد انحصر في مجموعة من القيم التي يغلب عليها التقليدية ، في حين غابت القيم التي يمكن أن ننسبها إلى الحداثة ، ناهيك عما بعدها . حيث لم نعثر على قيم تتعلق بالعقلانية ، أو الابداعية ، أو الإنجاز مثلا ، في حين كان التركيز منصبا على القيم الأسرية ، والتدين ، والأصالة ، واحترام الكبير . . الخ .

هذه القيم التقليدية " الايجابية " السائدة في مجتمعنا المصري ، تكشف - بقدر معين - جانبا من جوانب الاختيار التفضيلي لمبحوثينا ، وهو ما قد يشي

ببعض ملامح التقليدية فى أنساق قيمهم المتبناه ، رغم الحداثة البادية على تكوينهم الاجتماعى .

ثانيا : القيم المحلية " السلبية " :

أما فيما يتعلق بالقيم السلبية التى يرى مبحوثينا أنها ذات حضور قوى فى مجتمعنا ، فقد تمثلت فيما يلى :

- (١) السلبية ، والتى من أهم مظاهرها : الهروب إلى التدين _ الانسحاب -
التخاذل - عدم تنمية الذات - الخوف من التعبير عن الذات .
- (٢) الفساد ، ويتجلى فيما يلى : الوساطة - المحسوبية - الوصولية - شخصية
مؤسسات العمل - النفاق .
- (٣) الجمود ، ومن مظاهره : التعصب - الاعتقاد فى صواب موقفي دائما تجاه
الآخر - عقلية المؤامرة .
- (٤) الانفلات الاخلاقى ، ويتمثل فى : الفهم الخاطيء للحرية - استسلام الآباء
للانفلات الاخلاقى للأبناء .
- (٥) التفرقة بين الجنسين ، ومن أمثلته : عدم المساواة بين الفتى والفتاة فى
درجة العقاب عند لتيان نفس الأخطاء - تقييد حرية الفتاة فى الاختيار .
- (٦) هدر الامكانيات ، ومنها : عدم تقدير الآخر وإمكانياته - هدر الكوادر
والكفاءات المميزة - إهدار الوقت .
- (٧) إلى جانب قيم أخرى متفرقة : كالمظهرية ، والتطفل ، والأنانية ، والجشع
المادى ، والجهل .

لعل من الواضح أن افادات المبحوثين بشأن القيم السلبية فى مجتمعنا
المصرى قد جاءت مستفيضة بأكثر مما كان عليه الحال بشأن القيم المحلية

الإيجابية • وهو ما قد يعكس حالة من عدم الرضا عما هو سائد من قيم مجتمعية بشكل عام • كما وأنه قد يطرح تفسيراً أكثر تحديداً لحالة عدم الاتساق مع تلك القيم ، والتي سبق أن عبر عنها المبحوثون إجمالاً في تساؤل أسبق •

ومن ناحية أخرى ، نلاحظ أن السمة العامة الغالبة على ما طرح من قيم ، تتمثل في كونها قيماً مجتمعية ، فهي لا تصنف كقيم سياسية فقط ، أو اقتصادية فقط ، أو غيرها ••• ، بل أن بالإمكان انطباقها في شمولها وعمقها ، على كافة المستويات الممكنة ، وهو أمر نجده متحققاً في استعراضنا لقيم من قبيل : الفساد ، والسلبية ، والجمود ، وهدر الامكانيات •••

هذا ويكشف تأملنا لما طرحه المبحوثون - بشكل عام - عن أمرين أساسيين : يتمثل أحدهما في مدى العمق والشمول الذي يتمتعون به في رصد الواعي لقيم المجتمع المصري ، وهو ما يدلنا بقدر كبير على أن هذا الوعي الناقد لا يمكن أن يتشكل لدى أحد ، إلا في حالة معاشته الفاعلة والمتفاعلة مع هذا المجتمع ، على مستويات متعددة ومختلفة • أما الأمر الثاني ، فيتمثل في أن هذا الرصد - من جانب المبحوثين - وإن كان لا يمكن الادعاء إطلاقاً بتمثياله " الموضوعي " لكافة الرؤى الممكنة لفئات وشرائح المجتمع إجمالاً ، ولا حتى جمهور بحثنا ، نظراً لعمدية العينة ، إلا أن رؤية هؤلاء المبحوثين تحمل - في ذاتها - قيمة كبيرة ومقدرة من فئات تتمتع بدرجة عالية من الوعي ، بحكم عوامل متعددة ، ومن ثم فإن ما طرحوه - في هذا الشأن - هو في أحد أهم جوانبه إنما يعكس مدى عمق الأزمة التي يعانيها مجتمعنا في مرحلته الراهنة على مستويات متعددة ومختلفة ، تستدعي الانتباه ، ومحاولة طرح الحلول الجذرية ، بدلاً من مجرد انتظار التهاوى الكامل •

الفصل الثاني

القيم الاقتصادية

انطلاقاً من المفهوم الذى نتبناه للقيم بشكل عام ، ركزنا - فى هذا الصدد - على قيم المبحوثين الاقتصادية بشأن :

(أ) النظام الاقتصادى الأمثل للمجتمع المصرى .

(ب) الاستهلاك .

(ج) الادخار والاستثمار .

(د) العمل وسوقه .

ونعرض فيما يلى لإفادات المبحوثين تفصيلاً :

(أ) النظام الاقتصادى الأمثل للمجتمع المصرى :

رغم أنهم جميعاً - تقريباً - مستفيدون من التحول نحو الرأسمالية ، وأنهم مندرجون ضمن مؤسسات انعشتها عملية العولمة ، بمستوياتها المختلفة ، فإنهم يرتأون فى معظمهم (حوالى ٩٠%) : أنه من الأفضل أن يكون النظام الاقتصادى لمصر مختلطاً بين العام والخاص ، أو السوق الرأسمالى الذى تتدخل فيه الدولة ، والأقرب إلى النظام الكينزى - نسبة إلى ج.م. كينز - كما أفاد البعض تحديداً .

حيث ينتقدون النظام الرأسمالى الصرف الذى يعتمد الليبرالية الجديدة على أساس أنه - بتعبير بعضهم - " نظام قاس لا يرحم " .

ونعرض فيما يلى لمبررات اختيار هذا النمط من النظم الاقتصادية - المختلطة - من منظور بعض المبحوثين :

(١) " أفضل نظاما اقتصاديا تتدخل فيه الدولة لأن هناك بعض القطاعات التى لابد من ضبطها بشكل عام كالصحة والتعليم ، فلو ترك هذان القطاعان لرجال الأعمال والقطاع الخاص لمات الناس من المرض ، وارتفاع تكاليف العلاج وأسعار الدواء من ناحية ، ولأصبح الناس - فى غالبيتهم - جهلاء لايتحصلون إلا على التعليم الأساسي " الأولى " إذا لابد من دور للدولة ، خاصة على الصعيد الاجتماعى ، وأنا أقصد هنا ما يطلق عليه : الحكم الصالح وليس الفاسد " .

(٢) " لا أجد نظاما اقتصاديا حرا تماما يكون مناسباً لنا ، ولكن أن يكون للدولة دور فى التوزيع المتعلق بالثروة ، وقد يتم ذلك من خلال نظام للضرائب التصاعدية على الدخول ، كما يحدث فى بعض الدول الأوروبية ، على سبيل المثال " .

(٣) " الأنسب أن يكون مختلطاً ، فالرأسمالية تطحن البشر ، والخضوع للدولة - خاصة فى مصر - يؤدى الى مزيد من الهيمنة المتخلفة " .

(٤) " النظام المختلط هو الأنسب ، سبب ذلك اننا بلا مبادئ لو تركنا فى ظل اقتصاد حر تماما ، كما أن هيمنة الدولة على الاقتصاد ستخلق مصالح للبعض على حساب الكل أيضا - ومن ثم فالخليط بينهما يمكن أن يدارى على عيوبهما معا " .

• والخلاصة أن المبحوثين لم يطرحوا أفكارا أو مقترحات مبدعة أو غير تقليدية بشأن نظام اقتصادى ملائم لمجتمعنا ، إن هى إلا امتدادات محسنة للواقع ، ومن ثم فقيمهم - فى هذا الصدد - أميل إلى الليبرالية .

ورغم ذلك فلا نستطيع إلا أن نعترف بأن اختيارهم " المبرر " للنظام المختلط ينم عن وعيهم بظروف المجتمع والصعوبات العديدة التى تواجهه شرائحه الدنيا والوسطى ، على حد سواء ، فى سعيها لإشباع متطلباتها

الأساسية ، ومن ثم الحاجة الى دور " اجتماعي " للدولة ، وهم يتحرون -
 فى هذا المقام - دورا نزيها لحكم صالح good governance ، كما أنهم
 يطرحون ، من ناحية أخرى ، آلية ممكنة للتصحيح الاجتماعي المتعلق
 بتوزيع الثروة من خلال نظام الضرائب التصاعدية على الدخل .

نخلص إلى أن المبحوثين قد انطلقوا فى تفضيلاتهم واختياراتهم
 القيمة من أرضية الواقع ، الذى تتعايش فيه توازنات المصالح من ناحية ،
 وتهديداتها من ناحية أخرى فى صيغة مصرية فريدة ، تحتوى العام والخاص
 فى توليفة متعايشة منذ زمن بعيد ، وتعكس طبيعة المجتمع غير الحاسمة فى
 معظم أحوالها .

(ب) الاستهلاك :

تكشف قيم الاستهلاك جانبا مهما من القيم الاقتصادية للمبحوثين .
 وقد ركزنا - فى هذا الصدد - على التفضيلات المتعلقة بالسلع المحلية
 والاجنبية . وجاءت افادات المبحوثين على النحو الموضح بالجدول التالى :

تفضيلات استهلاك السلع	
أجنبية	٥٠%
محلية	٣٣,٣%
أجنبية ومحلية	١٦,٦%

ويتضح من خلال الجدول أن (نصف العينة) تفضل استهلاك السلع
 الأجنبية ، خاصة الملابس . فى حين يفضل (الثلث منهم) السلع المحلية ،
 وتقع نسبة قليلة (١٦,٦%) فى منطقة وسطي بين هذا وذاك .

• ومن خلال المقابلات المعمقة مع المبحوثين أفادت نسبة ملحوظة (٦٦,٦%) ممن يفضلون السلع الأجنبية بما يمكن بلورته فيما مؤداه :
ان شراء السلع الأجنبية - خاصة الملابس - لا يرتبط لديهم - فى الغالب - بنزعة مظهرية بقدر ما يرتبط بالملائمة من حيث السعر والجودة والأذواق ، فهم يقررون ان السعر يكون - فى أحيان عديدة - متقارب مع المحلى فى حين تكون الجودة أعلى ، والأذواق والمقاسات تلائم اختياراتهم وتفضيلاتهم - كما أضاف بعضهم أن شرائهم للسلع الأجنبية لايعنى بالنسبة اليهم التخلي عن قيم الوطنية ، التى يعتقد البعض أنها تنحصر فى شراء المنتج المحلى مهما كانت نوعيته .

هذا والمدقق يجد أن للمستوى المادى والاجتماعى المرتفع لهذه النسبة من المبحوثين دورا كبيرا فى اختياراتهم . فليس من قبيل المصادفة أن هذه النسبة - بالذات - هى الأعلى على كافة المستويات ، مقارنة بغيرها من أفراد العينة ، سواء على المستوى الاسرى ، أو المؤسسى ، وبالطبع على مستوى الدخل الشهرية ، كما وأنهم - وهذا أمر أساسى - يعون جيدا مدى الاستغلال الذى قد يتعرض له المستهلك حال رغبته فى شراء سلعة محلية تتمتع بمواصفات الجودة ، ذلك أن خبرات سفرهم المتعددة إلى الخارج ، فضلا عن خدمات التسويق عبر شبكة الانترنت ، تجعلهم يتمتعون بقدرة عالية تمكنهم من التمييز والمفاضلة بين سلع محلية وأخرى عالمية (أجنبية) ، بحيث يتجهون إلى الأجود والأنسب سعرا .

وهم يذكرون فى هذا الصدد :

(١) "افضل المستورد لجودته" .

(٢) "الماركات العالمية فى الملابس ، أما المأكولات فمحلية وأجنبية" .

(٣) "أشترى ملابسى من الخارج دائما خلال سفرى ، وفى أحيان عديدة ، أتحرى موسم التخفيضات ، ف لديهم تخفيضات حقيقة لا غش فيها فى مستوى الجودة كما يحدث عندنا" .

(٤) "أفضل الماركات العالمية لأنها أكثر جودة ، وأقوم بالشراء عن طريق النت ، حيث أستطيع الدفع خلال (٥٥) يوما ، وأستطيع أن أفحص ما أريد شرائه ، والتحكم فيما لدى من مال بدقة" .

• وعلى الجانب الآخر ، هناك النسبة (٣٣,٣ %) التي تفضل السلع المحلية . وجاءت مبررات هذا التفضيل منصبة على النقاط التالية :

(١) "أن استهلاك السلع المحلية يساعد على تفعيل العملية الانتاجية للبلاد" .

(٢) "أننا لسنا من أنصار " الفرنجة " ."

(٣) "بالإمكان استخدام الخامات المحلية بتصميمات غريبة (على الموضة)" .

(٤) "نختار السلع المحلية لأنها تتناسب مع امكانياتنا المادية" .

من خلال إفادات هذه النسبة من المبحوثين بالإمكان الالتفات الى نزعه قيمية أكثر تركيزا على الشأن الداخلى " المحلى " ، وهو ما يتبدى فى رغبتهم فى تفعيل الاقتصاد الوطنى من ناحية ، والمحافظة على هويتهم بالابتعاد عن المظاهر الغربية .

نذكر ذلك رغم أن لنا بعض الملاحظات على ما قرره المبحوثون بهذا الشأن ، فهم أنفسهم الذين استطرد بعضهم بأن بالإمكان استخدام الخامات المحلية بتصميمات غريبة . . فالمسألة ليست هنا الاعتراض ومقاومة الهوية الغربية والابتعاد عن " الفرنجة " - حسب تعبير بعضهم - بقدر ما هى مسألة امكانيات متاحة من عدمه ، وهو ما اتضح فى تقرير

بعضهم ، الأكثر صراحة وواقعية ، بأن السلع المحلية تناسب امكانياتهم المادية . وواقع الأمر أن هذه النسبة تحديدا هي الأقل بالفعل فى مستوى دخولها الشهرية مقارنة بغيرها من أفراد العينة .

لا يقلل هذا بالطبع من قيمة ما يتبنونه من قيم تنزع نحو الوطنية ، إلا أن التحليل الموضوعى - كما نعلم - لا يقف موقف التسليم بمجرد التعبيرات الذاتية ، بل يضع ما هو جزئى - كإفادات المبحوثين فى هذا الصدد - فى سياق كلى أشمل ، المتمثل فى ظروف وأوضاع هؤلاء المبحوثين ، ليتبين عمق التوجهات المشكلة لقيمهم دون تقليل أو إفراط .

• وتبقى لدينا نسبة (١٦,٦ %) لم تحسم أمرها إزاء تفضيلاتها الاستهلاكية ، محلية أم عالمية ؟

وهم يقررون فى هذا المقام :

(١) "لو أن هناك سلعا محلية جيدة أفضلها عن الأجنبية . ولو كانت السلع الاجنبية أفضل وأرخص من المحلية ، فبالطبع أشتري الأجنبية" .

(٢) "الأمر لدى مرتبط بمحددتين هما الجودة والسعر المناسب لافرق فى ذلك بين محلى وأجنبى" .

(٣) "أشتري المحلى والاجنبى ، رغم أن هناك مواقف سياسية غريبة - أمريكية تحديدا - تجعلنى أبتعد عن المنتج الأجنبى وأحاول مقاطعة" .

هذه النسبة من المبحوثين تنقسم - فى الإجمال - بحيادية قيمها إزاء المحلى والأجنبى ، فالمسألة بالنسبة إليها تنصب - فقط - على محددى الجودة والسعر ، ورغم أن البعض منهم قد يتخذ موقفا من السلع الأجنبية - الأمريكية بالذات - خلال فترات بعينها ، فإن هذا الموقف معلق على سياسات يتم انتهاجها تجاه مجتمعاتنا ، فهو من ثم موقف سياسى لم يكن

متبعا من قبل أفرزته السياسات الأمريكية دون أن يكون له أساس لدى هؤلاء المبحوثين من قبل .

(ج) الادخار والاستثمار :

تتجه الغالبية العظمى من عينتنا (٨٣,٣ %) الي ادخار فوائض دخولها في البنوك والمصارف دون تفكير في الاستثمار في مجال المشروعات . وهوما يعكس ، ويؤكد على قيمة تقليدية تنسم بها الطبقة الوسطى المصرية في عمومها ، وهي قيمة الأمان والميل نحو عدم المخاطرة .

ولعل من مبررات ذلك أنهم فئات لاخبرة لديها بالمشروعات الاقتصادية ، حيث أنهم من ذوي الخبرات والمهارات التي تميل إلى الانتظام ضمن نطاق مؤسسات يقومون بأدوار محددة داخلها ، دون أن يتحملوا بذاتهم المسؤولية الكاملة عن مشروع مستقل .

التفضيلات إزاء التعامل مع البنوك :

وفيما يتعلق بتفضيلات المبحوثين إزاء نوعية البنوك التي يتعاملون معها ، جاءت النتائج على النحو التالي :

١- بنوك مصريه " مدنية "	٢٥%
٢- بنوك اسلاميه	١٦,٦%
٣- بنوك دوليه	٨,٣%
٤- بنوك مصريه ودوليه	٣٣,٤%
٥- لايتعاملون مع البنوك	١٦,٦%

(١) يتجه (٢٥%) من العينة إلى التعامل مع البنوك المصرية " المدنية " وقد عكست تقاريراتهم في هذا الشأن عدة قيم تتمثل فيما يلي :

- الوطنية : " أتعامل مع البنوك المصرية لأن ذلك سيعود بالفائدة على الاقتصاد المصري .

"أفضل التعامل مع البنوك المصرية بغض النظر عن المزايا التي قد أحصل عليها بتعاملى مع غيرها من البنوك الأجنبية "

- الأمان : " لا أشعر بالأمان إلا مع البنوك الوطنية ؛ فهناك عدة بنوك دولية أشهرت افلاسها ، وأنا لا أعرف الأسباب بالتفصيل " .

- الاعتقاد : " أتعامل مع البنوك المصرية بحكم الاعتقاد العائلى ، وليس كموقف من البنوك الأجنبية " .

(٢) أما المتعاملون مع (بنوك إسلامية) ، ونسبتهم (١٦,٦%) من العينة فتعكس تقاريراتهم قيما من طبيعة مختلفة . فرغم أنهم يسعون إلى الابتعاد عن نظام الفوائد البنكية ، الذى يعتقدون أنه محرم شرعا ، والذى يبتعدون بسببه عن التعامل مع البنوك العادية " المدنية " ، فإنهم لا يخفون تشككهم العميق إزاء البنوك الإسلامية التى يتعاملون معها . حيث يفيد بعضهم : " أحرص على قيم الالتزام الدينى ، ومن ثم أتعامل مع بنك اسلامى ، رغم أننى أعلم أنه قائم على النصب "

" أفضل التعامل مع البنوك الإسلامية ، رغم أننى أعلم أنها غير سليمة ، فأنا أعمل ما على واترك الذنب فى رقابهم "

(٣) ويقترب من قيم هذه النسبة من عينتنا من لا يتعاملون مع البنوك على الإطلاق وأسباب امتناعهم تتمحور حول الالتزام الدينى ، فهذه النسبة (١٦,٦%) تعتقد فى أن الفوائد البنكية محرمة ومؤثمة . كما وأنهم -

ومن ناحية أخرى على وعى بسلبيات ما يطلق عليه " البنوك الإسلامية " ، ومن ثم فقد قرروا الابتعاد تماما عن التعامل مع البنوك ، مدنية كانت أم إسلامية .

(٤) وعلى جانب آخر ، هناك نسبة تتعامل مع بنوك دولية (٨,٣ %) ، وأخرى مع بنوك مصرية إلى جانب البنوك الدولية (٣٣,٤ %) ، ولهم قيم متشابهة إلى حد التطابق بشأن تعاملاتهم مع البنوك بشكل عام . حيث ركزوا إجمالاً على قيم أساسية تتمثل فيما يلي :

- **النظام :** " أنا ابحت عن البنك الذى يتسم التعامل فيه بالنظام والدقة المتناهية "

- **الاحترام :** " أفضل البنك الذى يتعامل معى من منطلق الاحترام على المستوى الشخصى على كافة المستويات ، ومن ثم أفضل البنوك الدولية "

- **حيادية النقود (النقود بلا هوية) :** " لايهم أن يتم الادخار او الاستثمار فى الداخل أو الخارج ، فالبنوك المحلية (مدينة أو إسلامية) تستثمر فى بنوك ومشروعات أجنبية ، داخل وخارج البلاد "

• ومن كل ما سبق نستطيع أن نخلص إلى بلورة بعض الملاحظات الهامة ، وذلك على النحو التالى :

- ١٠- رغم أن (ثلث) عينتنا تعمل ضمن شركات متعددة الجنسية ، ذات أنشطة متعددة ، إنتاجية وخدمية ، إلا أنهم لا يحملون أفكاراً ذات بسال لمشروعات اقتصادية تلائم ظروفهم ومستويات مدخراتهم ، فهم يتجهون - كغيرهم من العاملين في مجالى المعلوماتية والمنظمات غير الحكومية - إلى الاستسهال بإيداع مدخراتهم فى البنوك ، أو قد يمارسون نشاطاً

في البورصة ، ولكن عن طريق البنك أيضا ، فهو - في رأيهم - أكثر ضمانا وخبرة في هذا الصدد .

وكان الظن أن تكون هذه الفئة هي الأكثر جرأة في التعامل مع السوق ومتطلباته ، مقارنة بالفئتين الآخرين في عينتنا ، على اعتبار أنها تعمل ضمن مؤسسات تغلب عليها النزعة الرأسمالية بدرجة واضحة ، ولكن تبين لنا أن قيمها الاقتصادية المتعلقة بالادخال والاستثمار ، لا تكاد تفتقر كثيرا عنهما :

٢- بعض أفراد العينة ، ونسبتهم لالتزيد عن (١٦,٦ %) يفكرون في الاتجاه إلى استثمار مدخراتهم في إقامة مشروع ما ، وعند سؤالهم عن نوعية هذا المشروع المقترح أفادوا بأنه لن يخرج عن :

(١) كافيتريا في مركز تجاري

(٢) مقهى للانترنت .

ولعلهما بالفعل من المشروعات الأكثر رواجاً في الفترة الراهنة ، إلا أنه مما يثير الدهشة أن يكون مصدر التفكير في هذه النوعية من المشروعات ، أناس يقاطعون البنوك والتعامل مع أرباحها - الفوائد البنكية - من منطلقات دينية . حيث نجد التناقض واضحاً للغاية بين نسقين قيمين يحتويهما نفس الشخص أحدهما تقليدي محافظ للغاية ، والآخر حديث ومتحرر ومواكب للعولمة ورموزها . ذلك أن أصحاب الاقتراح بإقامة هذه المشروعات هم أنفسهم من يرتأون في التعامل مع البنوك أثم كبير ، ولكنهم من ناحية أخرى لا يعتقدون في هذا الأثم حال استثمار أموالهم في إنشاء كافيتريا في مول تجاري .

- من ناحية أخرى ، نجد أن بعض المتبنين لموقف مضاد من الفوائد البنكية من منطلقات دينية ، ويتعاملون رغماً عن ذلك مع هذه البنوك ،

خاصه البنوك الدولية (٢٥%) ، يتصالحون مع أنفسهم ويرضون ضميرهم الديني بتخصيص نسبة من أرباحهم وفوائد مدخراتهم البنكية تلك للانفاق على مؤسسات خيرية (كمشروع كفالة اليتيم ، ومستشفيات الاورام ، الخ) .

- وعلى جانب آخر ، أفادت نسبة تقدر ب (٣٣,٣ %) من العينة ، بأن جزءا مهما من مدخراتها يتجه نحو " الاستثمار في الذات " ، حيث الإتجاه الي تنمية المهارات والخبرات في مجالات متعددة ذات صلة بمجالات عملهم الاساسي . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنهم يوجهون قسما من مدخراتهم إلى الترفيه من خلال السفرات السياحية ، الداخلية والخارجية . وقد أوضحوا في هذا الصدد ، أن هذا هو أفضل استثمار للمدخرات . ويقرر بعضهم " أنا حينما أنمو وأتطور انسانيًا ومهنيًا ، أصبح في وضعية أفضل من مجرد مراكمة الأموال ، سواء بإدخارها أو استثمارها بغرض مضاعفتها ، في حين أنسي نفسي وأبتعد عنها " .

- ومن الواضح - بالطبع - أن هذه النسبة من المبحوثين تعي تماما جوهر مفهوم التنمية الانسانية ، وما ينطوي عليه من قيم تتزع نحو تحقيق انسانية الانسان ، بالتجاوز عن المادي إلي ما بعدالمادي - في مفهوم رونالد انجلهارت - والمتمثل في الانفتاح ، والتحرر ، والاشباع النفسي والروحي . الخ .

د- قيم العمل وسوقه :

بسؤال المبحوثين عن أهم القيم التي يعتقدون في سيادتها سوق العمل ، أشاروا إلي عديد من تلك القيم ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشرة . ومن ناحيتنا نستطيع بلورة ما جاء في افادتهم بهذا الصدد على النحو التالي :

٨٣,٣	١- المرونة وتعدد المهام العملية وتقاطعها
٨٣,٣	٢- التجدد والتعلم المستمر
٦٦,٦	٣- وقتية العمل
٥٠,٠	٤- الحراك المهني السريع
٦٦,٦	٥- أمان الخط المهني

(١) المرونة وتعدد المهام العملية وتقاطعها :

وهي من أهم القيم التي ركزوا عليها - من خلال خبراتهم العملية - حيث أن العديد من المهن الحالية في سوق العمل تحتاج إلي - ما أطلق عليه البعض - " الشخص الجوكر " ، بمعنى الذي يكون بإستطاعته القيام بأكثر من مهمة عمل في وقت واحد ، أي أنه متعدد المهارات ، فهو فني وإداري ، بحيث لا يتوقف العمل في مرحلة من مراحله لجهل هذا الشخص ، أو حتي استكافه القيام بمهمة شخص آخر ، قد يراها البعض تقع في مستوى أدنى مما هو مفترض القيام به .

كذلك يرتبط تعدد المهام وتقاطعها بقدرة الشخص على خلق فرص العمل لنفسه وللمؤسسة التي يعمل بها .

وقد أعرب البعض - في هذا المقام - عن أن مهمته لا تقتصر على العمل كباحث - مدير برنامج العطاء Philanthropy في منظمة غير حكومية تعمل في مجال التنمية - داخل نطاق مؤسسته غير الحكومية ، وإنما تتجاوز ذلك إلي قيامه بعملية " التشبيك Networking مع مؤسسات أخرى شبيهة ، حكومية وغير حكومية . كذلك الترويج لنشاطات المؤسسة ،

والمساهمة من ناحية أخرى في اقناع الجهات التي تقدم تمويلا للمؤسسة بجدوى المشروعات المستهدف انجازها .

‘ أى أن هذا الشخص يقوم بعدة مهام بشكل متكامل ومتقاطع ، بمفاهيم وقيم لاتعرف حدودا قاطعة بين مهمة وأخرى ، طالما أن مصلحة العمل واستمراريته تتطلب ذلك .

(٢) التجدد والتعلم المستمر :

• وهما قيمتان متلازمتان ، حيث أن السوق لم يعد بحاجة إلي الشخص الذى يتوقف عند الشهادة الدراسية " النظامية " ، بل الي من يطور ذاته بذاته - بشكل مستمر - من خلال اكتساب المهارات المطلوبة من لغات ، وتقنيات متقدمة ، وقدرة على الاقناع والتفاوض ، أو كما أوضح البعض : " أنت تحتاج إلي مهارات اللباقة ، والذكاء الاجتماعى ، وعقلية البدائل ، والأهم أن تكون " بياعا " ، بمعنى أن تكون لديك القدرة على تسويق نفسك ، وأن تقنع الشخص المستهدف بأهمية السلعة التي تروج لها بالنسبة إليه ، سواء فى الوقت الحاضر أو مستقبلا " .

بالإضافة إلي ذلك ، اقترب البعض من فكرة تتعلق بدور التعليم فى تكريس مهارة " التعلم " لدى الأشخاص ، أي تدريبهم على اكتساب مهارات التعلم المستمر من مصادر مختلفة ومتعددة ، تقليدية وغير تقليدية ، وهي تتمثل فى : التعليم النظامى ، الدورات التدريبية ، الاحتكاك الواعى بذوى الخبرات فى مجالات مختلفة ، القدرة على الملاحظة المنظمة ، القدرة على نظم الأفكار ، التحسب للاحتياجات العاجلة والآجلة فى سوق العمل ، وغيرها

(٣) وقتية العمل :

أوضح العديد من المبحوثين أن هناك مخاوف لدى نسبة مهمة من العاملين من الاستغناء عن خدماتهم في المؤسسات التي يعملون بها ، حيث أن عقود العمل سنوية ، تجدد أم لا ؟ ومن ثم فهم يتبنون قيما لاتعرف الانتماء أو الولاء المؤسسي التام . إن هي إلا مهام وقتية يتم تأديتها بمقابل مادي معلوم ، دون الانشغال بؤهم الاستقرار الوظيفي .

(٤) الحراك المهني السريع :

ومن ناحية أخرى ، يبدي البعض الآخر ارتياحا ازاء هذا النمط من العمل الذي لايتقيد فيه الشخص تقيدا صارما ازاء المؤسسة ، حيث ان ذلك يجعله أكثر حرية في أداء العمل لهذه المؤسسة أو تلك ، مع الوعي بأن المزايا المتعلقة بالتأمين الاجتماعي والصحي هي شيء بالغ الأهمية ، إلا أن الظروف لانتيجها ، ومن ثم فإن التعايش مع الواقع بإمكانياته المتاحة هو أمر مطلوب .

(٥) أمان الخط المهني :

كذلك هناك قيمة ترتبط بمدى قوة السيرة الذاتية للشخص (C.V) في سوق العمل . فنظرا للحراك المهني المحموم الذي يشهده المنتمون لتلك المواقع التطبيقية الوسطى بشكل عام ، وهذه الجماعات المهنية بشكل خاص ، فقد رسخ في وعيهم أن الأمان الوظيفي والاستقرار المهني لم يعد أمرا متاحا كما كان في السابق ، حينما كان الشخص يعين في وظيفة حكومية منذ تخرجه وحتى تقاعده ، فالأوضاع تغيرت بتغير السياسات الاقتصادية الهيكلية ، وأصبح الأمان مرتبطا بالخط المهني (الكاريير) للشخص ، والمعتمد - في الأساس - على خبراته المتراكمة من العمل في مؤسسات متعددة ، وتوليه لمهام مختلفة ، تجعل لسيرته الذاتية ثقلا نسبيا في مواجهة

منافسين آخرين في سوق العمل • والخلاصة أن الامان قد أصبح معلقا علي الخط المهني بأكثر من الوظيفة في حد ذاتها •

• تلك هي أهم القيم التي طرحها المبحوثون من واقع خبراتهم العملية بمجالات عملهم المختلفة ، وهي القيم ذاتها التي بالإمكان ملاحظتها بدرجات مختلفة ، تتفاوت كما وكيفا في سوق العمل في مجمله • حيث لم تعد الحدود واضحة وقاطعة تماما بين شروط للعمل تخص جماعات وشرائح بازغة تفصلها عن غيرها من الجماعات والشرائح والفئات الاجتماعية في المجتمع • وهي الشروط التي ترتبط نوعية التعامل معها ، سلبا وإيجابا ، بمدى القدرات التي يتمتع بها الشخص ذاته ، ومدى تمكنه من أدواته. في ظل سوق عمل في حالة حراك دائم •

الفصل الثالث

قيم المشاركة السياسية

قد يكون من الملائم ، وقبل مناقشة قيم المشاركة السياسية للمبحوثين ، أن نتعرض لواقع تلك المشاركة لدى المنتمين إلى المواقع الطبقية الوسطى بشكل عام ، على اعتبار أن شرائحنا البازغة - محل الدراسة - هي جزء من كل تلك المواقع ، رغم كافة التصورات النظرية عن تمايزها النسبي .

وبداية ، فإن ثمة أمران مهمان وضروريان لفهم طبيعة المشاركة السياسية للمواقع الطبقية الوسطى المصرية وفاعليتها في الصراع السياسي . يرتبط (الأول) بطبيعته تكوين تلك المواقع التي يبرزها فيها التباين والتناقض أكثر من التجانس . وهي طبيعة ارتبط بها تباين في الرؤى السياسية إلى حد التفكك والتناقض ، وذلك إلى حد تقرير أن صراعاتها الداخلية أكثر بروزا من صراعاتها مع المواقع الطبقية الأخرى .

إن هذا الوضع ، في تفاعلات أبعاده ، قد أفضى إلى الانقسام البين داخل وبين أقسامها وفئاتها ، ومن ثم توزع بعضها على أحزاب ، وجمعيات ، وروابط متناقضة في طرحها المطلبى والسياسي .

أما (الأمر الثاني) فيرتبط بطبيعة النظام السياسي المصري ورؤيته للممارسة الديمقراطية ، والمشاركة السياسية بصفة عامة ، وما يصدره من قوانين لتحديد أنماط المشاركة ومستوياتها ، ونظم الانتخاب ، إضافة إلى وجود قوانين أخرى مقيدة للحريات .

وتجدر الإشارة إلى أن فهم المشاركة السياسية وفاعليتها لأي موقع طبقي لا يتحدد فقط بالتصويت في الانتخابات والترشح لها ، بل تمتد إلى المشاركة بالرأي ، والسلوك ، أو الفعل السياسى الذى يشتمل بدوره على عضوية المجالس النيابية المركزية والمحلية ، وعضوية منظمات المجتمع المدنى المختلفة - نقابات ، وأحزاب ، وجمعيات أهلية . . الخ - وصيغ السلوك الجمعى السياسى كالتظاهر ، والحشد ، والاحتجاج ، والاضراب ، والاعتصام . . .

ولعل من الاشكاليات الأساسية التي بحاجة الي تناول عند دراسة المشاركة السياسية لأصحاب تلك المواقع هي ما تتمثل في عدم القدرة على اصدار حكم عام مؤداه : ان حزبا بعينه يمثل أصحاب تلك المواقع الوسطى .

وينطبق الأمر نفسه على النقابات المهنية والجمعيات الأهلية . فإذا كان طابع مشاركة ذوى المواقع الرأسمالية من جهة ، والعمالية من جهة أخرى يتسم بالوضوح " النسبي " في أهدافه ، وتوجهاته ، وآليات الصراع المستخدمة فيه ، فإن مشاركات - وليس مشاركة - ذوى المواقع الوسطى ، ونظراً لتنوعها وتوزعها عبر طيف واسع من الأشكال ، تكتسب - فى أحيان عديدة - طابع الميوعة وعدم التحديد . حيث أنه من المعتاد - على سبيل المثال - رؤية ذوى مواقع طبقية وسطى لهم " مواقف " طبقية متعارضة مع مواقعهم تلك ، فهم فى الواقع يلعبون دور الوكيل السياسى والايديولوجى لغيرهم من الطبقات من خلال ما يقوم به بعض فئاتهم - من المثقفين تحديداً - من أدوار مهمة فى صياغة المفاهيم ، والأفكار ، والرؤى الخاصة بغيرهم من رأسماليين وعمال ، فضلا عما يخصصهم بالذات كمنتمين إلى مواقع وسطى ، وذلك فى شكل أنساق نظرية منظمة ، بل أنهم قد يخوضون النزالات الثقافية ذات الأبعاد الايديولوجية كمنقفين عضويين لطبقة رأسمالية أو عمالية .

يعنى هذا ان دراسة المشاركات السياسية لذوى المواقع الوسطى بحاجة إلى مزيد من التدقيق ، بحيث يتم التركيز خلالها على ما يعد بمثابة (دراسات حالة) لمشاركات وأنشطة بعض فئاتها ، وجماعاتها ، وشرائحها من خلال أحزاب ، ونقابات ، وجمعيات أهلية ، وابداعات فنية ... الخ تعبر عن رؤيتها للتغيرات التي طرأت ، وتطراً على أوضاعها .

قيم مشاركة الشرائح الوسطى " البازغة " :

بالترتيب على ما سبق ، فإننا اذا أردنا التعرف على قيم المشاركة لدى تلك الشرائح من خلال مؤشرات تتعلق بالعضوية فى الأحزاب السياسية ، أو النقابات المهنية ، لكانت مؤشراتنا مضللة ، بل ظالمة ومجحفة ، لاتعكس تلك القيم المراد التعرف عليها بالفعل .

ذلك أن نسبة مقدرة من العينة (أكثر من ٦٠%) أعربت عن رغبتها في المشاركة الفعلية في أنشطة ذات طابع سياسي ونقابي ، إلا أن واقع المؤسسات القائمة علي هذه الأنشطة لم يتح لهم تحقيق هذه الرغبة . وهو الواقع الذي بلور رؤاهم ومواقفهم من تلك المؤسسات ليعكس لنا قيماً رافضة للشكلائية ، والمصلحية ، والتسلطية ، والنخبوية ، والشخصنة ، والفساد . وهي الخصائص الواهمة - بنسب متفاوتة - لمعظم الأحزاب السياسية لدينا ، فضلا عن النقابات . وهي ذاتها الخصائص الطاردة للعناصر الجادة والملتزمة ، ذات المبادئ والفكر والثقافة ، والتي تختار طوعا الابتعاد والانسحاب ، حتي لو وسمها البعض بالسلبية .

- علي جانب آخر ، هناك (أكثر من ٣٠%) من العينة ، يبدون موقفا غير مكثرت بما يجري بشأن عملية المشاركة ، خاصة ذات الطابع السياسي والنقابي ، فالأمر لا يعينهم بالمرّة ، حيث أنهم مهتمون - في المقام الأول - بتطوير نواتهم مهنية ، وهم ، من ثم لا يرون فائدة ترجى من الإنشغال بأمور سياسية أو نقابية .

وخلاصة ما سبق ، أننا نكون متعسفين لو ربطنا بين تدني مستويات المشاركة لدي هذه الجماعات والشرائح من ناحية ، وأوضاع بنيتهم وتكوينهم الطبقي " المعولم " من ناحية أخرى فلسنا مع من يقرر بأن العولمة قد نزعّت عنهم قيماً تتعلق بالمشاركة الفاعلة في أمور بلدانهم ، ومن ثم فهم - وفقا لهذا التقرير الميكانيكي القاطع - فاقدون لقيم الانتماء والولاء ، ذلك أنهم يريدون المشاركة بالفعل - خاصة النسبة الغالبة منهم (الثلثين) - ولا يجدون الفرص الحقيقية لممارستها .

وهو حال معظم الفئات المثقفة في مجتمعنا - وتبريراتهم لمواقفهم مقنعة ومنطقية ، حتي النسبة التي لا تهتم بأي حال من الأحوال بأمور من هذا القبيل ، فلها مبرراتها المقنعة أيضا في هذا الصدد . وهي الوضعية التي نجدها لدى العديد من فئات ، وشرائح وطبقات المجتمع ، سواء أكانت متعولمة أو مغرقة في محليتها .

وفيما يلي نتبين طابع تلك المشاركة لدى المبحوثين من خلال صيغ ثلاث أساسية هي : الأحزاب السياسية ، والنقابات المهنية ، والجمعيات الأهلية .

(أ) الأحزاب السياسية :

لم تتعد نسبة المشاركة في الأحزاب السياسية (٨,٣%) من جملة العينة . وهي نتيجة تؤكد على ما سبق أن بينته عديد من الدراسات بشأن المشاركة السياسية في مجتمعنا المصري لدي النخبة المثقفة . فهم في معظمهم (أكثر من ٨٠% من عينتنا) يرون :

(١) ان هذا النمط من المشاركة زائف ، فدولتنا تصنف علي أنها من دول الحزب الواحد .

(٢) وأنه لا توجد أحزاب حقيقية ، ان هي إلا أحزاب ورقية لا كيان لها .

(٣) كما أن الحزب الحاكم هو حزب مرتبط بالانتهازية ، والوصولية وحجب الظهور .

(٤) حتى أحزاب " المعارضة " تتبع النظام القائم ، وتتلاقى الصدام معه في القضايا الجوهرية .

(٥) وهي أحزاب قائمة على " الشخصنة " وتدار بالتسلط ولا بدائل جادة لديها .

(٦) هذا فضلا عن التضيق ائشيد الذي يفرضه النظام على هامش الحركة السياسية .

• ومن المهم أن نذكر أن نسبة الـ (٨,٣%) المشاركة حزيبا انحسرت مشاركتها ضمن الحزب الوطني ، وذلك لأسباب متعددة أهمها :

(١) بناء علي نصائح الأهل الذين يشغلون مواقع مهمة داخل الحزب ذاته .

(٢) الرغبة في تسهيل بعض الأمور والمصالح .

(٣) الافادة من برامج الشباب بالحزب (شباب المستقبل) .

- وعلى الجانب الآخر ، هناك من المبحوثين - ونسبتهم لا تتعد أيضا (٨,٣%)

- من كان علي شفا الاشتراك في بعض أحزاب المعارضة - كالتجمع -

ولكنه عدل عن الفكرة لأسباب ترجع إلى رغبته في الالتحاق بالسلك

الدبلوماسي ، وان مشاركته ، أو مجرد انتمائه لحزب معارض ، يساري بالتحديد ، يغلق الباب نهائياً أمام ترشحه للعمل في هذا المجال .

وهو وجه آخر يبين لنا مدى ضيق الهامش المتاح للحركة أمام من ينتمي سياسياً إلى أفكار أو مبادئ " معارضة " للنظام ، ويرغب في الانتظام سياسياً ضمن حزب معارض ، حيث يصبح غير مرغوب فيه مبدئياً للالتحاق ببعض الوظائف - خاصة ذات التميز الخاص - والتي لا تترتض سوى بالشخص الذي يتبنى توجهات النظام وسياساته ، ويسلم بها دون نقد أو معارضة .

(ب) النقابات المهنية :

فضلاً عن الأحزاب السياسية ، لانستطيع أن نغفل دور النقابات المهنية في توفير سبل المشاركة ذات الطابع السياسي أمام أعضائها . فالنقابات ، وإن كانت تعبر عن صيغه كلاسيكية للانتظام وفق المهن ، فإنها تتيح - وفقاً لطبيعة القوى السياسية التي تقودها - فرصاً للمشاركة ذات الطابع العام، غير المقتصرة على الجوانب الجزئية والفئوية ، وذلك رغم ما قد تتعرض له من قيود تفرضها الدولة خلال فترات بعينها .

هذا بشكل عام ، أما بشأن عينتنا فهناك مشكلة ذات شقين في مسألة انتماء أعضائها نقابياً ، ومن ثم قدرتهم على المشاركة في الشأن العام يتمثل الأول فيما عبر عنه حوالى (ثلثي العينة) من عدم وجود كيان نقابي مختص يمكن الرجوع إليه ، أو القول بإمكانية الانتماء إليه ، خاصة من يمتن منهم مهناً كالبرمجة ، أو العاملون في أنشطة تتبع المنظمات غير الحكومية . أما الشق الآخر فيتعلق بكون النقابات التي ينتمي إليها المبحوثون - بحكم المؤهل الدراسي كنقابة الاجتماعيين ، أو المعلمين ، أو التجاريين ، غير فاعلة سياسياً بطبيعة تكوينها الذي يغلب عليه الطابع الحكومي - البيروقراطي الموالي للنظام وحزبه تماماً . هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فإن نقابة فاعلة سياسياً - كنقابة المهندسين ، والتي ينتمي إليها قسم مقدر من المبحوثين - ٢٥% - نشاطها السياسي محاصر - منذ بدايات التسعينات - من قبل الدولة .

وبالترتيب علي ذلك ، نجد أن بيئة المشاركة من خلال النقابات المهنية ، هي بيئة غير مواتية على مستويات متعددة ويشوبها الكثير من المصاعب والعقبات ولكن ورغم ذلك ، فإن نسبة المشاركة في عضوية هذه النقابات يعد أعلى بكثير من المشاركة الحزبية . وهو ما قد يرجع إلى أن التسجيل في بعض النقابات يتم بشكل روتيني بعد التخرج من بعض الكليات .

مشارك في نقابه	٤١,٦
غير مشترك في نقابة	%٥٨,٣

ورغم أن نسبة المشاركة في النقابات المهنية تعد أعلى منها في الأحزاب ، إلا أن ذلك لا يعبر عن فاعلية حقيقية . وهو ما يتضح من خلال ما عبرت عنه بعض أقوال وتقريرات المبحوثين "المشاركين" في نقابات مهنية مختلفة حيث أفادوا :

- " رغم أنني خريجة علوم سياسية ، إلا أنني عضوة في نقابة التجاريين . نحن بلا نقابة . والنقابة التي انتمي إليها أسمياً لا دور لها تقريباً "
- وهو ما أكده آخرون بقولهم : " مشترك في نقابة التجاريين ، رغم ذلك لا استفيد منها شيئاً ، اللهم إلا المصايف "
- وقرر آخر : " مشترك بنقابتي التشكيليين بحكم المؤهل الدراسي وعملي الأول ، ونقابة المعلمين بحكم الوظيفة " عملي الحكومي " ، أنا نشيط في الأولي مهنياً ، ولكن دون نشاط سياسي . في حين لا أعلم للثانية نشاطاً يذكر سوى أن القائمين على أمرها يذهبوننا باستمرار دون امتيازات "
- وأخيراً يقرر أحدهم " عضو في نقابة المهندسين ، ولكني غير فاعل بسبب أن النشاطات ذات الطابع السياسي مجمدة بالنقابة ، بعد أن تدخلت الدولة لتحجم نفوذ ونشاطات التيار الإسلامي بالنقابة . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد قررت منذ فترة طويلة قصر نشاطي بالنقابة علي ما قد يفيد في تطور ذاتي مهنياً "

* وإذا كان هذا هو حال المشتركين بالفعل في نقابات ، فماذا بشأن غير المشتركين ، وما مبرراتهم في هذا الشأن ؟

- نجد ان هناك قسما منهم (٣٣,٣%) يبدي حالة من عدم الاهتمام - مبدئيا - بهذا النوع من المشاركة ، حيث يقرر البعض : " غير مشترك وغير مهتم بالاشتراك في أي منها " .

- في حين يرفض البعض الآخر (٨,٣%) الاشتراك في النقابات على اعتبار أنها : " من المؤسسات التابعة للدولة ، والتي لاتخدم سوي مصالح فئة محدودة مستفيدة منها ومن النظام " .

- ويتبقى قسم (١٦,٦%) لا يشارك لسبب أساسي يتمثل في كونه لايعرف للنقابة نورا ، فضلا عن كونه لايدر إن كان لخريجي كليات واقسام اللغات نقابة من عدمه .

- وفي الاجمالي لانستطيع أن نصدر حكما بصدد قيمة مشاركة هذه الفئات يقطع باستكافها عن المشاركة ، فسواء المشاركين بلا فاعلية ، أو حتى غير المشتركين بنقابة ما ، كلاهما عبر من خلال تعبيرات وتقارير واعية ، عن قدر عال من الاهتمام بالمشاركة الحقيقية ، في حين تصطدم رغبتهم هذه بواقع مترد ، لايتيح لهم تحقيق هذا الأمر ولا يشجعه .

(ج) الجمعيات الأهلية :

يمثل الاشتراك الطوعي بالجمعيات الأهلية بنوعياتها المختلفة ، أحد أوجه المشاركة غير النمطية ، والقائمة على الاختيار الحر إلى حد كبير ، والرغبة في الاستعاضة عن أنماط المشاركة التقليدية ، سواء الحزبية أو النقابية .

هذا وتتم النسبة المرتفعة للمشاركة (٧٥% من المبحوثين) عن مؤشر جاد يمكن الاطمئنان اليه نسبياً فيما يتعلق بقنيم المشاركة والفاعلية لدى هؤلاء المبحوثين ، وان كانت مشاركته ذات طابع اجتماعي بأكثر منه سياسي .

ولعله من المهم أن ندرك أن النسبة الغالبة من المشاركين تتركز في فئة العاملين في مجال المنظمات غير الحكومية (أكثر من ٧٠%) ، حيث يشارك معظمهم في جمعيات ومنظمات ذات طبيعة مشابهة للمؤسسات التي ينتمون إليها

بحكم العمل ، يليهم العاملون في شركات كبرى متعددة الجنسية (حوالى ٢٠%) في حين تتركز لدى فئة العاملين في مجال المعلوماتية (المبرمجون) النسبة الغالبة من غير المشاركين ، حيث ان من يشارك منهم لا يتعدى نسبة (١٠%) .

• هذا وتوزع قيمة المشاركة - في هذا الصدد - على أهداف ثلاثة رئيسية هي :

(١) الخيرية

(٢) والمصلحية (البراجماتية)

(٣) الواجهة الاجتماعية .

حيث يعبر المبحوثون عن اهدافهم من المشاركة علي النحو التالي :

(١) **الخيرية** : " لانعرف سبيلا آخر لمشاركة جادة وحقيقية ، غير زائفة ، غير المشاركة الطوعية في أنشطة تلك الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي ، وذلك في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية بالغه سوء ، فلو لا تلك الجمعيات لظللنا في أبراجنا العاجية لانرى شيئا مما يعانيه الناس في بلادنا من فقر ، وجهل ، ومرض ، فنحن نسكن ونعيش في أحياء راقية ، ونتعامل مع مستوى اجتماعي ثقافي مرتفع ، ولم نكن ندري شيئا عن هؤلاء الناس إلا بشكل نظري من خلال الكتب والتقارير المتداولة . حيث نحاول مساعدتهم بالمشاركة في أنشطة تلك الجمعيات :

(١) زياره الملاحيء

(٢) كفاله اليتيم

(٣) تجميل العشوائيات

(٤) المشروعات الصغيرة للفقراء "

(٢) **المصلحية (البراجماتيه)** : وعلى جانب آخر ، واذا كان التطوع الخيري

هو أحد الأهداف المعلنة للشخص من المشاركة فإن جانباً آخر يتعلق بالرغبة في متابعة التطورات المستحدثة في مجالات النشاط المختلفة بتلك الجمعيات ، خاصة الحديث منها ، يعد هدفاً غير معلن عنه ، خاصة لدى فئة العاملين في مجال المنظمات غير الحكومية حيث تتيح المشاركة في

أنشطة تلك الجمعيات فرصا لتطوير الذات في مجال العمل : بالأفكار ،
وابتات الوجود ، ومحاولة التعرف علي أشخاص " ناشطين " جدد ، وتوثيق
العلاقات بآخرين . الخ .

(٣) الواجهة الاجتماعية : فضلا عن ذلك ، قد ترتبط المشاركة بهدف آخر
يبغي البعض التأكيد عليه واطهاره باستمرار ، وهو هدف الواجهة
الاجتماعية (Prestige) . والتي يكتسبها من خلال المشاركة في أنشطة
بعض أندية النخبة ذات الطابع الدولي ، والتي تمارس أنشطة اجتماعية
خيرية ، فضلا عن دورها السياسي الداعم للرأسمالية الكوكبية - كما بينا
في فصل سابق من الدراسة - وهي أندية الروتاري ، والانرويل ، والليونز
علي سبيل المثال . وهي الأندية التي أفادت نسبة من المبحوثين (١٥ %)
بانتسابها اليها ، وتقديمهم لخدمات تنمية للمجتمع من خلالها . هذا في
حين كشف بعض آخر من المبحوثين (٢٠ %) عن انهم قد انسحبوا من
هذه الاندية (لروتاركت تحديدا) لغلبة الجانب المظهري علي أنشطتها
، وانهم قد اتجهوا الي المشاركة في جمعيات اخرى أكثر تواضعا في
مستواها الاجتماعي ، إلا أنها أكثر فاعلية فيما يتعلق باحتياجات الناس
وهمومهم ومشاكلهم .

• علي الجانب الآخر ، أرجعت النسبة المتبقية غير المشاركة (٢٥ %) عدم
مشاركتها الي سببين رئيسيين ، (الاول) : عدم وجود وقت متاح امامهم
للمشاركة ، حيث تضطرهم ظروف عملهم الي السفر الي الخارج بشكل
مستمر . ويتمثل (الثاني) في أنهم لم يعتادوا المشاركة في جمعيات من هذه
النوعية .

• بقي من المهم أن نذكر إن الغالب علي مبحوثينا - خاصة ممن يعملون في
مهن بعيدة عن مجال المنظمات غير الحكومية - انهم لا يعرفون - تقريبا -
للجمعيات الاهلية من دور سوي الدور الخيري . ومن ثم فإنهم يلجأون إلى
المشاركة ضمن أنشطة تلك الجمعيات " الخيرية " ، سواء بالمال أو بالقيام
بدور اجتماعي ما وفقا لاحتياجات تلك الجمعيات ونوعيه جمهورها المستهدف،

وعليه فإن لنا أن ننبه إلى وجود خلط بين المجتمع المدني الذي يستهدف نقل الوعي المعرفي إلى الكتل البشرية الأكبر ، ومن ثم تنظيم جهودهم ، وطاقاتهم في أعمال لها جوهرها الاجتماعي - الاقتصادي ، والسياسي بالمعنى الأوسع ، وبين مجتمع الجمعيات الخيرية الذي يقوم علي مفاهيم الإحسان والعطف علي الفقراء ، ونوي الاحتياجات الخاصة ، مؤسسا لعلاقة عطاء بين المانح والمتلقي ، وهو ما تقوم عليه أنشطة ما يقرب من (٢٥%) من الجمعيات الأهلية المسجلة رسمياً ، وهو المفهوم الغالب علي مشاركة قسم واسع من مبحوثينا .

وعلي جانب آخر ، فإن الطابع البراجماتي لقسم آخر من المبحوثين قد دفعهم إلى المشاركة الهادفة إلى تدعيم مواقفهم ، ورؤاهم ، وعلاقاتهم . . علي مستويات مختلفة، ومن ثم جاءت مشاركتهم - في هذا الصدد - من أجل الذات بأكثر من كونها من أجل المجموع ، أو هي منصبة علي المصلحة الفردية بأكثر من المصلحة العامة . اللهم إلا إذا نظرنا الي المسألة من جانب آخر مؤداه : إن المصالح العامة تتحقق بتحقيق مصالح الأفراد الذاتية ، وهو ما قد يكون صحيحا حال توافر رؤية استراتيجية موحدة ، تنصب علي محاوله تحقيق أهداف مشتركة بعينها ، يعيها الأفراد جيداً ويعمل كل منهم - بطريقته وإيقاعه الخاص - علي تحقيقها . وهو ما لا يعد امراً متحققاً في كافة الاحوال ، إلا في حالات مثالية يندر وجودها . أما الواقع فإنه لايدلنا إلا علي وجود قيم مصلحة برجماتية تدفع هؤلاء الأفراد الي المشاركة بغرض تحقيق منافع ومكاسب شخصية علي مستويات مختلفة وما ينطبق علي المشاركة ، ينطبق علي أهداف الواجهة الاجتماعية المرتبطة بالمستويات الأعلى من الجمعيات والنوادي ذات الطابع النخبوي .

وإجمالاً ، ورغم الطابع الاجتماعي الظاهر لهذا النمط من المشاركة ، إلا أن جانباً سياسياً عميقاً يبطنها بدرجات متباينة من الوضوح . فسواء تمت المشاركة لأهداف خيرية ، أو مصلحة ، أو مظهرية ، فإنها تؤدي دوراً في التخفيف من عنف التحولات ذات الطابع الرأسمالي التي يشهدها المجتمع منذ بدايات التسعينات من القرن العشرين . حيث يسهم هذا النمط من المشاركة في

التغطية على مطالب عديدة ، لو تركت لحال تفاعلاتها الداخلية لكانت أحد أهم عوامل تفجر الصراعات السافرة في المجتمع .

ورغم أن معظم من يشارك في أنشطة هذه الجمعيات قد يشارك من أجل تحقيق الأهداف الثلاثة " المباشرة " - السابق ذكرها - وربما دون إدراك كاف وعميق للمغزي السياسي العميق لمشاركتهم هذه ، فإن قيادات تلك الجمعيات ، خاصة في مستوياتها الأعلى (كالروتاري ، والاندرويل ، والليونز ٠٠٠) هم بلا ريب على وعى بالدور الاستراتيجي الذي تقوم به تلك الجمعيات في التسكين الاجتماعي ، ومحاولة إزالة الاحتقان على مستويات مختلفة ، والذي يبدأ من تلبية بعض الاحتياجات الأساسية للشرائح الاجتماعية الدنيا بالمجتمع (دفن الموتى - كفالة الأيتام - رعاية الأراامل ٠٠٠ الخ) ويتدرج إلى مستويات ترتبط بدرجة أكبر باحتياجات ومتطلبات بعض الشرائح الطبقة الوسطى (كالدفاع عن الحقوق السياسية والمدنية) التي تنتهك على مستويات مختلفة.

• خلاصة القول من كل ما سبق بشأن المشاركة السياسية إن قيم هذه الشرائح الطبقة المتوسطة لا تكاد تفرق كثيرا عن قيم مشاركة المنتمين إلى شرائح وجماعات وفئات الطبقة الوسطى المصرية " الكلاسيكية " ، خاصة فئاتها المتوسطة ، تلك القيم التي يغلب على ظاهرها الطابع السلبي ، في حين أن ما يمكن أن نطلق عليه: " الاختيار الإيجابي الواعي " من أبرز خصائصها وسماتها . فهو اختيار ندم المشاركة في الأحزاب السياسية غير الفاعلة ، وغير المؤثرة ، وغير الديمقراطية . وهو اختيار للتركيز على مشاركة نقابية ذات طابع مهني بأكثر منه سياسي ، إما لحصار الأخير ، أو لقناعة بهشاشة التكوين النقابي لدينا ، إلا في حالات قليلة لنقابات مهنية بعينها ، بالإضافة إلى مشاركة ذات " طابع اجتماعي " في جمعيات أهلية - ذات مستويات متباينة - يؤدون فيها أدوارا متعددة ، تتلاقى مع أهداف سياسية ، يحققونها بوعي أحيانا ، وبغير وعى في معظم الأحيان .

باختصار ، يمكننا تقرير إنهم يشاركون حينما يكونون فاعلين . ولم نلاحظ تأثيرا يذكر لعملية العولمة على قيم مشاركتهم " السياسية " ، سواء بالكم ، كنسب

مئوية ، أو كيف عن طريق تقارير المبحوثين لحالات مشاركتهم من ناحية ،
وعدم مشاركتهم من ناحية أخرى .

الفصل الرابع

قيم الزواج والنوع

مقدمة :

انصب اهتمامنا - في هذا الصدد - علي تبين العلاقة بين العولمة "الرأسمالية" وبعض القيم الاجتماعية ذات الخصوصية في مجتمعنا المصري ، كتلك المتعلقة بحرية العلاقات بين الجنسين، والزواج (بأنماطه المختلفة) ، ومكانة المرأة ، والمساواة بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات. تلك القيم التي تتبع خصوصيتها من كونها تمثل أحد أهم نطاقات الصراع بين تراث تقليدي متوارث من ناحية، وتيارات مركبة وافدة - بفعل عملية العولمة - تتطوي علي مستويات اقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية من ناحية أخرى.

ورغم أن التساؤل بشأن تلك القيم الاجتماعية بالذات هو من تراث التطور الاجتماعي الثقافي للمجتمع المصري طوال عقود زمنية سابقة، إلا أن إعادة طرح التساؤل بشأنها علي هذه الشرائح الطبقية المعولمة "البازغة" يكتسب أهمية كبرى في ذاته ، علي اعتبار أن "الفرض النظري" قد ينحاز - مبدئياً - الي ترجيح ان تكون هذه الشرائح "المعولمة" قد حسمت أمرها بشأن هذا التساؤل كأن تتبني بشكل صريح وواضح قيماً اجتماعية تؤيد التحرر في العلاقات بين الجنسين ، ولاثر في الزواج الصيغة المثلي لعلاقة المرأة بالرجل ، كما وأنها تتشد المساواة التامة بينهما... الخ ... وذلك علي اعتبار اندراجها ضمن بنية طبقية معولمة "متعدية الجنسية" ، بأكثر من كونها منتمية الي بيئة مجتمعية يغلب عليها التقليدية والقيم المحافظة، قيم المجتمع المصري بشكل عام.

الا أن الفرض النظري لابد وان يختبر امبيريقياً لنتبين مدى صدقه واقعياً. ومن ثم - وبالترتيب عليه - كان تساؤلنا بشأن هذه القيم الاجتماعية ، وتبلورت استجابات المبحوثين بشأنه علي النحو التالي:

(أ) القيم الحاكمة للعلاقات بين الجنسين :

انقسم المبحوثين إزاء التساؤل حول القيم التي يتبنونها للعلاقات بين الجنسين الي أقسام ثلاثة رئيسية :

- الأول : محافظ (٤١,٦%)

- الثاني : متحرر (٣٣,٣%)

- الثالث : معتدل (٢٥%)

ونعني بالمحافظ - في هذا الصدد - من يتبنى قيماً اجتماعية رافضة لهذه العلاقات، سواء علي المستوي الشخصي أو المستوي الاجتماعي بشكل عام.

أما المتحرر ، فعلي العكس ، حيث يتبنى قيماً تسمح بها علي المستويين الشخصي والاجتماعي.

في حين نعني بالمعتدل من يتبنى قيماً تسمح بحرية العلاقات بين الجنسين علي المستوى الاجتماعي العام ، دون أن يستتبع ذلك - بالضرورة - أن يكون هو ذاته مشاركاً فيها.

وقد تبلورت تبريرات كل فريق لاختياره القيمي علي النحو التالي:

(١) يركز المتبنون للقيم المحافظة علي عدة جوانب أبرزها :

(أ) أهمية مراعاة الدين وأوامره ونواهيه في هذا الصدد بالدرجة الاولى .

(ب) كذلك هناك أهمية لمراعاة عاداتنا وتقاليدنا الاجتماعية.

(جـ) بالإضافة إلى ذلك، يرى هذا الفريق أن في تحرير الجسد جنسياً إطلاقاً لشهوات حيوانية ، وإن الاستمرار في هذه العلاقات بهذه الطريقة

يجعل الانسان متبلد المشاعر والاحاسيس ، لا يبحث عن الحب ، بل الجنس فقط ، وهو ما يفقده انسانيته.

(٢) علي الجانب الآخر ، يركز المتبنون للقيم الاجتماعية المتحررة علي :

(أ) انها علاقات يفرضها إيقاع الحياة السريع الذي لم يعد يحفل كثيراً بقيم الحب "الرومانسي" - كما كان في السابق - بأكثر من الاعجاب القائم علي التجاذب الشخصي والجسدي the physical attraction ، المؤقت بطبيعته ، ويلبي احتياجات عاجلة للشخصين.

(ب) إن العلاقات بين الجنسين .شأن خاص (الخصوصية)، وهي تتعلق بحرية الانسان الشخصية (جسداً وعقلاً ونفساً) ويعد تحرير العلاقات من أوليات الصحة النفسية للإنسان.

(ج) الانسان حر طالما أنه لا يتسبب في الاضرار بأحد ، وانه لو تضرر أحد من غير نوي الشأن - وهما هنا الشريكان - فلا أهمية لذلك علي الاطلاق.

- ويقبر البعض في هذا الصدد: " ادخل في علاقات سريعة بنظام المواعدة "Dating" ، سواء في مصر أو في الخارج عندما أسافر. ولا أجد مشكلة في ذلك علي الاطلاق. مع مراعاة الشروط الصحية اللازمة والمعروفة علي أية حال"

(٣) أما المعتدلون فيعبرون عن قدر عال من تفهم ظروف الآخرين ، وأنهم قد يكونون في علاقة تشبعهم جسداً ونفساً . فهذه العلاقات مسئولية الشركاء فيها، طالما أنهم ناضجين ولا يخدع أحداً منهم الآخر، أو يعرضه للاستغلال.

وإجمالاً ، نجد أن النسبة الغالبة (٥٨%) تتحاز الي قيم التحرر والاعتدال ، في مقابل نسبة أقل ، ولكنها مقدرة (٤١%) عبرت عن المحافظة من منطلقات دينية ، واجتماعية ، وشخصية. ورغم أن النظرة الأولى الي هذه الاختيارات القيمية تجعل البعض يقرر بأن الفريق الغالب من

المبحوثين يعد أكثر اتساقاً مع القيم والنزعات التي تشيعها الرأسمالية الكوكبية ، كالفردية ، والتحرر الجنسي ، والمادية ، والحسية ، والوقتية ... الخ ، والتي قد تنعت بالسلبية ، فإن هذه الاختيارات القيمة تتطوي - من ناحية أخرى - علي قدر من الايجابية فيما يتعلق بتأكيداتها علي الحرية والتسامح ، والقبول ، والمسئولية ... الخ

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن المدقق يجد أن الفريق الذي يعبر عن القيم المحافظة لم يبتعد كثيراً عن بعض الاتجاهات والنزعات العالمية الصاعدة في بعض مجتمعات الغرب - خاصة الولايات المتحدة - والمترافقة مع صعود اليمين المتطرف بأفكاره وقيمه الاجتماعية المحافظة النابعة من الأصولية المسيحية التي تقف موقفاً مضاداً إزاء التحرر الجنسي ، والاجهاض علي وجه التحديد. ومن ثم ، فإننا نعتقد أن لبعض النزعات التقليدية والمحافظة في مجتمعاتنا المحلية امتدادات ذات طبيعة متعدية للحدود ، رغم اختلاف الثقافات ، والسياقات الاجتماعية ، والمنطلقات التبريرية للسنوات.

لا نقول بأن العولمة هي التي خلقت ، أو أوجدت القيم المحافظة في مجتمعنا - ولدي هذه الفئات تحديداً - فهي قيم محلية نابعة من تراث وتقاليد دينية واجتماعية ، وكل ما قامت به العولمة - في هذا الصدد - هو أنها حفزتها وأعادت بعثها في مقابل قيم أخرى مناقضة ، في ظل حالة من الاستقطاب الاجتماعي / الثقافي يشهده المجتمع ليس بين طبقاته فقط ، وإنما داخل نطاق كل فئة ، وشريحة ، وجماعة طبقية.

(ب) قيم المبحوثين إزاء نظام الزواج:

التساؤل بشأن مواقف المبحوثين القيمة إزاء نظام الزواج وأنماطه ، هو تساؤل يتعلق بنظام اجتماعي تقليدي متوارث تاريخياً ، ينظم العلاقة بين الرجل والمرأة - بشكل أساسي - ويمنحها المشروعية الاجتماعية بمفهومها الموسع. وهو نظام ينطوي علي مجموعة مترابطة من القيم التي تتعلق

بالأسرة، والأبناء ، والمشاركة ، والالتزام ، والمسئولية ، والاستقرار... الخ.

هذا النظام يتعرض منذ عقود زمنية عديدة سابقة ، وفي المجتمعات الغربية تحديداً - مركز العولمة الرأسمالية - الي قدر من التهديد والمراجعة لأسسه ومقوماته ، والتي تصل الي حد رفضه والتمرد عليه كلية . سواء من جانب الرجل أو المرأة ، علي اعتبار أنه لم يعد نظاماً ملائماً للعصر الراهن، نظراً لغلبة قيم اجتماعية تنزع نحو الفردية ، والتحرر ، والوقتية ، وعدم الرغبة في الدخول في علاقة منظمة - مؤسسية - تترتب عليها مسئوليات والتزامات عديدة ، سواء في حال استمرارها ، أو حتي في حالة الرغبة في انهاءها.

وبالترتيب عليه ، كان من المهم التعرف علي مواقف مبحوثينا القيمية إزاء هذا النظام ، علي اعتبار كونهم يشكلون جزءاً من بنية طبقية معولمة من ناحية ، ومنتمون بدرجات ومستويات متباينة الي بنية مجتمعية محلية من ناحية أخرى . لنتبين نوعية اختياراتهم وتفضيلاتهم في هذا الشأن ، ومدي التأثير والتأثر بين الداخل والخارج إزاء مسألة تتمتع بقدر كبير من الأهمية والحيوية.

- وقبل ان نشرع في عرض ومناقشة قيم المبحوثين إزاء نظام الزواج وأنماطه ، يجدر أن نلقي بعض الضوء علي حالتهم الاجتماعية من واقع بياناتهم الأساسية.

الحالة الاجتماعية للمبحوثين	
أعزب	٥١%
متزوج	٣٣%
مطلق	١٦%

- رغم ان الفئات العمرية للمبحوثين تقع بين ٣٠ عاماً و ٤١ عاماً ، وهي المرحلة العمرية التي ينظر اليها علي انها الأكثر ملائمة للزواج ، لاعتبارات تتعلق بالإستقرار المهني ، والنضج الشخصي ، فإن نسبة مرتفعة تتعدي (نصف) عينتنا تقع في فئة أعزب ، في حين أن المتزوجين لا يتعدون نسبة (الثالث) ، وهي النسبة التي قد تتعدل قليلاً إذا انضم لها فئة من سبق له الزواج وفشل - لأسباب متعددة - في استكمالها ، ليكونا معاً - المتزوجون والمطلقون - نسبة تصل الي (٤٩%) من المبحوثين.

- ومن حيث النوع ، تتركز لدي الاناث النسبة الاكبر (٦٠%) من فئة أعزب ومطلق ، في حين أن نسبة هذه الفئة لدي الذكور (٤٠%) فقط. وهو ما قد يرجع الي أن المرأة - بشكل عام - وحال انشغالها بمستقبلها المهني ، ورغبتها في التقدم المستمر في مجال عملها ، قد لا تلق بالاً كثيراً إلى مسألة الزواج وتكوين الأسرة ، وتزداد شروط الارتباط بها صعوبة مع كل تقدم تحرزه في مسيرتها العملية . وهو الأمر الذي نلاحظه بوضوح لدي فئة الاناث في عينتنا ، حيث مجالات العمل الحديثة ، والدينامية ، والتي يغلب علي أجوائها التنافس والصراع من أجل الترقى ، فضلاً عن مخاوف الاستغناء، والتي تحل مع كل اقتراب من نهاية مدة العقد السنوي الذي قد يجدد أولاً يجدد .

- هنا وقد يكون من المهم أن نذكر - في هذا الصدد - أن معظم أفراد عينتنا لديهم القدرات المادية التي تؤهلهم للزواج ، إلا أن نسبة كبيرة منهم (أكثر من ٧٠% منهم) قد اعربت عن عدم الرغبة في التعجل في الاختيار للزواج ، حيث أن مجال علاقاتهم الاجتماعية هو مجال واسع النطاق الي الحد الذي يجعلهم يقيمون العديد من الاشخاص الذين يلتقونهم بصورة شبه

يومية (حسب تعبير بعضهم) ، حتي أنه قد تصدق عليهم مقولة (ألفن توفلر في كتابه صدمة المستقبل) إنهم يعانون صعوبات فائض الاختيار .

- ورغم توافر الظروف المادية لدى هذه الشريحة ، بالقياس الي غيرها من شرائح المجتمع الأخرى ، والتي قد تؤهلهم لإتمام مشروع الزواج ، إلا أن نسبة مرتفعة من العينة (فئة الذكور) وتقدر بحوالي (الثلاثين) قد أوضحت مدى الصعوبات التي قد يواجهونها حال اقدامهم علي مشروع الزواج ، حيث التكاليف المادية الباهظة لدى هذه الشريحة بالذات - باعتبارها تمثل شريحة عليا من الطبقة الوسطي المصرية ، والمتعلقة بمطالب الأسر من ناحية ، وتطلعات الفتيات من ناحية أخرى (الشبكة - الشقة - الجهاز - حفل الزفاف ...) .

وقد نكر بعضهم في هذا الصدد " إن البدايات دائماً ما تسودها قيم اجتماعية مشجعة وإيجابية ، ولكن عند الاقدام الفعلي علي الزواج تبدو القيم المادية سافرة ، حتي ليشعر الشخص بأنه بصدد إتمام صفقة تجارية " .

١ - الموقف القيمي من نظام الزواج:

توجهنا بتساؤل مباشر الي المبحوثين يستجلي مواقفهم القيمية إزاء نظام الزواج ومدى ضرورته وأهميته بالنسبة اليهم.

وقد جاءت الاستجابات دون مفاجآت تذكر . حيث أفاد (ثلاثي) العينة بضرورة نظام الزواج وأهميته ، في حين قرر (الثلاث) الباقي بأنه غير ضروري، خاصة في صيغته التقليدية.

- ولنعرض فيما يلي لتلك الاستجابات بقدر من التفصيل:

أ - بالنسبة لمن أقروا بضرورة نظام الزواج ، وأنه ما يزال يتمتع بأهمية في مجتمعنا ، فقد ساقوا في هذا السبيل العديد من الأسباب والمبررات، أهمها:

١- "أنه الصيغة المقبولة اجتماعياً لعلاقة الرجل بالمرأة في مجتمعنا ، رغم كافة التحولات التي حدثت ، أو قد تحدث عالمياً".

- ٢- "أنه عامل مهم للغاية من أجل الاستقرار الاجتماعي".
- ٣- "لو أهمل الزواج كنظام اجتماعي لظهرت في المجتمع العديد من الأمراض الاجتماعية والنفسية".
- ٤- "هو نظام ضروري بشرط توافر خصائص معينة في الشريك كاحترام، والمسئولية ، والصدق".
- ٥- "هو ضروري من أجل المشاركة الوجدانية والعاطفية ، فضلاً عن الجنسية ، من خلال صيغة مقبولة اجتماعياً ودينياً".
- ب- هذا وإذا كانت مبررات الدفاع عن نظام الزواج معلومة نسبياً ، علي اعتبار أنها نابعة من جوهر النسق القيمي الاجتماعي التقليدي ، فإننا في حاجة للتوقف أمام المبررات التي ارتأت في الزواج نظاماً غير ضروري ، ويحتاج الي إعادة نظر وتقييم.
- وفي هذا الصدد بالإمكان استعراض تلك المبررات في نقاط محددة علي النحو التالي :
- ١- هناك من اعتبره نظاماً غير ضروري علي اعتبار أن هناك العديد من البدائل الأكثر ملائمة ، والتي تحقق الاشباع الجنسي والعاطفي غير المرتبط بمسئوليات من شأنها إعاقة حركة الطرفين (الشريكين) ، وحرية التعامل فيما بينهما، فلا يضطرا الي المسايرة المصلحية التي قد يفرضها عليهما الزواج.
- ٢- هذا فضلاً عن مزية أخرى تتعلق بأن الانسان يمر في حياته بمراحل عديدة من التغير ، والنضج ، وتباين المزاج الشخصي ، وهو ما يقتضي أن يكون لكل مرحلة من تلك المراحل الشريك الملائم لها.
- ٣- كذلك هناك من اعتبره غير ضروري لأنه ليس كالتعليم والعمل مثلاً ، فكما يقرر بعضهم : "استطيع الحياة دون زواج ، إلا أنني لا أتخيل ما سيكون عليه الحال إذا لم أكن متعلماً ، والأكثر أهمية إذا لم أكن

أعمل عملاً أتكسب منه من ناحية ، وأحقق فيه ذاتي من ناحية أخرى".

٤- كذلك اعتبره آخرون غير ضروري ، إلا أن للمجتمع "التقليدي" الذي نعيش فيه رأي آخر ، حيث الحديث عن الشخص غير المتزوج ، سواء أكان رجلاً أم امرأة كشخص غير مكتمل اجتماعياً . كما قد تثار حوله الشكوك والأقاويل .

فضلاً عن ذلك ، هناك التراث السائد حول العنوسة ، ومدى الحرج الذي قد يلاقه الشخص غير المتزوج ، والذي يمر ببدايات مرحلة تجاوز سن الزواج - خاصة المرأة - وقبل أن يستقر في سن ، أو مرحلة عمرية ، يجتاز خلالها "تسبياً" المرحلة الأولى - الأكثر صعوبة - من العنوسة . في ظل سيطرة القيم التقليدية علي مجتمعنا المصري.

٥- إضافة لما سبق ، هناك من المبحوثات من عبر عن رؤية مهمة للغاية تعبر عن قيم أكثر تحرراً وتقدمية ، حيث أفادت بعضهن : " إنه نظام غير ضروري ، فالمرأة ، أصبحت أكثر استقلالاً ومسئولية ، فقد مضى الزمن الذي كانت فيه المرأة معتمدة كلية علي الرجل في حياتها ومعاشها . فالمرأة تعلمت ، وعملت ، ومرت بتجارب وخبرات عديدة ، داخلياً وخارجياً ، ومن خلال ذلك كله ، لم تعد فكرة الزواج مؤرقة بالنسبة لها ، أو لنقل بالنسبة لقطاع مهم من النساء ، أقصد المتعلمة المثقفة ، المستقلة ، المسئولية ، التي بآب يشغلها مستقبلها المهني بأكثر من مستقبلها كزوجة وأم".

٢- القيم إزاء نمطي الزواج :

التساؤل هنا حول نظام الزواج أكثر تفصيلاً ، ويركز علي نمطيه الرئيسيان :

(أ) الزواج الشرعي ، والذي يتخذ الصيغة الرسمية ، دينياً واجتماعياً ، ويوضح جانباً من المواقف القيمة للمبحوثين ازاء نظام تقليدي مستقر اجتماعياً.

(ب) الزواج العرفي ، والذي يشيع اعتباره صيغة مستجدة للزواج - رغم قدمه - وذلك بكل ما تحفل به من التباسات في الفهم والممارسة علي المستويين الاجتماعي والديني .

(أ) الزواج الشرعي

لم يرفض أو يعترض أحداً من أفراد العينة علي صيغة الزواج الشرعي ، وان تباينت منطلقاتهم للقبول ، بين ما هو ديني وما هو اجتماعي . بيان ذلك أن نسبة الثلثين (حوالي ٦٦%) تؤيده من منطلق ديني ، فهو بتعبيرهم : (١) الأساسي (٢) وأكثر صيغ الزواج صحة من ناحية الشرع.

في حين أوضحت النسبة الباقية (حوالي ٣٣%) موافقتها لأسباب أخرى ، يصح توصيفها بالاجتماعية. فهو بتعبيرهم أيضاً: (١) الصيغة المقبولة اجتماعياً للارتباط (٢) أكثر أماناً واستقراراً من الصيغ الأخرى للزواج (٣) يمنح الشخص الاعتراف وقدر من الاحترام الاجتماعي.

وإجمالاً نستطيع أن نقول بأن الجميع - أفراد العينة - خاضع "نسيباً" لقيم المجتمع التقليدي بصدد صيغة الزواج الشرعي ، سواء أكانت تلك القيم منشأها الدين ، أو العادات والتقاليد والعرف السائد اجتماعياً .

(ب) الزواج العرفي

أما فيما يتعلق بهذه الصيغة من الزواج ، فهناك ملاحظة ينبغي ذكرها بداية ، وتتمثل في أن هناك نسبة كبيرة (تصل الي حوالي ٧٠%) من أفراد العينة نظرت وقيمت الزواج العرفي من خلال الرأي الشائع عنه مؤخراً ، باعتباره غير مشروع ، وغير مقبول دينياً ، وأن من يقومون به هم أناس مفتقدون لشروط الأهلية ... وما الي ذلك .

وغاب عنهم معرفة أنه زواج مشروع دينياً ، يتم بموافقة الشريكين ، وحضور الشهود ، إلا أن من يقوم بإتمامه هما الشريكين ، دون حاجة لوجود الموثق الشرعي ، ولا الحاجة الي الاعلان عنه علي نطاق اجتماعي واسع.

ومن ثم فهو مقبول دينياً ، وان كان غير مستحب اجتماعياً . نظراً لتفشيته الراهن بين أجيال الشباب صغير السن ، غير المتحمل لمسئولية الارتباط والزواج، وكذا للمشكلات التي قد تترتب عليه.

الموقف من الزواج العرفي	
الرفض	٦٦,٦%
القبول	٣٣,٣%

- وكما يتضح من الجدول ، فإن نسبة رفض الزواج العرفي بين المبحوثين هي ضعف نسبة قبوله، والتي جاءت مشروطة وليست مطلقة .

بيان ذلك يتضح فيما يلي :

أ -جاءت أسباب الرفض من منطلق أن الزواج العرفي :

(١) بلا ضمانات (٦٦%)

(٢) يفتقد لأهم شروط الزواج ، وهو العلانية (٧٥%)

(٣) يتم دون وجود ولي للفتاة "العروس" (٤٠%)

(ب) أما القبول فجاء لسببين هما :

(١) أن هذه العلاقة هي علاقة خاصة ، وهي سليمة طالما أنها قائمة

علي الاختيار الحر وظروف الشريكين (الخصوصية).

(٢) كما وأنها ممكنة ومقبولة حال كون الشريكين علي درجة من النضج، تؤهلها لتحمل مسئولية الزواج وفقاً لهذه الصيغة (المسؤولية).

- وهما السببان اللذان أجمع عليهما هذا الفريق من المؤيدين.
- ورغم ان التحليل الأولي لموقفي القبول والرفض قد جعلنا نقرر نزوع المؤيدين الي قيم الحرية والخصوصية ، في مقابل نزوع الرافضين الي قيم المحافظة والتقليد ، إلا أن ما أتضح لنا من حالة عدم الدراية بماهية هذا النوع من الزواج. من قبل نسبة كبيرة من هؤلاء المبحوثين ، سواء المؤيدين أو الرافضين ، جعلنا لا نستطيع أن نحكم "باطمئنان" علي موقفهم القيمي منه، حيث أن هذه الحالة قد مثلت حاجزاً أمام إدراكهم ورؤيتهم المشكلة لمواقفهم القيمية إزاءه، سواء بالقبول أو الرفض.
- ومن ناحية أخرى، نجد أن الفريق الرافض لم يصدر حكمه هذا من منطلق محافظ كلية - وان كان هو الغالب - ذلك أن من بين الرافضين قسماً ارتكز في موقفه هذا علي أن وضعية المرأة في هذه الصيغة تعد ضعيفة، فهي تقريباً بلا ضمانات أو حقوق . ومن ثم فالرفض هنا لا يعد وليداً لمنطلقات اجتماعية أو شرعية محافظة، بقدر ما هو قائم علي رؤية تنتصر للمرأة وحقوقها، وهو من ثم موقف قيمي تقلمي.

(ح) المواقف القيمية إزاء المرأة :

يمثل الموقف من المرأة وحقوقها ، ومسألة مساواتها بالرجل ، واحدة من أهم القضايا الاشكالية . وإذا كان الظن لدينا أن هذه المسألة تعد محسومة لدي فئات المتقنين عموماً ، والذين نتوقع انحيازهم الي اقرار حقوقها في المساواة ، فإن ما كشفت عنه رؤى وتوجهات المبحوثين إزاء تقييمهم لمكانة المرأة في المجتمع المصري، وحققها في المساواة مع الرجل يكشف لنا قيماً

متباينة ، يكاد يفصل بين البعض منها والبعض الآخر مسافة كالتى توجد بين أكثر الرؤى التقليدية محافظة من ناحية ، وأكثر الرؤى الحداثية تقدمية من ناحية أخرى.

- ولنتناقش نتائجنا في هذا الصدد بقدر أكبر من التفصيل :

(أولاً) مدى الرضاء عن مكانة المرأة في مصر :

مدى الرضاء عن مكانة المرأة في مصر	
رضاء كامل	٣٣%
رضاء نسبي (الى حد ما)	٢٥%
اعتراض	٤٢%

(أ) كما يتضح من الجدول ، فهناك حالة من الرضاء التام تشمل (٣٣%) من اجمالي العينة . وهم يطرحون مبررات رضائهم في هذا السبيل منطلقين من جملة قيم تقليدية صرفة ، وهو ما يتضح في تقريراتهم :

(١) "لابد ان تقيم مكانة المرأة في مصر في ضوء خصوصية المرأة الشرقية، وليس بشكل عام. كما يحدث في الغرب ، حيث تفقد المرأة لديهم خصوصيتها كإمرأة".

(٢) "تتمتع المرأة في مصر بمكانة مرتفعة حال كونها أما أو مسنة".

(٣) "تحدد المرأة - بذاتها - مكانتها ، سواء أكانت مرتفعة أو منخفضة، بشخصيتها وسلوكها في محيطها المباشر".

- لنا أن نلاحظ - بالطبع - مدى ما تتسم به مبررات هذا الفريق من تقليدية تنزع نحو ما هو مثالي فردي محدود النطاق ، يبتعد عن جوهر الأوضاع المجتمعية المحددة للمكانة ، والتي لابد وأن تقيم المرأة من خلالها علي أسس موضوعية، بعيداً عن أوضاع تلك المرأة الذاتية ، كالمرحلة العمرية التي تمر بها ، أو سلوكياتها الشخصية ،

التي قد ترفع مكانتها لدى البعض ، في حين تنحدر بها لدى البعض الآخر ، أو حتي بالاحتكام الي خصوصيتها الثقافية ، علي اعتبار انتمائها الي الشرق المناقض - في قناعاتهم - للغرب.

(ب) من ناحية أخرى ، نجد أن ما نسبته (٢٥%) من عينتنا يبدون "رضاءاً نسبياً" إزاء أوضاع المرأة في مصر . وهو الموقف الذي يتضح في تقريراتهم التالية:

(١) "مكانة المرأة في مصر ليست سيئة بشكل مطلق . كما وأنها تتمتع بمكانة مقدره ، سواء في الريف ، والذي تقوم فيه بدور أساسي ، باعتبارها شريك للرجل . أو في المدينة ، والتي تبوأَت فيها مناصب قيادية في مجالات عديدة".

(٢) "قد تحدث "مبالغاة" بشأن دور المرأة ومكانتها في مجتمعنا - من قبل المنظمات النسائية تحديداً - مما يتسبب في مشكلات وتوترات "مزعومة" إزاء الرجل".

(٣) "هناك فهم خاطئ من جانب بعض الرجال ، وليس جميعهم ، للمرأة ودورها ومكانتها. فهناك - علي سبيل المثال - من يرمي بالمسئولية علي المرأة في السلبيات دون الرجل . كذلك هناك قدرٌ من التمييز ضدها مقابل الرجل ، ودليل ذلك انها تحاسب - في بعض الاحيان - حساباً أكثر شدة ، اجتماعياً وقانونياً ، اذا هي ارتكبت نفس السلوك السيئ الذي قد يرتكبه الرجل . إلا أننا لا ننفرد بذلك ، فهناك بعض صور التمييز ضد المرأة التي توجد في الغرب المتقدم، والذي نلاحظه في (الأجور والمرتبات) علي سبيل المثال".

* لعل من أبرز ما نلاحظه علي هذه المجموعة من المبحوثين ، والذين اختاروا عنواناً موقفهم القيمي إزاء مكانة المرأة ووضعيتها في مصر، بالرضاء النسبي ، إنهم أكثر ميلاً الي تأسيس موقفهم بالاحتكام الي معايير

أكثر موضوعية ، اجتماعية وقانونية ، داخلية وخارجية. كما وأنهم لم "يتورطوا" في إصدار أحكام قاطعة حدية ، كالقبول التام أو الرفض التام ، وإنما كانوا يركزون علي جوانب السلب والايجاب في الاجمال.

هذا وإذا أردنا تصنيف موقفهم القيمي إزاء المرأة ومكانتها في مصر لوجدنا أنه أميل الي الاصلاحى . وهو الموقف الذي يتبناه الذكور والاناث بالتساوي ضمن هذه النسبة من العينة .

(جـ) وعلي الجانب الآخر ، هناك نسبة (٤٢%) من العينة ، والتي تبدي اعتراضاً قوياً وواضحاً علي مكانة المرأة وأوضاعها في مصر، حيث يرون أنها:

(١) "في وضع متدني ، فهي جاهلة وفقيرة ومريضة ، خاصة في البيئات والمستويات الاجتماعية المتدنية ، مع ملاحظة ان هذه المستويات هي الغالبة علي مجتمعنا".

(٢) "كذلك هناك أوجه تمييز ضد المرأة ، رغم كل الصحوه المزعومة والشكلية في المجتمع ، وبالذات في المدينة".

(٣) "مكانة المرأة هامشية ، رغم أن نوي التوجهات الدينية والمحافظة - بشكل عام - يعلنون العكس".

* وكما نرى، يعبر هذا الموقف القيمي عن منطلقات أكثر راديكاليه إزاء الأوضاع الاجتماعية بشكل عام - تدني المستويات الاجتماعية ، وشكلية تناول القضايا والمشكلات ، وغلبة التوجهات الدينية والمحافظة - وأوضاع المرأة بشكل خاص، وهو الموقف الذي لو قورن بسابقه الذي يبدي رضائه التام إزاء أوضاع المرأة ، لا تضح لنا مدى الفجوة التي تفصل بين المواقف القيمية للمبحوثين، والذين يتسمون - في مجملهم - بقدر من التقارب علي مستويات وجودهم الاجتماعي / الطبقي.

وقد يكون من المهم للغاية أن نذكر أن الفئة الغالبة المشكلة لهذه النسبة الراضية (تقدر بـ ٧٠%) قد تمثلت في العاملات ضمن المنظمات

غير الحكومية ، وتحديدًا التي ينصب نشاطها علي المرأة ، وحقوق الانسان، في حين مثلت نسبة الذكور ضمن هذه المجموعة حوالي (٣٠%) . وهو أمر منطقي ، الي حد كبير، فالمرأة أكثر اهتماماً بشئون نفسها، كما أن هذه الفئة - بالذات - هي الأكثر احتكاكاً بأوضاع المرأة ، في الريف والحضر ، رغم كل الملاحظات والمؤاخذات ، التي قد يطرحها البعض عليها ، ناقداً لدورها، ومحملاً اياها لتبعات تصل الي حد اتهامها بتأجيج الصراعات بين الرجل والمرأة علي مستوي المجتمع ككل. بل واتهامها - أيضا - بالتغريب ، وعدم مراعاة خصوصية المرأة في مصر. الي حد الرغبة في عزلها عن سياق التقدم الذي يتيح لها قدراً أكبر من التنمية علي المستوي الانساني.

(ثانياً) : الموقف ازاء قضية المساواة:

الموقف من قضية المساواة	
أوافق	٦٦,٦%
أرفض	٣٣,٣%

فيما يتعلق بقضية المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، أعرب (ثلثي) العينة عن تأييدهم للمساواة ، في حين اعترض عليها (الثلث) الباقي.

* جاءت منطلقات مؤيدو المساواة من مصدرين مختلفين ومتباينين ، أحدهما ديني محافظ (٣٧,٥% من العينة)، والآخر اجتماعي تقدمي (٦٢,٥%)

- حيث يري الفريق الأول :

(١) "ان الله قد خلقنا متساوين ، ورغم ذلك فهناك اختلاف في الأدوار".

(٢) "نحن متساويين منذ البداية ، أما اختلاف النوع : ذكر - انثي ، فهو طبيعة الخلق في الكون أجمع".

- أما الفريق الآخر فيعتقد :

(١) "ان المساواة بين الرجل والمرأة هي الأساس والأصل ، وأن التفرقة والتمييز بينهما قد جاء نتيجة لتراكم تاريخي من حكم المجتمع الذكوري".

(٢) "المساواة بينهما في الحقوق والواجبات هي الأساس ، فالبشر جميعاً متساويين ، ومن ثم فليست المساواة منحة من الرجل للمرأة ، وانما هي حق لا بد من الحصول عليه وقراره بشتي الطرق".

* وعلى الجانب الآخر ، كان هناك اعتراض (٣٣,٣%) من العينة علي المساواة بين الرجل والمرأة. أما عن أسباب ومبررات هذا الاعتراض فتباينت بشدة ما بين أقصى درجات المحافظة والتقليدية ، وهو الغالب علي هذا الفريق (حوالي ٨٤%) من ناحية ، وأكثر المواقف راديكالية من قضية المساواة بين الرجل والمرأة من ناحية أخرى (بنسبة ١٦%).

- بيان ذلك ما قرره (الفريق الأول) في عبارات من قبيل :

(١) "لا أؤيد المساواة بينهما كما هي مطروحة ، فهي لا تتناسب مع مجتمعنا الشرقي".

(٢) "ضد المساواة بين الرجل والمرأة ، خاصة في الزواج وداخل الأسرة ، فالرجل لا بد وأن يكون أعلي من المرأة مادياً وثقافياً ، والا ما صلحت العلاقة بينهما".

- أما (الفريق الآخر) المعترض علي المساواة، فيقرر :

" لا أؤيد المساواة مع الرجل ، فالرجل ليس مثلاً تقتدي به المرأة وتحاول أن تتساوي معه أنا أسعي لتحقيق انسانيتي بغض النظر عن النوع".

* وكما نلاحظ، ورغم أن مبررات الاعتراض علي المساواة ، قد انطلقت - في معظمها - من خلال نسق قيمي تقليدي محافظ ، إلا أن ما نسبته (١٦%) من اجمالي تلك المجموعة الرافضة للمساواة ، قد أسست رفضها علي قيم

بالغة التقدمية عميقة الوعي . حيث هي واعية بأن المسألة الأكثر أهمية ، والتي لابد من التركيز عليها ليست في أن تسعى المرأة للمساواة بالرجل ، بقدر ما يسعى كلاهما الي مستوي انساني أرقى وأكثر تقدماً .

- فضلاً عن ذلك ، كان من الملفت أن تأتي الدعوة الي عدم المساواة بين الجنسين من المرأة ذاتها ، مثلها في ذلك مثل الرجل ، فنسبهما المئوية متقاربة للغاية ازاء هذه القضية وفقاً للنوع (٥٥% ذكور - ٤٥% أناث) ، بل إن المرأة قد تتبني -في بعض الاحيان-الرؤية الأكثر تقليدية ومحافظة ، والتي ترفض المساواة ، وتؤكد علي ضرورة تفوق الرجل . رغم أن سياقاً اجتماعياً تنتمي اليه هذه النسبة من الاناث وتقدر بحوالي ١٦% من اجمالي العينة (نوعية تعلم ، وعمل ، ومستوي اجتماعي/ طبقي ... الخ) كان من المفترض - نظرياً - أن يفضي بنا الي نتائج أخرى مغايرة تماماً (*)

• وفي الاجمالي ، فقد أثار التساؤل المتعلق بالمرأة ، كماً كبيراً من الاستجابات المتباينة ، والتي عكست صراعاً قيمياً - بين المبحوثين - كان الظن الغالب أنه محسوم بالنسبة اليهم لصالح المساواة ، والانتصار لحقوق المرأة ، بيد أن التباينات القيمية الي خرجنا بها من خلال رؤاهم وافاداتهم دلت دون شك ، علي أن العديد من القضايا الاجتماعية الخلافية تفرق بينهم بأكثر مما تقرب ، رغم كافة العوامل الموضوعية ، التي كان من الممكن أن تدل - ظاهرياً - علي العكس.

(*) حيث أن منهن حاصلات علي درجة الدكتوراه ، وتعملن في مجال المنظمات غير الحكوميه ، والمعلوماتيه فضلاً عن انتماء معظمهن الي الشرائح العليا من الطبقة الوسطي

الفصل الخامس

القيم الثقافية

تشكل القيم الثقافية مكوناً بالغ الأهمية من مكونات المشهد الثقافي العولمي الراهن. هذا المشهد الذي يتمثل في مجموعة متنوعة من الصور الذهنية ، والرموز ، والممارسات ، وأساليب الحياة ، والقيم متعددة الجنسية التي تضفي شرعية اقتصادية والسياسية الكوكبية ، وتكسبها قدراً من الاستمرارية، كما تعمل علي إعادة انتاجها وفقاً لشروط معينة.

ومن بين آليات تشكيل القيم الثقافية "العولمية" المتعددة ، تشغل وسائل الاتصال والاعلام الجماهيري، المحلية والكوكبية ، مكانة بالغة الأهمية في هذا الصدد. هذه الوسائل التي تتمثل في السينما والمسرح، والتلفزيون، والتي يمكن التعرف - بواسطة تحليل كفاءات التعامل معها - علي أنماط من القيم الثقافية ، تلك المتعلقة بقيم المشاهدة الفنية ، والتي تتجلي في اختياراتنا وتفضيلاتنا فيما يتعلق بالأفلام السينمائية، والعروض المسرحية ، والقنوات التلفزيونية وبرامجها وموادها المختلفة .

ذلك أن ما تحمله تلك المواد "الفنية" - أيا كانت نوعيتها- من مضمون قيمي متعدد المستويات ، يفيد الاقتراب التحليلي منه - بلا شك - في الوقوف علي العديد من السمات والخصائص القيمة للمبحوثين، موضع الاهتمام. وكذا التعرف - من خلال تلك الوسائط المتعددة - علي أوجه الاتساق والتناقض الممكنة داخل كيانات تتفاوت في مستوياتها بين الضيق والاتساع ، حيث يكون بالامكان الانطلاق من الافراد ، والجماعات ، حتي نصل الي مجتمعات بأكملها والعكس، في علاقة جدلية مرنة وثرية ، تضع في اعتبارها كم وكيف التنوع والاختلاف، وكذا الصراع المؤسس علي

أرضية التناقض في الانتماءات الاجتماعية ذات الطبيعة الطبقية بمستوياتها الاقتصادية ، والسياسية، والايديولوجية.

العولمة والتتميط الثقافي :

* هذا وقد ركزنا بداية علي طرح تساؤل عام علي المبحوثين مؤداه : هل تفضي العولمة الي التتميط الثقافي الكوكبي ؟ وجاءت الاستجابات بالنفي لدي (ثلاثي) العينة ، في حين رأي (الثلاث) الباقي أن العولمة تقوم علي التتميط علي كافة المستويات، ومن بينهما المستوي الثقافي.

ولنستعرض فيما يلي تفاصيل تلك الاستجابات :

(أ) ينطلق (الفريق الأول) الذي ينفي قيام العولمة بتتميط العالم ثقافياً من عدة تقارير ، يحاول من خلالها البرهنة علي صواب رؤيته ، تبلورها فيما يلي:

(١) ليس من مصلحة القوي القائمة علي عملية العولمة والمهيمنة عليها تتميط العالم ثقافياً ، فالتنوع والتعدد الثقافي يمنح الفرصة أمام قدر أكبر من الابداع الانتاجي، والاستهلاك السلعي.

وفي هذا يقرر أحد الباحثين في شركة متعددة الجنسية ويعمل كمحلل أسواق في مجال السلع سريعة الدوران: " ما تطلبه الشركة مني يتمثل في أن أقدم لها تقارير تحليلية لأذواق الناس الاستهلاكية في كافة السلع سريعة الدوران: الطعام، الشراب ، الدواء ... الخ . حتي يستطيع من يبغى إقامة مشروع في مصر أن يعلم نوعية الذوق الاستهلاكي ليقدم له نوعية الانتاج التي تلائمها، وما يلائم المصري ، لا يلائم الخليجي ، ولا المغربي ، ولا الهندي ، ولا بالطبع الأوروبي، ومن ثم فمن الأوقع أن يكون هناك تنوع ثقافي يحافظ علي بعض الخصوصيات ، والتي يعاد تقديمها علي مستوي عالمي كوكبي".

(٢) "هناك نزعة استهلاكية كوكبية تتلائم مع المرحلة الراهنة من التطور الرأسمالي ، إلا أن هذه النزعة الاستهلاكية تتخذ صوراً متعددة ، تراعي خصوصية بعض المجتمعات. والمثال علي ذلك : الاعلان الذي يقدم للترويج لسلعة بعينها في دولة كالسعودية لابد وان تظهر فيه المرأة وهي محجبة ، والرجل وهو يرتدي الجلبات والدشداشه ، وهي السلعة ذاتها التي تنتجها وتروج لها الشركة متعددة الجنسية في جميع انحاء العالم، وإن يكن بطرق وأساليب متعددة ومختلفة وفقاً لمتطلبات كل مجتمع، أو سوق استهلاكي".

(٣) رغم ان للعولمة الثقافية ذات الطابع الرأسمالي الغربي هيمنة فعلية علي المستوي الكوكبي ، فإن هذه الحالة قد عملت علي إعادة بعث الهويات الثقافية ذات الخصوصية في انحاء عديدة من العالم كمظهر من مظاهر المقاومة، وللخوف الذي ينتاب العديد من المجتمعات من الاندياح ضمن تيار عولمي ثقافي جارف . ومن ثم فإن محاولة التمييز الثقافي الكوكبي قد أفرزت محاولات أخرى للتنوع والتعدد الثقافي .

(ب) أما علي الجانب الآخر، فهناك الفريق الذي يقرر بأن العولمة تعمل علي تمييط العالم ثقافياً ، ويستندون في تقريرهم هذا علي النقاط التالية:

(١) "هناك تمييط ثقافي بالفعل ، ماركات الملابس ، والمطاعم، وأسلوب الحياة ... الخ" .

(٢) "ان العولمة كما أراها هي بمثابة القدر والأمر الجبري علي الجميع ، فنحن ازائها مسيروون ، أما الاختيار فينحصر في تفضيل ماركة ملابس دون أخرى ، أو مطعم دون آخر أو سيارة دون أخرى ... الخ ، وكلها عالمية".

(٣) "القيم الثقافية ، والهوية الثقافية لأي مجتمع تحتاج الي امكانيات مادية واقتصادية وتكنولوجية ، حتي تستطيع أن تقاوم التدفق

الثقافي الخارجي الذي يحمل مضموناً قيمياً واحداً تقريباً ، إلا أنه متنوع الأشكال ، ومبهر ، ومقنع".

* قد نستطيع أن نستخلص مما أفاد به الفريقان أن العولمة الرأسمالية أصبحت بمثابة حضارة عصرنا الراهن التي تتطوي بداخلها علي ثقافات متعددة. هذه الحضارة التي تقوم في جوهرها علي النزوع الاستهلاكي، والتي لا تجد غضاضة في التنويع الثقافي طالما أنه لا يصطدم مع هذا النزوع الاستهلاكي أو يحد منه. وهي ناجحة طالما لا توجد بدائل حقيقة تتسم بفاعليتها وجديتها.

* هذا وعلي اعتبار ان وسائل الاتصال والاعلام المتعددة هي من اهم وابرز آليات العولمة الثقافية ، والتي تتطوي علي كلا العمليتين ، التتميط والتنويع الثقافي، كان من المهم التركيز عليها ، للتعرف علي كيفية التعامل معها من قبل مبحوثينا ، والوقوف علي مواقفهم القيمية الثقافية إزاء موادها المتعددة والمختلفة.

(أ) الأفلام السينمائية :

(١) بداية أوضحت نسبة غالبية من المبحوثين (أكثر من ٨٠%) أن القنوات الفضائية قد أغنتهم "نسبياً" عن مشاهدة الأفلام بدور العرض السينمائي ؛ إلا أن ذهابهم الي دور العرض يرتبط لديهم بالرغبة في "الصحبة" والترويح عن النفس بعيداً عن أجواء المنزل ، خاصة وأن هناك دوراً عديدة للعرض تقع ضمن مراكز تجارية "مول" تتيح لهم مشاهدة المعروضات من السلع ، خاصة الملابس والاجهزة الالكترونية الحديثة ، والتبضع كلما أمكن. وهو ما يعد طقساً معتاداً في المجتمع الغربي ، وأحد أساليب الحياة المعولمة ، حيث المشاهدة والتبضع ... المتعة والتجارة، أو لنقل الاستهلاك الفني والسلعي التجاري.

(٢) ترتاد النسبة الغالبة منهم (٧٥% تقريباً) دور السينما بغرض مشاهدة الأفلام الأجنبية، وهي في الغالب أمريكية ، وتقع اختياراتهم علي الأفلام ذات المضامين الاجتماعية، ، والانسانية ، والرومانسية، والسياسية.

(٣) أما عن تقييمهم لما تتضمنه تلك الأفلام " الأمريكية تحديداً " من قيم ايجابية وأخرى سلبية ، فنستطيع بلورتها علي النحو التالي:

(أ) القيم الايجابية	%
١- الاتقان	٢١,٩
٢- الابداع	١٧,٠
٣- النقد الذاتي	١٣,٤
٤- الايجابية	١٤,٦
٥- الكفاح	١٤,٦
٦- الحرية	١٨,٢

- وبتفصيل أكثر يذكر المبحوثون في هذا الشأن :

- الاتقان في صناعة الفيلم وتقنياته ، وقصته ، والحبكة في الاخراج ، والقدرات المرتفعة في التمثيل ، وهو ما يؤدي الي اقناع المشاهد بأي شئ حتي ولو كان غير حقيقي.

- الابداع في الاتيان بأفكار جديدة ، وتناول جديد لما يكون قد سبق انتاجه فيما قبل.

- يمارسون النقد الذاتي بصدق وأمانة . حيث ينتقدون سلبياتهم كالعنصرية ، واستغلال النفوذ - علي أعلي المستويات - وبعض مظاهر الظلم الاجتماعي ... الخ

- الإيجابية ، والتي تتضح علي مستوى الأفراد حينما تواجههم المشكلات ، والجماعات الصغيرة ، وأيضاً المجتمع ككل وهو ما نراه مختلطاً بأفكار وابداعات قد ترتبط بغزو كائنات فضائية ، والاتجاه نحو حشد جميع الطاقات البشرية في المجتمع لمواجهتها.
- كذلك هناك قدر كبير من الحرية في طرح الأفكار دون خوف ، حتي ولو كانت تمس صميم الدين ، أو مؤسسة الرئاسة ... الخ
- أما علي الجانب الآخر ، فتتمثل القيم السلبية فيما يلي :

(ب) القيم السلبية	%
١- العنف	١٧,٧
٢- الجنس	١٥,٥
٣- التسليح	١٢,٢
٤- القوة	١٣,٣
٥- السرعة اللاهثة	١١,١
٦- التعالي	١٥,٥
٧- الزيف	١٤,٤

- لا يكاد يخلو فيلم أمريكي من مشاهد (العنف) المفرط بكافة أنواعه ، المادي كالضرب المبرح ، أو اللامادي كالسب والشتم ... الخ
- كذلك فإن (الجنس والإثارة الجنسية) واردة الحدوث دائماً في أفلامهم، حتي ولو لم تكن هناك حاجة الي التركيز عليه مباشرة.

- ويرتبط بقيمة الجنس ، قيمة أخري هي (تسليع البشر) خاصة المرأة، والتي أصبحت مجرد جسد يخضع للعمليات الجراحية "التجميلية" لتكون أكثر إثارة للمشاهدين ليقبلوا أكثر علي الشراء.
- وتعد قيمة (القوة) من القيم الأساسية التي يتم التركيز عليها ، فبالقوة تحصل علي كل شيء ، حتي ليخيل اليك ان الانسان الامريكي لا تحده قواعد ولا قوانين ، فهو يستخدم قوته في البيت ، والشارع ، والعمل دون أن يوقفه شيء.
- وهناك أفلام تشعر وأنت تشاهدها ، منذ البداية وحتى النهاية ، بأنك في سباق لا يسمح فيه سوي (بالسرعة اللاهثة) ، فمن يتوقف يتم القضاء عليه. وهو السباق الذي يستهدف في نهايته الوصول الي المال في غالب الاحيان، سواء بشكل مشروع أو غير مشروع.
- كذلك تحاول بعض تلك الأفلام تكريس قيمة (التعالي)، من خلال اظهارها للدور الأمريكي العالمي في اشاعة الديمقراطية ، وتحرير الشعوب ، والنضال من أجل القضاء علي الظلم والاستغلال ... الخ . انها - باختصار - تقدم رسالة الرجل الابيض الي العالم.
- ويرتبط بالقيمة السابقة ، قيمة أخري هي قيمة (الزيف) والتي يخرج بها كل مشاهد واعي بحقائق الأمور ، وموازن القوي والمصالح في العالم.

(٤) وبعيداً عن السينما الأمريكية ، أوضح حوالي (٤٠%) من المبحوثين رغبته الحقيقية وسعيه الدائم من أجل مشاهدة "سينما مختلفة" ، فرغم تقديرهم للتفوق الأمريكي في التقنيات الحديثة ، فانهم يبحثون دائماً عن "بدائل" تثري وعيهم بثقافات مختلفة ، ومن ثم فانهم يسعون الي مشاهدة السينما الفرنسية ، واللاتينية ، فضلاً عن الايرانية ، والتونسية، والمغربية ... وهو ما لا يكون متاحاً في الغالب الا من خلال الاقراص المدمجة (C.D) ، وأشرطة

الفديو، حيث تحتكر الأفلام الأمريكية دور العرض السينمائي في مصر.

(٥) كذلك عبر البعض منهم (٣٣,٣%) عن سعيه الي مشاهدة السينما المصرية الجيدة ، الي جانب الأجنبية ، رغم أن شرط الجودة لا يكون متحققاً باستمرار. فضلاً عن ذلك ، فإنهم يتجهون الي مشاهدة الأفلام المصرية الفكاهية الجديدة في حالة عدم الرغبة في أجهاد النفس في التفكير في شيء ، حيث الضحك بلا مضمون.

* لعل تحليلنا لما سبق يدلنا بطريقة ما علي موقف قيمي يعكس قدراً كبيراً من الوعي الثقافي ، الذي يدفع المبحوثين الي الاختيار الجيد والمدقق لما يشاهدونه ، ويجعلهم قادرين كذلك علي الفرز القيمي ، الايجابي والسلبي ، لما تتطوي عليه الافلام السينمائية العالمية " الامريكية تحديداً " ، وهو الوعي الذي يدفع المبحوثين - في غالب الأحيان - الي التركيز علي أهمية المضمون ، والثراء الانساني الذي يتوقعون الخروج به من خلال التعرض لعملية المشاهدة السينمائية .

- كذلك هناك قسم مهم منهم لا يستسلم كلية لما يعرض عليه من فن - أياً كانت درجة الاجادة فيه - حيث يسعى الي الاختلاف والمغايرة بشكل دائم ، واعيا بأن التجربة والابداع الانساني معينها لا ينضب . ورغم أن بالإمكان توجيه قدر من تحليلنا لهذا الموقف القيمي ناحية ما يطلق عليه "المقاومة الثقافية" ، فإن الواقع أن من كشف عن رغبة واعية - من المبحوثين - تدفعه الي ابداء تلك المقاومة - إزاء السينما والثقافة الامريكية تحديداً - لا يتجاوز ما نسبته (٢٥%) من المبحوثين ، في حين أن النسبة الغالبة لا تهدف الا الي التتويج ، ومشاهدة الجديد، وغير المعتاد.

* بقي أن نذكر أن ضالة النسبة التي تسعى الي مشاهدة السينما المصرية لا يجب أن تفسر من خلال تحميلها بأكثر مما تحتمل ، وبالذهاب الي أن المبحوثين قد اختاروا الانفصال عن عوالمهم المحلية ، والانخراط في

العولمة ، بل ان الامر ببساطة ان المبحوثين ينتقون جيداً ما يشاهدون ، ومن ثم فانهم يشاهدون من السينما المصرية - في الغالب - ما قد يرتقي الي مستوى المشاهدة المجدية ، التي لا تهدر الوقت والجهد والمال ، وتضيف اليهم انسانياً .

بالاضافة الي انهم يسعون في الوقت نفسه الي مشاهدة السينما العربية (كالتونسية - المغربية) والعالم ثالثة (كالإيرانية ، واللاتينية).

(ب) المسرح :

وكما كان الحال في المشاهدة السينمائية ، فإن القيم الحاكمة لمشاهدات المبحوثين للمسرح ترتبط اشتراطياً بالمضمون الجيد ، وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي :

نوعيه العرض المسرحي	%
١- المسرح القومي	٦٦,٦
٢- المسرح السياسي - الاجتماعي "الخاص"	٦٦,٦
٣- المسرح الاجنبي الزائر	٣٣,٣
٤- عروض الاوبرا - البالية	٣٣,٣
٥- التجريبي - الهناجر - فرق الشباب	٢٥

- انهم يفضلون المسرح الجاد سواء أكان تابعاً للدولة او خاصاً (بالتحديد مسرح محمد صبحي).

- كما تسعى نسبة لا بأس بها منهم (الثلاث) الي مشاهدة العروض الأجنبية ، سواء قدمتها الفرق المسرحية الزائرة ، او قدمتها فرق مصرية تعرض فنا رقيقاً كالأوبرا والبالية وهي الفنون التي يرتبط

تذوقها والاستمتاع بها بطبيعة تكوين تلك الشرائح البازغة ، والتي ما تزال تحافظ علي قيم الذوق الفني ، ومعايير الاختيار الجيد الذي ميز . المنتمين "تقليدياً" الي الشرائح العليا من الطبقة الوسطي المصرية تاريخياً.

هذا ومما يجدر ذكره في هذا الصدد - أن أياً من المبحوثين لم يذكر سعيه الي مشاهدة ما يطلق عليه " المسرح السياحي " حيث أفاد معظمهم انه لا يناسبهم بأكثر مما يناسب جمهوره من السياح العرب ، والأغنياء الجدد من المصريين.

(ج) القنوات التليفزيونية:

يعد التليفزيون الوسيلة الأكثر انتشاراً وشعبية من بين كافة وسائل الاتصال والاعلام الجماهيري علي مستوي العالم. كما أنه يتميز ، بل ينفرد ، بتنوع مواده ما بين الاخبارية ، والعلمية ، والثقافية ، والترفيهية ، والتسجيلية ... ، فضلاً عن المواد الاعلانية.

ولعل من أهم التطورات التي طرأت علي هذا الجهاز خلال السنوات القليلة الماضية ، كونه أصبح وسيلة اعلام كوكبية بأكثر من كونها محلية. وذلك مع البث الفضائي المجاوز للحدود الوطنية ، ومن ثم اتسع مجال الاختيار والتفضيل علي كافة المستويات أمام جمهور المشاهدين. وهو تطور يتساوق مع التطور الرأسمالي متعدي الجنسية ، وأداته الرئيسية : الشركات والمؤسسات متعدية الجنسية . تلك التي تتشابك داخلها كافة المستويات، سواء الاقتصادية ، أو السياسية ، أو الايديولوجية / الثقافية . ومن ثم يصبح هذا الجهاز بمثابة ملتقى لتفاعل الثقافات والقيم ، المحلية والكوكبية ، التي تتأثر وتتوثر - بدرجات متفاوتة - علي المتلقين في جميع انحاء العالم.

وبالنظر الى أهمية هذه الوسيلة ، والدور الذي تلعبه ، وما تنطوي عليه - تحديداً - من قيم ، توجهنا الى مبحوثينا للتعرف علي كفايات التعامل معها ، ومع المواد المختلفة التي تنبثها ، ومواقفهم القيمية ازائها .

ونعرض فيما يلي لنتائج ما تحصلنا عليه في هذا الصدد :

(١) جميع المبحوثين - بلا استثناء - يشاهدون القنوات التلفزيونية الفضائية ، العربية والأجنبية .

(٢) هناك ما نسبته (٢٥%) من اجمالي المبحوثين يشاهدون القنوات المحلية ، منتقين منها البرامج والمواد التي تقدم دراما أجنبية ، الي جانب بعض المسلسلات الدرامية العربية ذات المستوى الجيد .

(٣) يلعب (الاختيار) الدور الاساسي في مشاهدة المواد التي يقدمها التلفزيون لدي (٧٥%) من مبحوثينا ، في حين شغلت المشاهدة بالصدفة النسبة الباقية (٢٥%) . حيث تستهدف هذه النسبة الغالبة مشاهدة برامج ومواد بعينها في توقيتات محددة ، في حين تشاهد النسبة الاقل ما يتصادف عرضه خلال اوقات فراغهم .

(٤) اما عن تفضيلات المشاهدة فجاءت علي النحو التالي :

نوعية البرامج	%
١- اخبارية	٧٠
٢- درامية	٧٥
٣- ترفيهية	٧٠
٤- رياضية	٥٥

- تتابع نسبة مرتفعة (٩%) البرامج الاخبارية ، وذلك من خلال القنوات الاجنبية (CNN) ، والعربية (الجزيرة) . فهي في رأيهم

الأصديق والأكثر حيوية ودينامية ، مقارنة بنفس النوعية من البرامج التي تقدمها القنوات المحلية.

- وتهتم نفس النسبة "تقريباً" بمشاهدة المواد الدرامية والترفيهية، سواء العربية أو الأجنبية، والمتمثلة في الأفلام السينمائية، والمسلسلات، والأغنيات، من خلال القنوات العربية، والفضائية المصرية، والأمريكية. دون فروق بينهم في النسبة المئوية لمشاهدة هذه المواد بين قناة وغيرها.

- كذلك يتجه أكثر من نصف العينة (٥٥%) إلى مشاهدة البرامج الرياضية. (٨٠%) منهم ذكور، و(٢٠%) إناث. وهم يشاهدونها على القنوات المحلية، وبعض القنوات الأجنبية، فضلاً عن قنوات أخرى عربية احتكرت مؤخراً إذاعة بعض المباريات الرياضية.

- وإجمالاً، فإن مبحوثينا ينوعون مصادرهم الإعلامية، بين عربية وأجنبية، من خلال هذه الوسيلة الإعلامية - التلفزيون - يتخيرون من موادها المتعددة ما هم في حاجة إليه، سواء من الخدمات الإخبارية، أو الدرامية والترفيهية، أو الرياضية.

(٥) أما عن أبرز القيم التي تتطوي عليها البرامج المفضلة لديهم، بنوعياتها المختلفة، فجاءت على النحو التالي:

القيمة	%
١- الحرية	١٥,٦
٢- السرعة	١٥,٦
٣- اللحظية	١٣,٩
٤- التنوع	١٥,٦
٥- التجدد	١٣,٠

١٣,٩	٦- التخصص
١٢,١	٧- الصندق

- ولسنا في حاجة الي ان ننكر ان هذه القيم - التي يركز عليها هؤلاء المبحوثون - هي ذاتها القيم التي يفتقدونها في القنوات المحلية "الارضية" ، والتي تفوقت عليها بعض القنوات العربية حديثة العهد في المجال الاعلامي.

(٦) اما بشأن القيم السلبية التي قد ثبتها تلك القنوات التلفزيونية ، فتتبلور فيما يلي:

القيمة	%
١- التسليع	٣٦,٨
٢- الاباحية	٢٤,٢
٣- الايديولوجية "الامريكية"	٢٨,٩

- رغم ان النسب الغالبة من المبحوثين تركز علي القيم الايجابية
 - من وجهة نظرهم - لهذه القنوات التلفزيونية "الفضائية" فإن نسباً أخرى ملحوظة منهم تركز علي وجود قيم ذات طابع سلبي لابد من الانتباه اليها ، وهي :- كما بالجدول - تنصب علي :

(١) التسليع : حيث يختلط الاعلام بالاعلان ، والذي لا يعرف له حدوداً فاصلة . وتكون المحصلة ان يصبح لكل شئ في الحياة بأكملها سعراً ، وكل شئ قابل للبيع والشراء علي مستوي العالم أجمع .

٢- كذلك فإن الإباحية هي سمة لصيقة بالفضائيات ، خاصة القنوات الأجنبية ، حتي ليخيل للمرء ، وكما يقرر بعض المبحوثين - " أن الجنس هو محور الكون ، وأن الجسد هو السلعة التي لاتبور " .

٣- بالإضافة إلي ذلك ، تحظى القيم ذات الطبيعة الايديولوجية والتي تركز تحديداً على الترويج للسياسة الامريكية ، والرأسمالية الكوكبية ، بمساحه مقدرة في القنوات الفضائية الامريكية مثل الـ CNN ، الحرة ، سوا ، الخ " وهي القنوات التي رغم كافة ايجابياتها في الكشف عن جوانب من الممارسات السلبية في مجتمعاتنا العربية بشكل عام ، فإنها تتسم بالفجاجة في محاولتها تكريس قيم نخبة الحكم في الولايات المتحدة ، كما لو كانت قيم وممارسات هذه النخبة منزهة عن الأخطاء " .

• واجمالاً ، فإن الحكم بإيجابية أو سلبية ما تتطوى عليه القنوات التليفزيونية من قيم هو بالطبع أمر نسبي ، وهو وارد بشدة في هذا الصدد ، نظرا لأن هذه القنوات جميعها ، وفي اختلافها وتنوع موادها ، وما تقدمه من ثقافات ، وأذواق ، وما تبثه من قيم وايديولوجيات ، هي بمثابة عالم مصغر يعكس قوة و ارادة المهيمنين على مستوى كوكبي ، ويصبح من المهم في هذا الصدد ، مدى القدرة على التعامل الواعي معها ، والفرز النقدي لما تبثه ، فلا يصبح الايجابي ايجابيا على طول الخط ، ولا السلبي سلبيا إلي آخر المدى أيضا ، ولعل هذا المعنى هو بالفعل ما تبدى في كفايات تعامل مبحوثينا مع هذا الجهاز ، وتجلي بشدة في قدرتهم على التمييز بين جانبيين رئيسيين يمثلان جوهر الدراسات التي تجرى في هذا الصدد ، هما الجانب الاعلامي والجانب الاعلاني ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى الجانب الاعلامي التوعوي ، والآخر الايديولوجي ذي النزعة الرأسمالية الكوكبية .

• وفي التحليل الأخير لانستطيع اصدار حكم بأن حالة من التمييط الثقافي قد فرضتها العولمة على هؤلاء المبحوثين ، بل على العكس فهم

يطرحون أمامنا حالات ونماذج لكيانات تتمتع بالوعى والقدرة على تنويع مصادر ها الثقافية حيث يسعون إلى المواد الاعلامية ذات المضامين ، والتي قد تكون من نتاج ثقافة كوكبية مهيمنة ، إلا أنهم يتخيرون منها بوعى ناقد ولا يسلمون سلبيا أمام ما هو متاح ، فى الوقت ذاته الذى يحاولون فيه البحث عن الأصل فى ثقافتهم الفنية - سينما - مسرح ، وتلفزيون - المحلية ، وثقافات غيرهم بأشكالها وصيغها المختلفة المغايرة . وكل ذلك دون ضجة أو افتعال ومبالغات تعلن الدفاع عن الهوية الثقافية ، والتي هى موضع تخوفات عديدة دون طائل أو حتى وعى حقيقى يخطط استراتيجيا لحمايتها ، وتجديدها دون انغلاق ، وبالتأسيس على أن تعدد وتنوع الهويات الثقافية ، وتفاعلها يدعم حضارة تشمل الانسانية بأكملها .

• بقى من المهم للغاية فى هذا المقام ، أن نذكر أن من أهم العوامل التى تلعب دوراً مقدراً فى وعى هؤلاء المبدعين بكيفيات التعامل مع وسائل الاتصال الجماهيري - الكوكبية تحديداً - كونهم يشكلون شريحة طبقية " معولمة " ليست مجرد متلقية للثقافة الكوكبية ، أو مستهلكة لها ، بل هى ذات وضعية مختلفة ، حيث انها تشارك - بدرجات متفاوتة - فى صياغة هذه الثقافة الكوكبية ، عبر مشاركتها من خلال الاعمال والمهن التى تقوم بها فى الشركات متعددة الجنسية ، والمنظمات غير الحكومية ، والتي هى جزء من كل المجتمع المدنى العالمى ، وكذا فى صياغتها للبرمجيات التى تصدر الى العالم أجمع ، ويتم تداولها على نطاقات متفاوتة ، فردية ومؤسسية .

استخلاصات النتائج

عرضنا وناقشنا قيم مبحثينا في أقسام منها الاقصادى ، والسياسى ، والاجتماعى ، والثقافى ، إلا أنه يصح - مع ذلك - إعادة التأكيد على ضرورة النظر الى تلك الأقسام على انها مستويات متداخلة متفاعلة ، وأن الكيانات الحاوية لها هى كيانات دينامية بالغة التركيب والتعقيد ، تعكس طبيعتها المعقدة تلك جملة تشابكات وتقاطعات ، عالمية ومحلية فى آن واحد معاً .

اننا - فى حقيقة الأمر - لم ندرس قيم هذه الفئات فى ذاتها ، وإنما القيم المؤسسة فى تكوين طبقى له سماته وخصائصه المميزة داخل نطاق تشكيلة اجتماعية تتفاعل معها ايجابا وسلبا .

نذكر ذلك ، وهنا بالتحديد من أجل تقرير أساسى وجوهري مؤداه : ان الوعى بتعدد الظواهر والعمليات الاجتماعية فى مجتمعنا الحديث لم يعد يصح معه " اطلاقا اصدار الأحكام المسبقة ، والتقاريرات السيارة التى يروج لها - من قبل البعض - لتصبح بمثابة تيمات نمطية تعنون مقالات ، وبحوث ، ودراسات تزايد كل منها فى سبيل التصعيد ، ذى النزعة الايديولوجية ، وبالتركيز غير الموضوعى وغير العلمى ، على بعض الجوانب واهمال البعض الآخر عمدا ، أو حتى بغير عمد .

ومن ثم ، وبالترتيب على ما سبق ، يصير ضروريا ، بالنسبة لمن يتصدى لتحليل الظواهر ، والعمليات ، والمشكلات الاجتماعية - عل كافة المستويات - أن يتحرر من النزعات والتوجهات الأحادية ، والاطلاقية ، والخطية . . . ، والتى لاتفضي إلا الى تصوير الواقع من خلال منظور ضيق ، واستاتيكي ، لايتفاعل جديا مع المعطيات القائمة فى الحاضر ، ولايستطيع

بالتالى ، تحفيز قدرات التعامل مع مستقبلات ممكنة ومحتملة من ناحية ،
ومرغوبة من ناحية أخرى .

وانطلاقا مما سبق ، وبالتأسيس عليه ، نبلور فيما يلي أهم
الاستخلاصات التى توصلنا اليها من مجمل النتائج ، وهى الاستخلاصات
التى تعد بمثابة مناقشة مكثفة لأهم تلك النتائج ، وأكثرها بروزا وتأثيرا فى
هذه الدراسة فى كليتها .

(١) للعولمة دور فاعل فى خلق جماعات وفئات طبقية عديدة ، وعلى
مستويات مختلفة ، ولكل مستوى من مستويات العولمة " الرأسمالية
فى جوهرها " نقل نسبى فى عملية التشكيل النوعى لتلك الفئات
والجماعات بسماتها وخصائصها المختلفة .

(٢) الشرائح الطبقية الوسطى التى بزغت فى مجتمعنا المصرى فى
ارتباط بعملية العولمة وفواعلها المختلفة ، والتى تعمل فى مجالات
متعددة ، اقتصادية ، وخدمية ، ومعلوماتية ، ومدنية ، ترتبط
بالمؤسسات والمنظمات العالمية من خلال شبكات مصالح ، وقيم ،
ومعايير للعمل يتم الالتزام بها بمقايير مختلفة .

(٣) لاتتخذ أنماط العلاقات بين السياق الكوكبى من ناحية ، والسياق
المحلى من ناحية أخرى شكل العلاقة الخطية وحيدة الاتجاه ، من
مركز إلى محيط ، وانما هناك أشكال ودرجات للإلتقاء " المتوتر "
بين نزعات ثقافية واجتماعية محلية عميقة من ناحية ، وضرورات
تطور الرأسمالية ، وبالتالى العولمة من ناحية أخرى . وهو ما نجده
متجسدا بقدر كبير من الوضوح لدى مختلف الفئات المشكلة للشريحة
الطبقية الوسطى البازغة المصرية محل الدراسة .

(٤) رغم ما يتمتع به " المستوى الاقتصادي " للعولمة من قوة نسبية ، فإنه لا يعد مطلق اليد في المستويين : الاجتماعي والثقافي ، بل إن هذين المستويين الآخرين قد يساهمان - بقدر ملحوظ - في إعادة تشكيله - أى المستوى الاقتصادي - وفقا لخصوصيات نابعة منهما تقليديا ، وهو ما قد يسم أنساق القيم في المجتمعات المحلية المتفاعلة مع عملية العولمة بنوع من التناقض ، وهو ما بدا جليا في تنوع مصادر الاشتقاقات القيمة لدى مبحثنا ، والتي تراوحت - في عديد من الأحيان - بين التقليدية والحداثة وما بعدها لدى فئات تنتمي - موضوعيا - وعلى مستويات متعددة ، إلى أنماط وجود ووعي ساهمت عملية العولمة بقدر وافر في تشكيلها .

(٥) وبناء على ما سبق ، وجدنا أن مبحثنا يتسمون - في مجملهم - بقدر من التقارب " النسبي " على مستويات وجودهم الاجتماعي / الطبقي ، إلا أن أنماط وجودهم تلك ، بمستوياتها المختلفة ، داخل نطاق التكوين الاجتماعي ، وفي تواصلاتها وتقاطعاتها مع الخارج ، قد لا تمثل الفصيل في كافة الأحوال ، وبشكل مطلق للحكم على أنماط وعيهم المختلفة ، ذلك أن التحولات المجتمعية ، الداخلية والخارجية ، أو المحلية والكوكبية ، والتي تخلقت بفعلها عناصر ومكونات متسقة من ناحية ، ومتناقضة من ناحية أخرى ، جعلت من الوارد والمستساغ وجود كيانات - أفراد أو جماعات - تحمل في تكويناتها كما من التناقضات الكمية والكيفية ، المتصالحة مع نفسها ، والمتعايشة في سلام ، وتجد تبريراتها من مصادر متعددة ومختلفة ، منها ما هو متقدم تغلب عليه قيم الحداثة وما بعدها ، ومنها ما هو رجعي محافظ تغلب عليه قيما بالغة التقليدية ، ومن ثم أصبحت لدينا أنماط وجود متسقة نسبيا تحايتها أنماط وعي تتطوى على تناقض .

• وبالتطبيق على نتائج بحثنا ، نجد أنه وعلى الرغم من الاتساق " النسبي " لأنماط الوجود الطبقي الذي يسم شريحتنا الوسطى البازغة في علاقتها بغيرها من الشرائح الشبيهة ذات الامتداد الكوكبي ، وبحكم محددات ومؤشرات متعددة كالمهنة ، ونوعيه التعليم ، والمهارات ، والخبرات ، ومستويات الدخول للمادية . . . ، وكل ما يمكن أن نصنفه - في هذا الصدد - على أنه يمثل بالنسبة إلينا - تحليليا - أنماطا للوجود الطبقي ، نقول رغم ذلك ، فإن أنماط وعي شريحتنا الطبقيّة هذه ، وبالتركيز على أنساقها القيمية تحديدا ، لا تنقسم بنفس القدر من الاتساق " النسبي " الذي ميز أنماط وجودها على المستوى الكوكبي ، حيث لاحظنا وجود تباينات عديدة ، قد تصل حد التناقض ، بين نوعيات ومستويات القيم التي تتبناها نسب مقدرة من هؤلاء المبحوثين ، وتمثل موجهات لاختياراتهم وسلوكياتهم في المواقف المختلفة ، فعلى سبيل المثال ، وفي الوقت الذي نجدهم فيه يتبنون قيما اقتصادية ذات نزوع رأسمالي واضح فيما يتعلق بالعمل وسوقه ومتطلباته ، وكذا فيما يتعلق بقيمهم المرتبطة بالاستهلاك ، نجدهم وعلى الجانب الآخر ، يتبنون قيما اجتماعية تغلب عليها المحافظة والتقليدية ، كما هو حادث في اختياراتهم القيمية إزاء الزواج ، وحرية العلاقات بين الجنسين ، فضلا عن موقفهم المتعلق بالمكانة الحالية للمرأة ، والمساواة بينها وبين الرجل ، وذلك من منطلقات اجتماعية ودينية ، تصنف على أنها محافظة .

• بالإضافة إلى ذلك ، وبالتأكيد عليه نجد أنه وعلى الرغم من علاقه المفترضة بين التوجهات الحداثيّة من ناحية ، والعلمانية المؤسسة على قواعد المنطق ، والتفكير العقلاني من ناحية أخرى ، فإننا نجد أنه وعلى الرغم من الحداثة البادية على أنماط وجود ، وبعض مكونات وعي " وقيم " مبحوثينا من الشرائح البازغة المعولمة ، فإن ذلك لم يؤثر " بشكل

حاسم" على تبنيهم لبعض القيم المشتقة من أنساق قيم تغلب عليها التفسيرات الدينية السلفية . ولعل المثال الواضح على ذلك ، رفض نسبة مقدرة منهم لنظام الفائدة على الودائع البنكية بدعوى مخالفته للشريعة ، وذلك رغم أنهم خريجو مدارس وجامعات أجنبية " الجامعة الأمريكية تحديدا " ، ويعملون في مؤسسات أمريكية ، ويتقاضون رواتبهم بالدولار الأمريكي أو ما يعادله . . الخ

ومن ثم ، وكما أن لهذه النوعية من القيم تأثير واضح على الاختيارات إزاء مجال حيوى ، وهو هنا الاقتصاد ، فإن لنا أن نتوقع أنماطا أخرى للتأثير على مجالات أخرى متعددة ، ومتنوعة ، اجتماعية ، وثقافية .

هذه الوضعية التى لا تتمتع فيها أنماط الوجود والوعى باتساق كاف ، على مستويات مختلفة ، تدلنا على بنية مجتمعية غير حاسمة ، وغير متبلورة ، يصح أن نصفها بأنها هجين من أنماط الوجود والوعى متباين المصادر ، وهو ما يعد نتاجا لما اطلق عليه - من خلال كتابات وتحليلات متعددة - حاله تفصل أنماط الانتاج الرأسمالية وما قبلها .

وعلى مستوى آخر من التحليل ، نجد أن الحالة الكوكبية المتحولة ، قد عرضت ثوابت عديدة للتهاوى والانهيال ، وهى الحالة التى سعت قواها المتنفذة فى الأساس ، وبفعل غلبة توجهاتها البراجماتية ، إلى تسليع كل شئ ، وعرضت الانسان إلى وضعية التشيؤ ، بحيث أفضت إلى نشوء حالات من الضياع ، والافتقاد المعنى ، وهو ما دفع إلى صعود بعض التيارات ، والأفكار ، والقيم التى تتيح اشباعا روحية ومعنوية على مستويات مختلفة ، تجلت فى مجتمعنا - وفى غيره بطبيعة الحال - فى صور وأنماط للتدين ، بكافة رموزه ، ومظاهره ، وطقوسه . . بحيث أصبح يمثل أحد أهم المكونات الملحوظة ، والتى تصدر العديد من

الجماعات والفئات الاجتماعية هوياتها الثقافية من خلاله ، ومن بينها بعض الفئات الاجتماعية البارزة بفعل العولمة ، والتي كان الظن السائد بشأنها ، أنها قد تكون من أكثر الفئات نقدا لهذه القيم وابتعادا عنها .

- بالإضافة إلى ذلك ، قد يكون من الممكن رد هذه الحالة إلى كون هذه الفئات والشرائح "المعولمة" المصرية هي الأكثر - أو من أكثر - الفئات تعرضا لاختبارات الهوية الثقافية إزاء الآخر أيا كان . وبقدر ما يحدث اتصال ثقافي ، في ظل بيئة وسياق اجتماعي / ثقافي مشبع بالتناقضات الحدية ، يكون من المقبول تصور الالتجاء والاختفاء بعناصر الهوية الثقافية التقليدية ، والتي من أهم مكوناتها : المكون الديني .

ولكن ، ورغم التأثير الملحوظ لهذا المكون الديني على مجمل أنساق قيم مبحثنا - أو لنقل نسبة مقدره منهم ، تصل إلى حوالى الثلثين - فإننا لا نستطيع تقرير أنه يمارس تأثيرا حرجا Critical على اختياراتهم ، بحيث يفضي بهم إلى حالة من حالات التغيب أو الإعاقة عن التفاعل والتعامل الناجح مع متغيرات العصر من حولهم ، خاصة في نطاق العمل ، بقيمه الحاكمة ، إن هو إلا جزء أو مكون مهم يمنح قدرا من التميز أو التمايز فيما يتعلق بالهوية الثقافية من ناحية ، فضلا عن دوره في الدفاع الروحي والنفسي للأفراد في مواجهة صراعات وتناقضات العالم ، أو الواقع المادي القاهر من ناحية أخرى .

- وعلى مستوى آخر ، هناك إمكانية للفهم من خلال ما طرحه مقولات ما بعد الحداثة من شكوك حول العقلانية ذاتها !! حيث يطرح التساؤل حول ماهية الإنسان ، وتكوينه ، واتساقه مع ذاته ، ومدى إمكانية التناول العقلاني للأمور "كافة" ، والحد أو السقف الذى من الممكن أن يكون مسموحا به لمعتقدات غيبية أو ميتافيزيقية ، في إطار تكوينه ذات أسس

ومرتكزات علمية - عقلانية؟! والأهم ، هل من حق أحد إصدار حكم بصواب أو خطأ هذه التكوينة ؟

(٦) وفى اتصال بالهوية الثقافية وتساؤلاتها ، ورغم أننا قد انطلقنا منذ البداية من قناعة مؤداها : أن الفئات والشرائح التى ساهمت عمليه العولمة " الرأسمالية " بقدر كبير ومؤثر فى تشكيلها على المستوى الطبقي ، تتبنى - فى الغالب - قيما هى الأكثر اتساقا وتناغما مع هذه العولمة بكافة مستوياتها ، إلا أن ذلك لم يصدق سوى على بعض المستويات ، ولدى بعض المبحوثين ، فى حين لم يصدق على معظم المستويات ، ولا على معظم المبحوثين ، ذلك أننا نجد أنه وعلى الرغم من الصلات الوثيقة بين شرائحنا الوسطى البازغة بالعولمة ، فإنهم يعدون الأكثر قدرة على التعامل معها ومع آلياتها بقدر ملحوظ من الوعي " النقدي " ، فهم وبحكم تكوينهم يتعاملون مع العالم وتحولاته دون " انبهار " يجعلهم منساقين أو مشدوهين إزاء مستحدثاته ، ومن ثم فهم لا يعدون - بأي حال من الأحوال - مجرد متلقين سلبيين لكل ما تطرحه العولمة من قيم ، ولعل هذا هو ما لاحظناه - على سبيل المثال - من خلال قيمهم الثقافية ، والتى ركزنا فيها على قيم المشاهدة الفنية بالتحديد ، حيث تعكس أنماط استهلاكهم الفنى جانبا مهما من هوياتهم الثقافية ، هذه الهويات التى تظهر قدرا عميقا من الكفاءة والسلاسة فى هضم الثقافة الغربية واستيعابها من ناحية ، والسعى إلى تجاوزها ومغايرتها بالتعرض الى ثقافات متميزة عنها من ناحية أخرى ، يحدث ذلك كله من خلال نوات قادرة على الفرز الواعى ن وهو ما يجعلنا نخلص الى أن مقولات التتميط الثقافى التى تشاع بصدد العولمة ، وتفلح فى أحيان عديدة ، فى تسويقها وتكريسها ، لا تنطبق على هذه الشرائح

والفئات بالبساطة التي تصادفها لدى غيرها من الفئات والشرائح والجماعات الاجتماعية الأخرى على مستوى مجتمعنا المصرى .

- ومن ثم ، وبالترتيب على ما سبق ، نخلص إلى أن فاعليات التشكيل البنائى، بمفهومها الموسع - تفرز فى علاقتها بمتغيرات الخارج - العولمة - تكوينات اجتماعية تنسم بخصوصيتها على كافة المستويات ، والتي يحتويها ويجسدها كل موقع طبقى ، فى تفاعلات أبعاده ، وتنوع وتباين نتاجاته ، والتي تفضى بنا الى حد تقرير أن كل تكوينة محددة منها تمثل - بذاتها - كيانا متفردا يحتاج إلى دراسات حالة معمقة ، تتبين دينامياته وتواصلاته الداخلية والخارجية الراهنة ، وتستشرف آفاق تطوره المستقبلية .

(أ) المراجع العربية

- ١- إبراهيم العيسوى ، نحو خريطة طبقية لمصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
- ٢- أحمد عباس صالح ، مستقبل وأزمة الطبقة الوسطى المصرية ، مجلة الهلال ، القاهرة ، عدد ابريل ١٩٩٢ .
- ٣- أماني قنديل (تحرير) ، التقرير السنوى الأول للمنظمات الأهلية العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- ٤- أنور عبد الملك ، تغيير العالم ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد (٩٥) ، نوفمبر ١٩٨٥ .
- ٥- بول هيرست ، جراهام طومبسون ، مساءلة العولمة ، الاقتصاد الدولى وامكانات التحكم ، ترجمة ابراهيم فتحى ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- ٦- جراهام طومبسون ، تحديد موقع العولمة ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد (١٦٠) ، يونيو ١٩٩٩ .
- ٧- جلال أمين ، ماذا حدث للمصريين ، كتاب الهلال ، القاهرى ، عدد يناير ١٩٩٨ .
- ٨- جون نيسبات ، الاتجاهات الكبرى عام ٢٠٠٠ ، سلسلة الدراسات المستقبلية ، مركز دراسات العالم الاسلامى ، مالطا ، ١٩٩١ .
- ٩- جيرمى ريفكن ، نهاية عهد الوظيفة ، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبى ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ .

١٠- ديفيد هارفي ، الرأس مالية " مصنع التفتيت " (فى) : تيمونز
روبيرتس وأيمى هايت (محرر ا) : من الحداثة إلى العولمة ، ترجمة
سمر الشيشكلي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، عدد (٣١٠) ،
ديسمبر ٢٠٠٤ .

١١- رمزي زكي ، وداعاً للطبقة الوسطى ، دار المستقبل العربى ،
القاهرة ، ١٩٩٧ .

١٢- رونالد انجلهارت ، القيم المتغيرة والتنمية الاقتصادية والتغير
السياسى ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد (١٤٥) ، سبتمبر
١٩٩٥ .

١٣- سمير أمين ، الفيروس الليبرالى ، الحرب الدائمة وأمركة العالم ،
ترجمة سعد الطويل ، ، سلسلة كراسات غير دورية رقم (١٨) مركز
البحوث العربية والافريقية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

١٤- سمير أمين ، تأملات حول النظام العالمى ، المستقبل العربى ، مركز
دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (١٣٥) ، يونيو ١٩٩٥ .

١٥- سمير نعيم أحمد ، أنساق القيم الاجتماعية : ملامحها وظروف تشكلها
وتغيرها فى مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، العدد الثانى ،
يونيو ١٩٨٢ .

١٦- ضياء الدين زاهر ، كيف تفكر النخبة العربية فى تعليم المستقبل ،
منتدى الفكر العربى ، عمان ، ١٩٩٠ .

١٧- عبد الباسط عبد المعطى ، التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر
، الدراسات المحلية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،
القاهرة ، ١٩٨٨ .

١٨- _____ ، الصراع الطبقي فى القرية المصرية ، دار الثقافة الجديد ، القاهرة ١٩٧٩ .

١٩- _____ ، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، منتدى العالم الثالث ، مشروع مصر ٢٠٢٠ ، دار ميريت للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٢٠- عبد الاله بلقزيز ، العولمة والهوية الثقافية ، المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (٢٢٩) ، مارس ١٩٩٨ .

٢١- عبد الله كمال ، مجلة روزر اليوسف ، العدد (٣٨٠٠) ، القاهرة ، مايو ١٩٩٩ .

٢٢- فؤاد مرسى ، الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد (١٤٧) ، مارس ١٩٩٠ .

٢٣- كريمة كريم ، توزيع الدخل والفقر فى مصر ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الاوسط ، القاهرة ، ١٩٩١ .

٢٤- كيمون فالاسكاكيس ، العولمة كمسرحية ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد (١٦٠) ، يونيو ١٩٩٩ .

٢٥- لويك هالمان ، هل تتعرض الاخلاق للانحدار ؟ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، العدد (١٤٥) ، سبتمبر ١٩٩٥ .

٢٦- ليسلى سكلير ، الحركات الاجتماعية والرأسمالية العالمية ، (فى) : ت . روبيرتس وإيمي هايت (محررا) : من الحداثة إلى العولمة ،

ترجمة سمر الشيشكلي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد (١٠٧) ،

٢٧- محمد أبو مندور ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ، مركز المحروسه ، القاهرة ، ١٩٩٦

٢٨- محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد (١٠٧) ، نوفمبر ، ١٩٨٦

٢٩- ——— ، العولمة والقيم الثقافية في مصر ، كتاب قضايا فكرية ، العدد التاسع عشر والعشرون ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٩

٣٠- محمد عبد الحميد ابراهيم ، أثر التحولات الاجتماعية على بنية الطبقة الوسطى بالمدينة المصرية (١٩٧٠ - ١٩٩٠) رساله دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ .

٣١- محمد عبد المنعم شلبي ، الدراسات المستقبلية العربية ، تقييم نقدي وتصورات مقترحة ، (في) : نيفين عبد المنعم مسعد (محرر) : ندوة الدراسات المستقبلية العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

٣٢- ——— ، المواقع الوسطى ، اتجاهات التغير بين التفكيك والتهميش والاندماج (في) : عبد الباسط عبد المعطى (محرر) الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، مشروع مصر ٢٠٢٠ ، منتدى العالم الثالث ، دار ميريت للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٣٣- ——— ، أوروبا الموحدة ونموذج اشتراكية المستقبل ، مجلة القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٥ .

٣٤- _____ ، تحولات الطبقة الوسطى في ظل العولمة ، مجلة
أحوال مصرية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ،
القاهرة ، العدد الأول ، صيف ١٩٩٨ .

٣٥- _____ ، مستقبل الديمقراطية وحقوق الانسان في مصر ، مجلة
رواق عربى ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، العدد (١١) ،
١٩٩٨ .

٣٦- محمود أمين العالم ، العولمة وخيارات المستقبل ، كتاب قضايا فكرية
، العدد التاسع عشر والعشرون ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٩٩ .

٣٧- محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف
المصرى (١٩٥٢ - ١٩٧٠) ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ،
١٩٧٨ .

٣٨- _____ ، حوار مع المستقبل ، كتاب الهلال ، القاهرة ، مارس
١٩٩٥ .

٣٩- هانس بيتر مارتين وهارالد شومان ، فخ العولمة ، الاعتداء على
الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة عدنان عباس على ، سلسلة عالم المعرفة
، العدد (٢٣٨) ، الكويت، اكتوبر ١٩٩٨ .

٤٠- ولتر رستون ، أفول السيادة ، ترجمة سمير نصار وجورج خورى ،
دار النشر للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٤ .

(أ) المراجع الأجنبية

1. Barnet, J.R and cavanagh, J. Global dreams, New york, simon and schuster, 1994.
2. Bell, W. Foundation of Futures studies, (Vol.2), New Brunswick, New Jersey, Transaction publishers, 1997.
3. Biao, Xiang. Ethnic Transnational Middle class in Formation, A case Study of Indian Information Technology Professionals (biao. Xiang @ St – hughes. Oz. Ac. Uk) 2001.
4. Bieler, A. Transnational class formation and the demise of the Swedish model, (www.nottingham.ac.uk/politics/european-governance).
5. Brecher, Jermy, et al. Globalization From below (www.southlandpress.org/books/globalexc.shtml).
6. Btown, Philip and Hugh Lauder. Capitalism and social progress, new york, palgrave publishers, 2001.
7. Danaher, Kevin. People's globalization vs. Elite globalization, International socialist Review. Issue19. July-August 2001 (www.isreview.org/issues/19/kevindanher.shtml)
8. Dore. R. New Forms and Meanings of work in an increasing globalized world, International institute for Labour studies (ILO). Social Policy lectures, Tokyo, December, 2003.

9. Fulcher, J. Globalisation, The Nation-state and global society, *The sociological review*, vol 48, No. 4, Nov. 2000.
10. Georgevic and paul wilding. Globalization and Human welfare, New york, First published by palgrave, 2002.
11. Giddens, A. The consequences of Modernity, cambridge, polity press, 1990.
12. Graz, J. How powerful are transnational Elite clubs? The social Myth of the world economic Forum. *New Political economy* vol. 8. No. 3, Nov. 2003.
13. Gurtov, Mel. Global politics in the Human Interest, colorado, Lynne Rinner publishers, 1999.
14. Harris, Jerry. Information Technology and Global class Formation (www.net4den.org/mayglobal.papers.jerryharris-ukpaper.pdf)
15. Harvey, .D. The condition of postmodernity, Oxford, Blackwell press, 1989.
16. Held, D. et al, Global transformations, cambridge, polity press, 1999.
17. Heller, peter. Technology Transfer and Human values, Boston, university of America, 1985.
18. Howe, Carolyn. Political Ideology and class Formation, London, praeger, 1992.
19. Inglehart, R. Globalization and postmodern values, *The Washington quarterly*, Winter 2000.

20. Lee, Raymond. Globalization and cultural change, current sociology, vol 42. Summer, 1994.
21. Lewellen, T. The Anthropology of globalization, west port, Bergin and Garvey, 2002.
22. Ling, Hsin. On the Lifestyle of Transnational Elites in Shanghai, (<https://gra103.aca.niu.edu.tw/gdoc.d91228002a.pdf>)
23. Radice, H. The Transnational working class, (<http://archives.econ.utah.edu>).
24. Robertson, R. Globalization, social Theory and global culture, London, sage publishers, 1992.
25. Robinson, w. Globalisation: Nine Theses on our epoch, Race and class, vol (38), No. (2), 1996.
26. _____ And J, Harris. Towards A global Ruling class, Globalization and Transnational capitalist class, science and society, vol. 64. No. 1, spring, 2000.
27. Runde, craig what values will guide our Future in an era of globalization? ([www.ru.org.runde-113](http://www.ru.org/runde-113))
28. Schirato, Tony and jen webb. Understanding Globalization, London, sage publishers, 2003.
29. Scholte, J. The Globalization of world Politics, (in); j. Baylis and s, smith (eds) The Globalization of world politics, Oxford, Oxford (univ) Press, 1997.
30. _____. Globalization: A critical Introduction, Basingstoke, macmillan, 2000.
31. Schuerkens, Ulrike. The sociological and Anthropological Study of globalization and

- localization, *Current Sociology*, May/July, vol (51) (314). 2003.
32. Sivanadan, A. Globalism and The Left, Race and class. Vol (40), No. (213), 1998.99.
33. Sklair, Leslie. Competing conceptions of Globalization, *Journal of world – systems Research*, Vol. 1999.
34. _____. Globalization, capitalism and its Alternatives, Third edition, Oxford, Oxford university press, 2002.
35. Slevin, James. The internet and society, cambridge, polity press, 2000.
36. Spybey, T. Globalization and world society, cambridge, polity press. 1996.
37. Thompson, G. Economic Autonomy and The advanced industrial State, (in): A.Mc Grew and p.Lewiss (eds). *Global Politics, Globalization and The nation – state*, cambridge, polity press, 1992.
38. Wagar, waren. The next Three Futures, Paradigms of Things to come, London, Greenwood Press, 1991.
39. Weiss, L. The myth of the powerless sate, cambridge, polity press, 1998.
40. Wriston, Walter. Technology and society, *Foreign Affairs*, vol (67)> 1988/89.
41. _____. The Twilight of sovereignty, New york, Mcmillan Publishing company, 1992.

المحتويات

أ - ب	مقدمة
١١٨ - ١	الباب الأول العولمة: تحولات البنية التطبيقية والوعي الكوكبي متعدي الجنسية
٣٩ - ١	١- الفصل الأول: العولمة: المقاربات النظرية والفعاليات
٦٤ - ٤٠	٢- الفصل الثاني: العولمة وتحولات البنى التطبيقية متعددة الجنسية
٨٥ - ٦٥	٣- الفصل الثالث: العولمة وسياق الوعي الكوكبي: الايديولوجيا والقيم الكونية
١١٠ - ٨٦	٤- الفصل الرابع: العولمة والشرائح البازغة من الطبقة الوسطى المصرية
١١٨ - ١١١	* الاطار المنهجي للدراسة
٢٠٠ - ١١٩	الباب الثاني النتائج: قيم الشرائح الوسطى البازغة المصرية في ظل العولمة
١٢٦ - ١١٩	مقدمة النتائج:
١٤٠ - ١٢٧	١- الفصل الأول: المواقف العامة إزاء القيم السائدة محليا وعالمياً
١٥٥ - ١٤١	٢- الفصل الثاني: القيم الاقتصادية
١٦٧ - ١٥٦	٣- الفصل الثالث: قيم المشاركة السياسية

١٨٥ - ١٦٨	٤- الفصل الرابع: قيم الزواج والنوع
٢٠٠ - ١٨٦	٥- الفصل الخامس: القيم الثقافية
٢٠٨ - ٢٠١	* استخلاصات النتائج
٢١٣ - ٢٠٩	- المراجع العربية
٢١٧ - ٢١٤	- المراجع الأجنبية

الناشر

شركة نوابغ الفكر

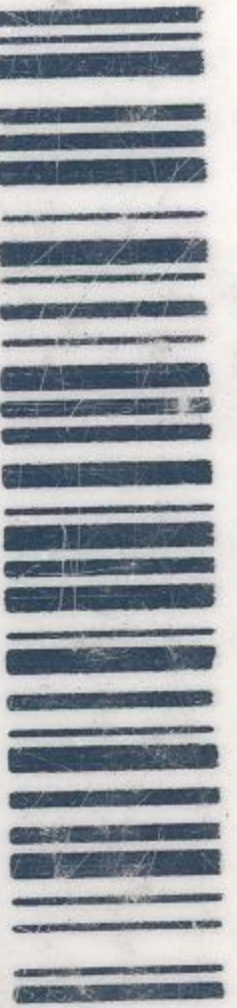
للنشر والتوزيع والتصدير

عمارة ١٩ القطامية (القاهرة)

هاتف : ٢٥٩٣٦٤٠٢ ، فاكس : ٢٧٨٦٥٥٥٣

e-mail : nawabgh_elfakr@hotmail.com

Bibliotheca Alexandrina



0667153